جامعة أبي بكـــر بلقايـد – تلمسان

كلية الـــحقوق والعلوم السياسية

قســـــــم القانون العام

محـــــاضرات في مقياس المنهجية

-مراحل إعداد مذكـــــرة التخـــــــرج –

موجهة لطلبة السنة الثانية (02) ماستر - تخصص قانون عام

من إعداد الدكتور : درار عبد الهادي

أستاذ محاضر قسم . أ .

بقسم القانون العام / كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

السـنة الجامعية : 2024 – 2025

مقدمة

يُعدّ "مقياس المنهجية" أحد أهم المقاييس العلمية التي تُدرّس في مختلف التخصصات الجامعية، ويهدف إلى تزويد الطلبة بالمعارف النظرية والمهارات العملية الضرورية لإعداد البحوث الأكاديمية والعلمية، وبخاصة مذكرات التخرج والأطروحات الجامعية. وقد مرّ هذا المقياس بمراحل تطور متلاحقة ارتبطت بتطور العلوم ومناهجها عبر العصور.

وكانت بدايتها **بالمرحلة التقليدية ما قبل القرن 19** في هذه المرحلة، لم يكن هناك ما يسمى بـ "مقياس المنهجية" بالمعنى المعاصر، بل كان الاعتماد على ما يُعرف بالتلقين الشفهي والتقليد العلمي للمشايخ والعلماء. فكان الطالب يتعلم طرق البحث والكتابة من خلال ملازمة أستاذه، دون وجود قواعد منهجية واضحة أو موحدة. تم تلت هذه المرحلة **مرحلة التأسيس الأكاديمي القرن 19** مع نشوء الجامعات الحديثة في أوروبا، بدأت العلوم تُدرس بشكل منهجي، وظهرت الحاجة إلى تعليم الطلاب "كيف يدرسون" وليس فقط "ماذا يدرسون". فظهرت مبادئ أولية حول طرق البحث، ومناهج الاستقراء والاستنباط، وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وأخيرا رحلة القرن العشرون – بداية ظهور المقياس كمجال مستقل أصبح "المنهج العلمي" يُدرس كمادة مستقلة في العديد من التخصصات، وخاصة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والقانون. وبدأت تظهر كتب متخصصة في المنهجية، مثل: منطق البحث العلمي لكارل بوبر Karl Popper و قواعد المنهج في العلوم الاجتماعية لإميل دوركايم. كما بدأت الجامعات تطالب بإعداد مذكرات وأطروحات وفق منهجية بحث علمية منظمة.

وحاليا مرحلة التخصص والتفرع (**النصف الثاني من القرن العشرين**) أصبح لكل تخصص منهجيته الخاصة، في تخصص العلوم الاجتماعية، تم اعتماد منهجية البحث الميداني، الاستبيانات، والمقابلات. وفي تخصص الدراسات الحقوقية – قانون العام ، القانون الخاص)، ظهر ما يُعرف بـ "المنهجية القانونية"، التي تعتمد على تحليل النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والمقارنة التشريعية. كما تميزت هذه المرحلة بتدريس "مقياس المنهجية" لطلبة السنة الأولى أو الثانية في النظام الجامعي، وذلك لإعدادهم منذ البداية على التفكير العلمي المنهجي.

أما التعريف بالمصطلحات فيقصد **بالمنهجية[1](Méthodologie)** هي العلم الذي يُعنى بدراسة المناهج وطرق البحث وأساليب التفكير التي تُستخدم في الوصول إلى المعرفة العلمية. وهي تهدف إلى تحديد القواعد والخطوات التي يجب اتباعها من أجل إنتاج معرفة علمية دقيقة وموثوقة.

أما مصطلح القانونية[2](Juridique / Légalité) فهي مأخوذة من كلمة "قانون"، وتعني ما هو متعلق بالقواعد القانونية أو المنظومة التشريعية والتنظيمية. وإصطلاحا: القانونية هي الصفة التي تُنسب لكل ما يتصل بالقانون من حيث القواعد، المبادئ، الإجراءات، أو الآثار. وهي تشمل مختلف الجوانب التي تُعالج وفق النصوص القانونية (الدستور، القوانين، التنظيمات، الأحكام القضائية..

ويُعد تدريس مقياس المنهجية القانونية من المقاييس الأساسية في تكوين الطالب الجامعي المتخصص في القانون، ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التكوينية والعلمية والمنهجية، بل هي أداة عملية ضرورية ، تُمكّنه من تحويل أفكاره القانونية إلى بحث علمي رصين، يحترم الأصول العلمية ويُعبّر عن نضج فكري ومنهجي.

كما تُعد مرحلة تحرير البحث المرحلة النهائية في مسار إعداد البحوث القانونية، وتأتي بعد الانتهاء من المراحل التحضيرية والمنهجية التي تسبقها. وهي المرحلة التي يُترجم فيها الطالب ثمرة جهده العلمي في شكل مكتوب ومنظم، وفق المعايير الأكاديمية. حيث يُبرز الباحث مهاراته في التحليل والصياغة القانونية، ويحول العمل النظري والخطة المنهجية إلى منتج علمي مكتمل. وهي المعيار الذي يُقاس به نجاح البحث وجودته، وتُمثل محطة التقييم النهائي لجهد الباحث.

لذالك جائت هذه المطبوعة على شكل محاضرات مقسمة في شكل مباحث لتناول كل ما يحتاجه الطالب الثنة الثانية ماستر كل التخصصات – كنت مكلف بتدريس طلية السنة الثانية

[1] أما التعريف الأكاديمي: المنهجية هي فرع من فروع الفلسفة أو الإبستمولوجيا يُعنى بتحليل مناهج البحث العلمي، وتقييمها، وتوضيح آلياتها، وتطبيقها على الظواهر المدروسة، وفق أهداف محددة وقواعد مضبوطة.

[2] في السياق الأكاديمي: "القانونية" تُستخدم لوصف الدراسات والبحوث التي تتناول المواضيع القانونية، سواء من حيث النصوص، أو من حيث الفقه، أو من حيث التطبيق العملي.

ماستر قانون الأعمال و القانون العام – لتساعده وترشده لخروج عمله البحثي من الحسن إلى الأحسن و من الجيد إلى الأجود و هي كالتالي :

المبحث 01 : مفاهيم أساسية في البحث العلمي

المبحث 02 : اختيار الموضوع وإعداد الإشكالية

المبحث 03: إعداد خطة البحث

المبحث 04 : المنهجيات العلمية وتقنيات البحث

المبحث 05 : تحليل البيانات وتفسير النتائج

المبحث 06 : كتابة المذكرة العلمية

المبحث 07 : مراحل مراجعة وصقل المذكرة

المبحث 08 : حول عناصر مذكرة التخرج

المبحث 09 : التحضير للمناقشة العلمية وتجاوزها بنجاح

المبحث 10 : منهجية البحوث المصغرة المتخصصة

المبحث 01 :مفاهيم أساسية في البحث العلمي

المطلب 01 : تعريف البحث العلمي و أهميته

يُمثل البحث العلمي حجر الزاوية في صرح المعرفة الإنسانية، فهو ليس مجرد عملية جمع للمعلومات، بل **هو منهجية فكرية منظمة ومسعى دؤوب لتقصي الحقائق وفهم الظواهر المحيطة بنا.** تتعدد تعريفات البحث العلمي بتعدد المدارس الفكرية والتوجهات البحثية، إلا أنها تجتمع حول كونه **عملية استقصائية نقدية ومنظمة تهدف إلى اكتشاف المعرفة أو التحقق منها أو تطويرها.** يُعرّفه عبد الباسط خضر بأنه "**عمليّة فكريّة مُنظَّمة، يقوم بها شخصٌ يسمّى (الباحث)؛ من أجل تقصِّي الحقائق في مسألة، أو مشكلة مُعيَّنة تُسمّى (موضوع البحث)، باتّباع طريقة علميّة مُنظَّمة تُسمّى (منهج البحث)؛ بُغية الوصول إلى حلولٍ ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المُماثِلة تُسمَّى (نتائج البحث)**" بينما يركز محمد عناية على جانب التحقق والإضافة بقوله إنه "**التقصِّي المُنظَّم باتّباع أساليب ومناهج علميّة مُحدَّدة للحقائق العلميّة؛ بقصد التأكُّد من صحّتها، وتعديلها، أو إضافة معلوماتٍ جديدة لها**" [3]

وتتفق **ويكيبيديا** مع هذه التعريفات، مضيفةً أنه "**أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها**" كما يصفه جون دبليو. كريسويل بأنه "**عملية الخطوات المستخدمة لجمع المعلومات وتحليلها لزيادة فهمنا لموضوع أو مشكلة ما**"، محدداً خطواته الأساسية في طرح السؤال، وجمع البيانات للإجابة عليه، ثم تقديم الإجابة . بشكل عام، يمكن القول إن **البحث العلمي هو استقصاء منهجي، نقدي،**

[3] عبد الغني محمد عبد المنعم، مناهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 96

وتجريبي يهدف إلى فهم العلاقات بين المتغيرات، وتفسير الظواهر، وحل المشكلات، وتطوير المعرفة الإنسانية بالاعتماد على أدلة وبراهين موثوقة.[4]

تتجلى **أهمية البحث العلمي في كونه المحرك الأساسي للتقدم والتطور** في كافة مناحي الحياة. فهو لا يقتصر على إثراء الجانب النظري وتوسيع دائرة المعرفة فحسب، بل يمتد تأثيره ليشمل الجوانب العملية والتطبيقية. من خلال البحث العلمي، يتمكن الإنسان من فهم العالم المحيط به بشكل أعمق، وتفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية، والتنبؤ بمساراتها المستقبلية، بل والتحكم في بعض جوانبها . إنه الأداة الفعالة لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المعقدة التي تواجه المجتمعات، سواء كانت مشكلات صحية، بيئية، اقتصادية، أو اجتماعية. كما يساهم البحث العلمي في تطوير التقنيات والأدوات التي تُسهل حياة البشر وترفع من مستوى رفاهيتهم.

وعلى **المستوى الفردي**، يُنمي الانخراط في البحث العلمي مهارات حيوية لدى الباحث، مثل مهارات القراءة النقدية، والتحليل المنطقي، والتفكير الإبداعي، والتنظيم، وحل المشكلات. أما على **المستوى المجتمعي والحضاري**،[5] فإن البحث العلمي هو قاطرة التقدم والازدهار، فالأمم التي تولي اهتماماً بالبحث العلمي وتدعم الباحثين هي الأمم القادرة على مواكبة التطورات وتحقيق الريادة في مختلف المجالات. إنه يوفر الأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة على كافة المستويات، ويضمن

---

[4] الخوالدة محمد عدنان، "منهجية البحث القانوني بين الأصالة والمعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 32، العدد 2، دمشق، سوريا، 2016، ص98

[5] الابتكار والتطور التكنولوجي: البحث العلمي هو الأساس في اختراع تقنيات جديدة وتحسين الأدوات والمعدات، مما يساهم في تطوير القطاعات المختلفة مثل الصناعة، الطب، الزراعة، والطاقة.

حل المشكلات: من خلال البحث، يمكن إيجاد حلول فعالة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يُسهم في تحسين جودة الحياة.

اتخاذ قرارات مستنيرة: يساعد البحث العلمي الحكومات والمؤسسات على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات وتحليلات دقيقة بدلاً من التقديرات أو الآراء الشخصية.

تحقيق الاستقلال والتنمية المستدامة: الدول التي تستثمر في البحث العلمي تستطيع الاعتماد على نفسها، وتحقق تنمية طويلة المدى في مختلف المجالات. ومن أمثلة من الواقع:

اليابان وكوريا الجنوبية: تطورتا بشكل مذهل بفضل الاستثمار في البحث العلمي والتعليم.

أزمة "كوفيد-19": أظهر البحث العلمي أهميته في تطوير اللقاحات خلال فترة قصيرة وإنقاذ ملايين الأرواح.

استمرارية التطور المعرفي والتكنولوجي، ويؤكد صحة النظريات القائمة أو يعدلها أو يطور نظريات جديدة بناءً على حقائق وأدلة راسخة

المطلب 02 :أهداف البحث العلمي الأكاديمي

يهدف البحث العلمي في جوهره إلى توسيع آفاق فهمنا للعالم المحيط بنا، سواء كان ذلك العالم الطبيعي أو الاجتماعي أو الإنساني. لا يقتصر الأمر على مجرد الملاحظة السطحية للظواهر، بل يتعداه إلى الغوص في أعماق آلياتها وأسبابها وتداعياتها. يتضمن ذلك عملية منهجية ومنظمة لجمع البيانات والمعلومات، ثم تفكيكها إلى مكونات أصغر يمكن التعامل معها، ودراسة العلاقات المتشابكة بين هذه المكونات. هذا الهدف الأساسي، المتمثل في **الفهم والتفسير والتحليل**، يشكل حجر الزاوية الذي تُبنى عليه المعرفة العلمية.

على سبيل المثال، قد يبدأ عالم اجتماع يدرس ظاهرة الفقر بمحاولة فهم مدى انتشارها وخصائصها في مجتمع معين (**الفهم**). بعد ذلك، قد ينتقل إلى تفسير البيانات التي جمعها في ضوء النظريات الاجتماعية القائمة أو الاتجاهات التاريخية السائدة (**التفسير**). وأخيراً، يقوم بتحليل العوامل التي تساهم في استمرار الفقر، مثل معدلات البطالة، ومستويات التعليم، وسهولة الوصول إلى الموارد، بهدف تحديد الأنماط والعلاقات السببية (**التحليل**). يتجاوز هذا الهدف مجرد الوصف السطحي ليقدم رؤى معمقة وشروحات دقيقة، مما يمكننا من استيعاب الحقائق المعقدة وفهمها بشكل أفضل، سواء في العلوم الطبيعية، حيث نسعى لفهم قوانين الكون، أو في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث نحاول فهم السلوك البشري والمجتمعات.

بناءً على الفهم العميق والتحليل الدقيق للظواهر، يبرز هدف آخر بالغ الأهمية للبحث العلمي، وهو **التنبؤ بالمستقبل أو الظواهر المستقبلية**. من خلال تحديد الأنماط المتكررة، والعلاقات السببية، والمبادئ الأساسية التي تحكم ظاهرة ما، يمكن للباحثين تطوير نماذج أو نظريات قادرة على استشراف الأحداث أو الاتجاهات المستقبلية. هذه القدرة التنبؤية ضرورية وحيوية في العديد من المجالات. فعلى سبيل المثال، يستخدم خبراء الأرصاد الجوية نماذج جوية معقدة، تم تطويرها عبر أبحاث مكثفة، للتنبؤ بأحوال الطقس، مما يمكّن المجتمعات من الاستعداد للعواصف أو موجات الجفاف. وبالمثل، يحلل الاقتصاديون البيانات التاريخية

والمؤشرات الحالية للتنبؤ بالنمو الاقتصادي أو معدلات التضخم أو تقلبات السوق، مما يساعد في توجيه السياسات واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. وفي المجال الطبي، تساعد أبحاث الأوبئة في التنبؤ بانتشار الأمراض، مما يسمح لمسؤولي الصحة العامة بتطبيق إجراءات وقائية فعالة. ورغم أن التنبؤ في العلم غالباً ما يكون احتماليًا وليس حتميًا، خاصة في الأنظمة المعقدة، فإن القدرة على توقع الأحداث المستقبلية بدرجة معقولة من الدقة تعد دليلاً على القوة التفسيرية للبحث العلمي وتمثل قيمة عملية هائلة.

إلى جانب السعي للفهم والتنبؤ، يُدفع البحث العلمي في كثير من الأحيان **بالرغبة في إيجاد حلول** للمشكلات الملموسة التي تواجه المجتمع وتحسين الظروف المعيشية للإنسان. هذا الجانب التطبيقي يترجم المعرفة النظرية والنتائج التجريبية إلى تدخلات عملية وتقنيات وسياسات ملموسة. يهدف البحث العلمي هنا إلى تقديم حلول عملية لمشكلات واقعية. فالأبحاث في مجال الهندسة، على سبيل المثال، تؤدي إلى تطوير مواد جديدة، ومصادر طاقة أكثر كفاءة، وبنية تحتية محسنة. وتسعى الأبحاث الطبية جاهدة لإيجاد علاجات للأمراض، وتطوير أدوات تشخيصية جديدة، وتحسين طرق العلاج، مما يؤثر بشكل مباشر على صحة الأفراد والمجتمعات. كما تهدف الأبحاث الزراعية إلى زيادة غلة المحاصيل، وتطوير سلالات مقاومة للآفات، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة لضمان الأمن الغذائي. ويمكن لأبحاث العلوم الاجتماعية أن تساهم في إثراء السياسات الهادفة إلى الحد من الجريمة، أو تحسين أنظمة التعليم، أو تعزيز العدالة الاجتماعية. يؤكد هذا الهدف على الأهمية المجتمعية للبحث العلمي، ويبرز قدرته ليس فقط على توليد المعرفة، بل أيضاً على إنتاج حلول ملموسة تعزز جودة الحياة، وتدفع عجلة الابتكار، وتساعد في مواجهة التحديات العالمية الملحة.[6]

المطلب 03 :خصائص البحث العلمي الجيد

لا يقتصر البحث العلمي على كونه مجرد تجميع للمعلومات، بل هو عملية منهجية تتسم بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميزه عن غيره من أساليب المعرفة وتضمن موثوقيته

[6] Labbée Xavier , Méthodologie juridique , 7ème édition , Presses Universitaires du Septentrion , Lille, France , 2020 ,P32

وقيمته العلمية. تأتي في مقدمة هذه الخصائص **الموضوعية والحياد(*Objectivity*)** ، والتي تُلزم الباحث بالابتعاد عن آرائه الشخصية، ومعتقداته، وتحيزاته، وعواطفه عند تحليل البيانات وتفسير النتائج. يجب أن يستند البحث إلى الأدلة المنطقية والبراهين العقلانية، وأن تُقدم الحقائق كما هي دون تزييف أو تحريف، بهدف الوصول إلى استنتاجات نزيهة يمكن الوثوق بها . إن تحقيق الموضوعية لا يعني تجرد الباحث من قيمه، بل يتطلب منه الفصل بين قناعاته الشخصية وبين إجراءات البحث ونتائجه لضمان الأمانة العلمية.

وترتبط الموضوعية ارتباطاً وثيقاً بخاصية القابلية للاختبار والتحقق (***Verifiability/Testability***) . فالبحث العلمي لا يتعامل مع أمور غيبية أو غير قابلة للقياس، بل يجب أن تكون فرضياته ومفاهيمه قابلة للاختبار والقياس باستخدام أدوات ومناهج علمية محددة. يجب أن تكون النتائج مدعومة بالقرائن والأدلة الملموسة التي يمكن للآخرين التحقق منها بشكل مستقل . وهذا يقودنا إلى خاصية **الموثوقية أو الثبات(*Reliability/Replicability*)** ، والتي تعني أنه إذا تم إعادة إجراء البحث بنفس الخطوات والظروف، فيجب أن يؤدي إلى نتائج مماثلة أو متقاربة. هذه الخاصية تعزز الثقة في النتائج وتؤكد عدم كونها وليدة الصدفة أو التحيز.

كما يتسم البحث العلمي **بالمنهجية والتنظيم .(*Systematic Approach*)** فهو ليس عملية عشوائية، بل يتبع خطوات وإجراءات محددة ومنظمة، بدءاً من تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وصولاً إلى استخلاص النتائج وتقديم التوصيات. يجب أن تكون هذه المنهجية واضحة ومبررة وتتناسب مع طبيعة المشكلة البحثية وأهداف الدراسة . وتتطلب هذه المنهجية الدقة (***Accuracy/Precision***) في جميع المراحل، سواء في تحديد المفاهيم، أو قياس المتغيرات، أو جمع البيانات، أو تحليلها، أو عرض النتائج، مع تجنب الغموض والتعميمات غير المبررة .[7]

ويعتمد البحث العلمي بشكل أساسي على **الأدلة المنطقية والتجريبية *Logical and*** ***Empirical Evidence***). فالاستنتاجات لا تُبنى على آراء شخصية أو انطباعات ذاتية، بل على

[7] Dupuis Jean , "La méthodologie de la recherche en droit: entre rigueur et créativité" , Revue Internationale de Droit Comparé , Vol. 72, No. 3 , Paris, France , 2020 , P74

تحليل منطقي للبيانات والأدلة التي تم جمعها من الواقع أو من خلال التجريب . ولا يكتفي البحث العلمي بالوصف السطحي، بل يتجه نحو العمق والتحليل والنقد,***Depth, Analysis***) (***Criticism***، ساعياً إلى فهم الأسباب الكامنة وراء الظواهر، وتفسير العلاقات بين المتغيرات، وتقييم الأفكار والمعلومات بشكل نقدي .

ومن الخصائص الهامة أيضاً **التراكمية**(***Cumulative Nature***) ، فالمعرفة العلمية بناءٌ تراكمي، حيث يبدأ كل بحث من حيث انتهى الآخرون، ويضيف لبنة جديدة إلى صرح المعرفة القائم في مجال معين، مما يساهم في التطور المستمر للعلوم . ويسعى البحث العلمي في كثير من الأحيان إلى التعميم(***Generalizability***) ، أي إمكانية تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها في عينة محددة على مجتمع أكبر أو في سياقات مشابهة، وإن كانت درجة التعميم تختلف باختلاف طبيعة البحث ومجاله[8].

ولا يمكن إغفال استقلالية الباحث (***Researcher Independence***) كخاصية مميزة، حيث يسعى الباحث الجاد إلى تقديم إضافة حقيقية للمعرفة، وطرح أفكاره وأراؤه الخاصة بأسلوبه، متجنباً التقليد الأعمى أو النقل الحرفي، مع الالتزام الكامل بالأمانة العلمية . وتتطلب هذه الأمانة التوثيق الدقيق (***Proper Citation***) لجميع المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها، اعترافاً بجهود الآخرين وتمكيناً للقراء من الرجوع إلى المصادر الأصلية .

وأخيراً، يجب أن يتسم البحث العلمي **بالوضوح والبساطة** (***Clarity and Simplicity***) في العرض واللغة قدر الإمكان، مع شرح المصطلحات الفنية وتجنب التعقيد غير المبرر، والالتزام بالتناسق المنطقي (***Logical Consistency***) بين أجزاء البحث المختلفة، وتجنب التكرار غير الضروري، والاهتمام بسلامة اللغة والأسلوب الأكاديمي . قد يسعى البحث أيضاً، خاصة في العلوم

[8] السراج عبود، المنهجية القانونية ومنهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2017، ص 63

الطبيعية والتطبيقية، إلى تحقيق إمكانية التنبؤ (***Predictive Power***) بالظواهر المستقبلية بناءً على النماذج والنظريات التي تم تطويرها أو اختبارها .[9]

المطلب 04 :تصنيف البحوث: تطبيقية، نظرية، وصفية، تحليلية...

تتخذ البحوث العلمية أشكالاً وأنماطاً متعددة، ويمكن تصنيفها وفقاً لمعايير مختلفة تعكس **تنوع أهدافها ومناهجها وطبيعة البيانات** التي تتعامل معها. يساعد فهم هذه التصنيفات الباحثين على تحديد النوع الأنسب لدراساتهم وتوجيه جهودهم بشكل فعال. أحد أبرز التصنيفات يعتمد على **الغرض الأساسي من البحث**، ويميز بين نوعين رئيسيين: البحوث الأساسية (النظرية) و البحوث التطبيقية تهدف البحوث الأساسية (***Basic/Theoretical Research***) في المقام الأول إلى توليد المعرفة وتطوير النظريات القائمة وتوسيع الفهم للمبادئ الأساسية في مجال معين، دون السعي بالضرورة إلى تطبيقات عملية فورية. تركز هذه البحوث على التحليل الدقيق للظواهر واكتشاف العلاقات الجديدة، وغالباً ما تتطلب بيئات تجريبية مضبوطة. أما البحوث التطبيقية (***Applied Research***)، فتهدف بشكل مباشر إلى إيجاد حلول عملية لمشكلات واقعية ومحددة، وتسعى لتطبيق المعرفة النظرية في مواقف عملية بهدف تحسين منتج أو خدمة أو معالجة قضية مجتمعية ملحة.

تصنيف آخر مهم يعتمد على **طبيعة البيانات والمنهجية المتبعة**. يمكن التمييز هنا بين البحوث الكمية (***Quantitative Research***) التي تتعامل مع البيانات الرقمية وتستخدم الأساليب الإحصائية لتحليلها واختبار الفرضيات وقياس العلاقات بين المتغيرات، والبحوث النوعية (***Qualitative Research***) التي تركز على فهم الظواهر في سياقاتها الطبيعية وتتعامل مع بيانات غير رقمية (مثل النصوص، المقابلات، الملاحظات) وتعتمد على التفسير والتأويل. وضمن هذا الإطار، يمكن تحديد أنواع فرعية أخرى. **فالبحوث الاستكشافية** (***Exploratory Research***) تُجرى لفهم مشكلة غير واضحة المعالم وتحديد أبعادها وصياغة فرضيات أولية، وغالباً ما تكون ذات طابع نوعي . أما **البحوث الوصفية**(***Descriptive Research***) ، وهي من

[9] العتيبي عبد الله بن سعد، "إشكالية المنهج في الدراسات القانونية المعاصرة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 4، 2018، ص87

الأكثر استخداماً، فتهدف إلى تقديم وصف دقيق وشامل لخصائص ظاهرة أو مجتمع معين في وقت محدد، والإجابة عن أسئلة "ماذا؟" و"كيف؟" دون التدخل في الظاهرة . بينما تتجاوز **البحوث التحليلية أو التفسيرية** (***Analytical/Explanatory Research***) مجرد الوصف لتسعى إلى تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات واختبار الفرضيات لفهم "لماذا؟" تحدث الظاهرة

كما يمكن **تصنيف البحوث بناءً على المنهج العلمي** المتبع بشكل أكثر تفصيلاً. فالبحوث التجريبية (***Experimental Research***) تركز على اختبار العلاقات السببية من خلال التحكم الدقيق في المتغيرات وقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع . والبحوث التاريخية (***Historical Research***)تدرس أحداث الماضي وتحللها وتنتقد مصادرها لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .والبحوث الارتباطية (***Correlational Research***) تبحث عن وجود علاقة أو ارتباط بين متغيرين أو أكثر دون الجزم بالسببية. ونشير أيضاً إلى التمييز بين البحث الاستقرائي (***Inductive Research***)الذي ينتقل من الملاحظات الجزئية إلى التعميمات والنظريات، والبحث الاستنباطي (***Deductive Research***) الذي يبدأ من النظريات العامة لاختبارها من خلال بيانات محددة.

وهنالك تصنيفات تعتمد على مصادر المعلومات، مقسماً البحوث إلى أبحاث مكتبية (***Library Research***)تعتمد على تحليل المصادر والمراجع الموجودة، وأبحاث ميدانية (***Field Research***)تعتمد على جمع بيانات جديدة مباشرة من الواقع .

تصنيف آخر يعتمد على **البعد الزمني**، فيميز بين البحوث المستعرضة (***Cross-sectional Research***)التي تجمع البيانات في نقطة زمنية واحدة، والبحوث الطويلة (***Longitudinal Research***)التي تتتبع نفس العينة على مدى فترة زمنية طويلة [10]

وأخيراً، يمكن **تصنيف البحوث حسب المستوى الأكاديمي** إلى بحوث جامعية أولى (***Undergraduate Research***)كبحوث التخرج التي تهدف لتدريب الطلاب، وبحوث أكاديمية

[10] الزعبي أحمد، "المنهجية في كتابة البحث القانوني: دراسة تحليلية نقدية"، مجلة كلية القانون - جامعة الكويت، المجلد 40، العدد 1، 2020، ص65

عليا (***Graduate Research***) كالماجستير والدكتوراه التي تتطلب أصالة وعمقاً أكبر ومساهمة معرفية جديدة.

إن هذا التنوع في أنواع البحوث العلمية يعكس ثراء المنهج العلمي وقدرته على التعامل مع مختلف القضايا والمشكلات. ويتيح فهم هذه التصنيفات للباحث اختيار الأدوات والمناهج الأنسب لتحقيق أهدافه البحثية والمساهمة بفعالية في تطوير المعرفة في مجاله.

المبحث 02 : اختيار الموضوع وإعداد الإشكالية

يمثل البحث العلمي رحلة استكشافية منظمة نحو المجهول، تهدف إلى كشف الحقائق، وفهم الظواهر، وتوسيع حدود المعرفة الإنسانية .لا يمكن لهذه الرحلة أن تحقق غاياتها النبيلة أو أن تصل إلى نتائج موثوقة وذات قيمة دون اتباع مسار منهجي واضح ومحدد .إن المنهجية العلمية ليست مجرد مجموعة من القواعد الإجرائية الصارمة، بل هي بمثابة البوصلة التي توجه الباحث عبر تعقيدات عملية الاستقصاء، والضمانة التي تكفل الدقة والموضوعية والمصداقية لمخرجات البحث .فمن خلال الالتزام بخطوات وإجراءات منهجية مدروسة، يتمكن الباحث من تحويل الفضول الفكري والتساؤلات المبدئية إلى معرفة علمية راسخة وقابلة للتحقق .تبدأ هذه العملية بتحديد دقيق لمجال الاهتمام، مروراً بصياغة إشكالية بحثية واضحة، واستعراض شامل لما تراكم من معرفة سابقة في هذا المجال، وصولاً إلى اختيار الأدوات المناسبة لجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً باستخلاص النتائج وتوثيقها بأسلوب علمي رصين .إن اتباع هذه المراحل العامة للبحث العلمي، والتي سيتم تفصيلها في هذا المقال، هو ما يميز البحث العلمي الجاد عن مجرد التأملات العابرة أو الآراء غير المؤسسة، وهو السبيل الوحيد لبناء صرح المعرفة على أسس متينة وقوية.

المطلب 01 : تحديد الموضوع

تُعدّ مرحلة **تحديد الموضوع** نقطة الانطلاق الأساسية في أي مسعى بحثي علمي .إنها اللحظة التي يبدأ فيها الباحث بتوجيه اهتمامه نحو مجال معرفي معين، وتضييق نطاق هذا الاهتمام ليصبح قابلاً للدراسة والتحليل ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة. لا يأت اختيار الموضوع من فراغ، بل غالبًا ما ينبع من فضول شخصي لدى الباحث، أو ملاحظة لظاهرة غير مفسرة في الواقع، أو رغبة في استكمال عمل سابق، أو استجابة لحاجة مجتمعية ملحة تتطلب حلاً علميًا .قد يستلهم الباحث موضوعه من قراءاته في الأدبيات العلمية، أو من حضوره للمؤتمرات والندوات، أو حتى من نقاشاته مع زملائه والمتخصصين في المجال.

يتطلب تحديد الموضوع عملية تفكير متأنية واستكشافًا أوليًا .يجب على الباحث أن يتأكد من أن الموضوع المختار له أهمية علمية أو عملية، وأنه يمتلك أصالة كافية بحيث يضيف شيئًا جديدًا

للمعرفة القائمة، أو يعالج فجوة بحثية لم يتم التطرق إليها بشكل كافٍ .كما يجب أن يكون الموضوع قابلاً للبحث، بمعنى أن تكون هناك إمكانية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لدراسته، وأن يكون ضمن نطاق خبرة الباحث وقدراته .على سبيل المثال، قد يلاحظ باحث في علم الاجتماع زيادة ملحوظة في استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي، فيقرر أن يكون هذا هو موضوع بحثه العام .لكن هذا الموضوع لا يزال واسعًا جدًا .لذا، يبدأ الباحث في تضييقه، ربما بالتركيز على تأثير استخدام منصة معينة . مثل منصة تيك توك على التحصيل الدراسي لطلاب المرحلة الثانوية في مدينة محددة .هذا التحديد الدقيق للموضوع يجعله أكثر قابلية للإدارة والبحث، ويمهد الطريق للمرحلة التالية وهي صياغة الإشكالية البحثية بشكل محدد وواضح.

المطلب 02 : صياغة الإشكالية

بعد أن يستقر الباحث على موضوع محدد وواضح، تأتي مرحلة حاسمة تاليه. تتمثل في **صياغة الإشكالية البحثية** .هذه المرحلة لا تقل أهمية عن تحديد الموضوع، بل إنها **تعتبر قلب البحث النابض والبوصلة الدقيقة التي توجه مساره اللاحق** .الإشكالية[11] ليست مجرد إعادة صياغة للموضوع، بل هي تحويل هذا الموضوع العام إلى سؤال أو مجموعة أسئلة محددة ودقيقة يسعى البحث للإجابة عليها، أو إلى فرضية أو مجموعة فرضيات يرغب البحث في اختبارها .إنها تحدد بوضوح ما الذي يحاول الباحث فهمه أو حله أو اكتشافه من خلال دراسته.

العنصر	التعريف	الهدف	الصياغة
الإشكالية	المشكلة العامة للبحث	تحديد موضوع البحث	صيغة استفهامية عامة وشاملة

[11] الإشكالية(***Problématique***) : هي جوهر الموضوع، الصياغة العامة للمشكلة التي يريد الباحث معالجتها. تمثل الإطار العام الذي تنبع منه الأسئلة والفرضيات.

التساؤلات ***(Questions de recherche)*** هي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تنبثق من الإشكالية. تساعد على تفكيك الإشكالية إلى عناصرها الأساسية من أجل دراستها وتحليلها.

الفرضيات (***Hypothèses***) : هي إجابات مؤقتة أو تفسيرات محتملة يضعها الباحث بشكل أولي بناءً على خلفيته العلمية وخبرته، وينطلق منها ليثبتها أو ينفيها أثناء البحث.

التساؤلات	أسئلة تفصيلية تنبثق من الإشكالية	توجيه البحث وتحليل الموضوع	أسئلة فرعية دقيقة ومحددة
الفرضيات	أجوبة مؤقتة محتملة للأسئلة	تقديم حلول مبدئية للبحث	جمل خبرية قابلة للإثبات أو النفي

تتطلب صياغة إشكالية جيدة فهمًا عميقًا للموضوع ولمجال البحث،[12] بالإضافة إلى اطلاع واسع على الدراسات السابقة ذات الصلة وهو ما سيتم تفصيله في المرحلة التالية. يجب أن تكون الإشكالية واضحة لا لبس فيها، ومحددة بحيث يمكن قياسها أو اختبارها، وذات صلة بالموضوع الأصلي، وقابلة للبحث ضمن الإمكانيات المتاحة .غالبًا ما تُصاغ الإشكالية في شكل سؤال رئيسي تتفرع منه أسئلة فرعية، أو في شكل فرضية رئيسية تنبثق منها فرضيات فرعية .على سبيل المثال، بالعودة إلى مثال الباحث الاجتماعي الذي يدرس تأثير استخدام تيك توك على التحصيل الدراسي لطلاب المرحلة الثانوية، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي :ما هو تأثير عدد ساعات استخدام تطبيق تيك توك يوميًا على متوسط الدرجات الأكاديمية لطلاب الصف الثاني الثانوي في مدينة تلمسان؟ يمكن أن تتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية مثل :هل يختلف هذا التأثير باختلاف جنس الطالب؟ هل هناك عوامل وسيطة مثل عادات النوم أو وقت المذاكرة تؤثر في هذه العلاقة؟ بدلاً من ذلك، يمكن صياغة فرضية رئيسية مثل" :توجد علاقة ارتباطية سلبية ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات استخدام تيك توك يوميًا ومتوسط الدرجات الأكاديمية لطلاب الصف الثاني الثانوي في مدينة تلمسان[13]."

إن صياغة الإشكالية بدقة توجه الباحث في اختيار المنهجية المناسبة، وتحديد نوع البيانات المطلوبة، واختيار أدوات جمعها، وتحديد أساليب تحليلها .كما أنها تساعد في تركيز الجهود وتجنب

[12] زهران محمود سلامة، أصول البحث العلمي ومناهجه في القانون، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 85

[13] الزعبي أحمد، "المنهجية في كتابة البحث القانوني: دراسة تحليلية نقدية"، مجلة كلية القانون - جامعة الكويت، المجلد 40، العدد 1، 2020، ص65

التشتت في جوانب غير ذات صلة بالمشكلة الأساسية .بدون إشكالية واضحة ومحددة، يفقد البحث وجهته ويصبح مجرد تجميع عشوائي للمعلومات، مما يضعف من قيمته العلمية ويجعل من الصعب الوصول إلى استنتاجات ذات معنى.

المطلب 03 :مراجعة الأدبيات - الدراسات السابقة -

بمجرد تحديد الموضوع وصياغة الإشكالية البحثية بوضوح، ينتقل الباحث إلى مرحلة محورية أخرى وهي **مراجعة الأدبيات** أو الدراسات السابقة .لا يمكن لأي بحث علمي جاد أن يبدأ من نقطة الصفر متجاهلاً ما تراكم من معرفة وجهود بحثية سابقة في المجال نفسه أو المجالات ذات الصلة . تمثل مراجعة الأدبيات عملية منهجية ونقدية لاستعراض وتحليل وتقييم الأبحاث المنشورة مثل المقالات العلمية في الدوريات المحكمة، والكتب، وفصول الكتب، وتقارير المؤتمرات التي تناولت الموضوع أو الإشكالية البحثية بشكل مباشر أو غير مباشر.

تهدف مراجعة الأدبيات إلى تحقيق عدة غايات أساسية .**أولاً**، تساعد الباحث على فهم السياق الأوسع لبحثه وتحديد الموقع الذي تحتله دراسته ضمن الخارطة المعرفية القائمة .فهي تكشف عن النظريات الرئيسية والمفاهيم الأساسية والمنهجيات المتبعة والنقاشات الدائرة في مجال البحث . **ثانيًا**، تمكن الباحث من تحديد الفجوات المعرفية أو الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها بشكل كافٍ في الدراسات السابقة، مما يبرر أهمية إجراء البحث الحالي ويساهم في تحديد مساهمته الأصلية .**ثالثًا**، تساعد مراجعة الأدبيات في تنقيح وتدقيق الإشكالية البحثية والأسئلة أو الفرضيات المنبثقة عنها، فقد تكشف المراجعة عن جوانب لم يأخذها الباحث في الاعتبار أو تقترح زوايا جديدة للنظر في المشكلة .**رابعًا**، توفر المراجعة رؤى قيمة حول المنهجيات وأدوات جمع البيانات التي استخدمها باحثون آخرون في دراسة مشكلات مشابهة، مما يساعد الباحث في اختيار المنهج والأدوات الأنسب لدراسته وتقييم نقاط القوة والضعف في الأساليب المختلفة .**وأخيرًا**، تمنع الباحث من تكرار جهود سابقة دون داعٍ وتضمن أن يكون بحثه مبنيًا على أساس متين من المعرفة القائمة.

تتضمن عملية مراجعة الأدبيات البحث المنظم في قواعد البيانات الأكاديمية والمكتبات عن الدراسات ذات الصلة باستخدام كلمات مفتاحية دقيقة، ثم تقييم مدى جودة وموثوقية هذه الدراسات، وقراءة النصوص المختارة بعمق، وتلخيص الأفكار الرئيسية والنتائج والمنهجيات المتبعة

فيها، وتحليلها بشكل نقدي، وتجميعها وتصنيفها حسب المحاور أو الأفكار الرئيسية، ومقارنة النتائج المتوافقة والمتعارضة، وتحديد الاتجاهات العامة في البحث .بالعودة إلى مثال تأثير تيك توك على التحصيل الدراسي، سيقوم الباحث بمراجعة الدراسات التي تناولت تأثير وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام على الأداء الأكاديمي، والدراسات التي ركزت على منصات محددة، والأبحاث التي استهدفت فئة المراهقين أو طلاب المدارس الثانوية، والنظريات التي تفسر العلاقة بين استخدام التكنولوجيا والتعلم .هذه المراجعة الشاملة والنقدية تمكن الباحث من بناء إطار نظري قوي لدراسته وتحديد مساهمتها الفريدة في هذا المجال المعرفي المتنامي.

المطلب 04 :اختيار المنهج والأدوات

بعد بناء أساس نظري متين من خلال تحديد الموضوع وصياغة الإشكالية ومراجعة الأدبيات، ينتقل الباحث إلى مرحلة عملية محورية وهي **اختيار المنهج والأدوات** المناسبة لتنفيذ البحث .تعتبر هذه المرحلة بمثابة الجسر الذي يربط بين الإطار النظري والتصميم المفاهيمي للبحث وبين التطبيق العملي الميداني أو التجريبي لجمع البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة البحث أو اختبار فرضياته .إن الاختيار الدقيق للمنهج والأدوات هو شرط أساسي لضمان الحصول على بيانات موثوقة وصالحة، وبالتالي الوصول إلى نتائج دقيقة وذات مصداقية.

يشير مصطلح" المنهج "أو" المنهجية (***Methodology***) "إلى الاستراتيجية أو الخطة الشاملة التي سيتبعها الباحث في مقاربة إشكاليته البحثية .تتعدد المناهج البحثية وتتنوع، ولكن يمكن تصنيفها بشكل عام إلى مناهج كمية(***Quantitative***) ، ومناهج كيفية أو نوعية(***Qualitative***) ، ومناهج مختلطة أو مزجية .(***Mixed Methods***) تركز المناهج الكمية على جمع بيانات رقمية وتحليلها إحصائيًا بهدف قياس العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات وتعميم النتائج على مجتمع أكبر، ومن أمثلتها المنهج التجريبي والمنهج المسحي الارتباطي .أما المناهج الكيفية، فتهدف إلى فهم الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية في سياقاتها الطبيعية من خلال جمع بيانات غير رقمية مثل النصوص والصور والملاحظات وتحليلها بشكل تفسيري لاستكشاف المعاني والتجارب والآراء بعمق، ومن أمثلتها دراسة الحالة والمنهج الإثنوغرافي ونظرية التأصيل .بينما تسعى المناهج المختلطة إلى

الجمع بين نقاط القوة في المنهجين الكمي والكيفي للحصول على فهم أكثر شمولية وتكاملاً للظاهرة المدروسة.

أما" الأدوات(***Tools or Instruments***) "، فهي الوسائل أو التقنيات المحددة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات ضمن إطار المنهج المختار .تتنوع الأدوات بتنوع المناهج، وتشمل الاستبيانات (***Surveys/Questionnaires***) لجمع بيانات كمية من عدد كبير من الأفراد، والمقابلات (***Interviews***) سواء كانت مقننة أو شبه مقننة أو مفتوحة لجمع بيانات كيفية معمقة، والملاحظة (***Observation***) سواء كانت بالمشاركة أو بدونها لتسجيل السلوكيات والتفاعلات في مواقف طبيعية، والتجارب (***Experiments***) لضبط المتغيرات وقياس أثر متغير مستقل على متغير تابع، وتحليل المحتوى (***Content Analysis***) لتحليل النصوص أو الصور أو الوسائط الأخرى بشكل كمي أو كيفي، ومجموعات التركيز (***Focus Groups***) لإجراء نقاشات جماعية حول موضوع معين[14].

يتأثر قرار اختيار المنهج والأدوات المناسبة بعدة عوامل متداخلة .أولاً وقبل كل شيء، طبيعة الإشكالية البحثية والأسئلة المطروحة؛ فالسؤال الذي يبدأ بـ" ما مدى تأثير "...قد يتطلب منهجًا كميًا، بينما السؤال الذي يبدأ بـ" كيف يختبر الأفراد "...قد يناسبه منهج كيفي .ثانيًا، ما كشفته مراجعة الأدبيات حول المناهج والأدوات التي استخدمها الباحثون السابقون بنجاح في دراسة مشكلات مشابهة، وما هي نقاط القوة والضعف في تلك الأساليب .ثالثًا، الإمكانيات والموارد المتاحة للباحث، بما في ذلك الوقت المتاح، والميزانية المرصودة، ومدى سهولة الوصول إلى العينة أو مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى خبرة الباحث ومهاراته في تطبيق منهج معين أو استخدام أداة محددة .رابعًا، الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بحماية حقوق المشاركين وسرية بياناتهم[15].

---

[14] محبوبي محمد، منهجية البحث القانوني وإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2014، ص 52

[15] المغربي سميرة، "أثر المنهجية القانونية في تطوير الفقه والقضاء"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر، العدد 3، 2019، ص 65

على سبيل المثال، في دراسة تأثير تيك توك على التحصيل الدراسي، قد يختار الباحث منهجًا كميًا مسحيًا، ويستخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات حول عدد ساعات الاستخدام ومتوسط الدرجات من عينة كبيرة من الطلاب، ثم يحلل العلاقة بينهما إحصائيًا .وقد يقرر باحث آخر تبني منهج مختلط، فيستخدم الاستبيان لجمع البيانات الكمية، ويكمله بإجراء مقابلات كيفية مع عدد محدود من الطلاب لفهم تجاربهم وآرائهم بشكل أعمق حول كيفية تأثير التطبيق على دراستهم .يجب على الباحث في كل الأحوال أن يبرر بوضوح سبب اختياره لمنهج وأدوات معينة دون غيرها، وأن يوضح كيف ستساعده هذه الاختيارات في الإجابة على أسئلة بحثه وتحقيق أهدافه.

المطلب 05 : جمع وتحليل البيانات

بعد الانتهاء من تصميم خطة البحث واختيار المنهج والأدوات المناسبة، تأتي مرحلة التنفيذ الفعلي المتمثلة في **جمع وتحليل البيانات** .تعتبر هذه المرحلة حجر الزاوية في البحث العلمي، حيث يتم فيها الحصول على المعلومات الخام التي ستُبنى عليها الاستنتاجات لاحقًا، ثم معالجة هذه المعلومات للكشف عن الأنماط والمعاني الكامنة فيها .تتطلب هذه المرحلة دقة متناهية والتزامًا صارمًا بالإجراءات المحددة في خطة البحث لضمان جودة البيانات وموثوقيتها.

تبدأ عملية **جمع البيانات** بتطبيق الأدوات التي تم اختيارها في المرحلة السابقة على العينة أو مجتمع الدراسة المحدد .إذا كانت الأداة هي الاستبيان، فيتم توزيعه على أفراد العينة وجمع الردود . وإذا كانت الأداة هي المقابلة، فيقوم الباحث بإجراء المقابلات مع المشاركين وتسجيلها بدقة سواء كتابيًا أو صوتيًا أو مرئيًا. أما إذا كانت الأداة هي الملاحظة، فيقوم الباحث بتسجيل ملاحظاته بشكل منهجي ومنظم وفقًا لبروتوكول محدد .وفي حالة التجارب، يتم تطبيق المعالجات التجريبية على المجموعات المعنية وقياس المتغيرات التابعة بدقة .خلال عملية الجمع، يجب على الباحث الالتزام بالمعايير الأخلاقية، مثل الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، وضمان سرية بياناتهم، وتجنب أي ضرر قد يلحق بهم .كما يجب عليه توثيق جميع خطوات عملية الجمع بدقة، بما في ذلك أي صعوبات أو تحديات واجهته، لضمان الشفافية وإمكانية تقييم جودة البيانات لاحقًا.

بمجرد الانتهاء من جمع البيانات الخام، تبدأ عملية **تحليل البيانات** .يختلف أسلوب التحليل بشكل كبير اعتمادًا على طبيعة البيانات - كمية أو كيفية - وعلى المنهج المتبع وأسئلة البحث .في حالة

البيانات الكمية الأرقام والإحصائيات، غالبًا ما يتضمن التحليل استخدام البرامج الإحصائية مثل ***SPSS*** أو***Excel*** ... إلخ لتنظيم البيانات وتنظيفها ووصفها باستخدام مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط والوسيط (ومقاييس التشتت) مثل الانحراف المعياري والمدى، وعرضها في جداول ورسوم بيانية .بعد ذلك، يتم تطبيق الاختبارات الإحصائية الاستدلالية المناسبة مثل اختبارات ، وتحليل التباين ***ANOVA***، وتحليل الارتباط والانحدار (لاختبار الفرضيات وتحديد ما إذا كانت العلاقات أو الفروق الملاحظة في العينة ذات دلالة إحصائية ويمكن تعميمها على المجتمع الأكبر .على سبيل المثال، في دراسة تأثير تيك توك، قد يستخدم الباحث تحليل الارتباط لفحص العلاقة بين عدد ساعات الاستخدام ومتوسط الدرجات، واختبار ***T*** لمقارنة متوسط درجات الذكور والإناث.

أما في حالة **البيانات الكيفية** النصوص، المقابلات، الملاحظات، فإن التحليل يركز على التفسير والفهم العميق للمعاني والأنماط والتجارب .تبدأ العملية غالبًا بتفريغ المقابلات أو الملاحظات وتحويلها إلى نصوص مكتوبة .ثم يقوم الباحث بقراءة هذه النصوص بشكل متكرر للتعرف على الأفكار والموضوعات الرئيسية .بعد ذلك، يتم ترميز البيانات (***Coding***) عن طريق تحديد مقاطع نصية ذات معنى وتعيين رموز أو تسميات لها .يتم تجميع الرموز المتشابهة في فئات أوسع (***Categories***)، ثم يتم البحث عن العلاقات والروابط بين هذه الفئات لتطوير محاور أو أنماط رئيسية .(***Themes***) قد يستخدم الباحث برامج تحليل البيانات الكيفية مثل ***NVivo***[16] أو ***MAXQDA***[17] للمساعدة في تنظيم عملية الترميز والتصنيف، ولكنه يعتمد بشكل أساسي على التفكير النقدي والتفسيري لاستخلاص المعاني من البيانات .في مثال دراسة تيك توك، قد يكشف

---

[16] ***NVivo*** هو برنامج حاسوبي يُستخدم بشكل واسع في البحوث الأكاديمية، خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لتحليل البيانات التي يصعب قياسها رقمياً (مثل الكلمات، السلوكيات، المواضيع...). يُستخدم لتنظيم وتشفير البيانات، واستخراج الأنماط، والقيام بتحليل عميق وممنهج للمحتوى.

NVivoهو برنامج متخصص في تحليل البيانات النوعية (النوعية وغير الرقمية) مثل: المقابلات(***Interviews***) / الملاحظات(***Observations***) / المقالات والتقارير/ المنشورات على وسائل التواصل / الفيديوهات والتسجيلات الصوتية / النصوص المفتوحة في الاستبيانات

[17] برنامج ***MAXQDA*** هو أحد أقوى وأشهر البرامج المتخصصة في تحليل البيانات النوعية (***Qualitative Data Analysis***)، ويُستخدم على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية، التربية، القانون، الصحة، وغيرها من التخصصات التي تعتمد على تحليل المقابلات، الوثائق، الملاحظات، البيانات النصية أو حتى الوسائط المتعددة.

تحليل المقابلات عن محاور مثل تأثير التطبيق على التركيز أثناء المذاكرة، أو استخدامه كوسيلة للهروب من الضغوط الدراسية، أو دور ضغط الأقران في زيادة الاستخدام.

سواء كان التحليل كميًا أو كيفيًا، يجب أن يكون منهجيًا وشفافًا، وأن يرتبط بشكل مباشر بأسئلة البحث أو فرضياته .إن الهدف النهائي من تحليل البيانات هو تحويل البيانات الخام غير المنظمة إلى معلومات ذات معنى يمكن استخدامها لاستخلاص النتائج والإجابة على إشكالية البحث.

المطلب 06 :استخلاص النتائج

بعد الانتهاء من عملية تحليل البيانات، سواء كانت كمية أو كيفية، يصل الباحث إلى مرحلة حاسمة أخرى وهي **استخلاص النتائج** وتفسيرها .لا يقتصر الأمر في هذه المرحلة على مجرد عرض الأرقام أو المقتطفات النصية التي أسفر عنها التحليل، بل يتعداه إلى ربط هذه المخرجات التحليلية بالإشكالية البحثية الأصلية والأسئلة أو الفرضيات التي انطلق منها البحث، وإلى تفسير معنى هذه النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة التي تم استعراضها.

في حالة البحث الكمي، يتضمن استخلاص النتائج تلخيص أبرز ما كشف عنه التحليل الإحصائي .يجب على الباحث أن يوضح ما إذا كانت الفرضيات التي وضعها قد تم دعمها أم دحضها بناءً على مستوى الدلالة الإحصائية للاختبارات التي أجراها .على سبيل المثال، إذا أظهر تحليل الارتباط في دراسة تيك توك وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات الاستخدام ومتوسط الدرجات، فإن النتيجة المستخلصة هي أن الفرضية قد تم دعمها .يجب عرض هذه النتائج بوضوح ودقة، غالبًا باستخدام الجداول والرسوم البيانية لتسهيل الفهم، مع تجنب المبالغة في تفسير النتائج أو تعميمها خارج نطاق العينة المدروسة إلا بحذر وبناءً على قوة الأدلة الإحصائية.

أما في حالة البحث الكيفي، فإن استخلاص النتائج يتضمن تجميع المحاور والأنماط الرئيسية التي برزت من تحليل البيانات النصية أو الملاحظات .يقوم الباحث بتلخيص هذه المحاور وتقديم وصف غني وعميق لها، مدعومًا بمقتطفات أو أمثلة توضيحية من البيانات الأصلية مثل اقتباسات من المقابلات أو وصف لمواقف تمت ملاحظتها .يركز التفسير هنا على فهم المعاني والتجارب من وجهة نظر المشاركين، واستكشاف العلاقات المعقدة بين المفاهيم المختلفة التي ظهرت في البيانات .في مثال

دراسة تيك توك، قد يستخلص الباحث نتائج كيفية تشير إلى أن الطلاب يستخدمون التطبيق كآلية للتكيف مع الملل أو القلق، وأن هذا الاستخدام يؤثر على قدرتهم على التركيز لفترات طويلة، مما ينعكس سلبًا على أدائهم الدراسي.

في كلا النوعين من البحث، لا بد أن تتجاوز عملية استخلاص النتائج مجرد الوصف السطحي. يجب على الباحث أن يناقش أهمية النتائج التي توصل إليها، وأن يربطها بالدراسات السابقة، موضحًا أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائجه ونتائج الباحثين الآخرين .كما ينبغي عليه أن يناقش القيود المحتملة لدراسته مثل حجم العينة، أو طريقة اختيارها، أو الأدوات المستخدمة وكيف يمكن أن تكون قد أثرت على النتائج .وأخيرًا، يمكن للباحث أن يقدم بعض التوصيات بناءً على النتائج التي توصل إليها، سواء كانت توصيات لسياسات عملية أو اقتراحات لأبحاث مستقبلية يمكن أن تبني على نتائج دراسته وتتوسع فيها .إن استخلاص النتائج وتفسيرها بشكل دقيق وموضوعي هو الخطوة التي تترجم جهود جمع البيانات وتحليلها إلى مساهمة معرفية ذات قيمة.

المطلب 07 :التوثيق وكتابة البحث

تُوجت رحلة البحث العلمي الطويلة والشاقة بالمرحلة الأخيرة والحاسمة، وهي **التوثيق وكتابة البحث** .مهما كانت النتائج التي توصل إليها الباحث مبتكرة ومهمة، فإن قيمتها الحقيقية لا تكتمل إلا إذا تم توثيقها وعرضها بأسلوب علمي دقيق ومنظم، بحيث يمكن للمجتمع العلمي والمهتمين الاطلاع عليها، وتقييمها، والبناء عليها في أبحاث مستقبلية .تمثل هذه المرحلة عملية تحويل كل الجهود المبذولة، بدءًا من تحديد الموضوع ومرورًا بجمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج، إلى منتج نهائي قابل للنشر والتداول، سواء كان ذلك في شكل مقال علمي لدورية محكمة، أو رسالة جامعية مذكرة ماستر أو رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، أو كتاب، أو تقرير بحثي.

تتطلب كتابة البحث العلمي الالتزام بمعايير صارمة من حيث البنية والمحتوى واللغة والتوثيق. غالبًا ما تتبع الأبحاث العلمية، خاصة في العلوم الطبيعية والاجتماعية، بنية متعارف عليها تُعرف

اختصارًا بـ .***IMRaD***[18] ، وهي تشمل: المقدمة (***Introduction***) التي تعرض خلفية الموضوع وأهميته وإشكاليته وأهدافه، والمنهجية (***Methods***) التي تصف بالتفصيل كيف تم إجراء البحث بما في ذلك العينة والأدوات والإجراءات، والنتائج (***Results***) التي تعرض بموضوعية ما تم التوصل إليه من خلال تحليل البيانات دون تفسير، والمناقشة (***Discussion***) التي تفسر النتائج وتربطها بالدراسات السابقة وتناقش أهميتها وقيودها وتقدم توصيات .بالإضافة إلى هذه الأقسام الرئيسية، يتضمن البحث عادةً ملخصًا (***Abstract***) يقدم نظرة عامة موجزة عن البحث بأكمله، وقائمة بالمراجع (***References***) التي توثق جميع المصادر التي تم الاستشهاد بها في متن البحث.

يجب أن تتسم لغة الكتابة العلمية بالوضوح والدقة والموضوعية والإيجاز، مع تجنب الأساليب الأدبية أو العبارات الغامضة أو المصطلحات غير المحددة .كما يجب الحرص على التسلسل المنطقي للأفكار والانتقال السلس بين الفقرات والأقسام .أما **التوثيق**، فيعد ركنًا أساسيًا في الكتابة العلمية، ويعكس الأمانة العلمية للباحث واحترامه لجهود الآخرين .يتضمن التوثيق الإشارة إلى جميع المصادر التي استعان بها الباحث في بحثه، سواء كانت كتبًا أو مقالات أو تقارير أو حتى مواقع إلكترونية، وذلك من خلال الاستشهاد بها في متن النص (***In-text citation***) وإدراج قائمة كاملة بها في نهاية البحث .(***Reference list***) تختلف أساليب التوثيق المعتمدة باختلاف التخصصات والمجلات العلمية، ومن أشهرها أسلوب جمعية علم النفس الأمريكية(***APA***) ، وأسلوب جمعية اللغات الحديثة(***MLA***) ، وأسلوب شيكاغو .يجب على الباحث الالتزام بأسلوب توثيق واحد وتطبيقه بدقة واتساق في جميع أنحاء البحث[19].

إن عملية كتابة البحث ليست مجرد تجميع للمعلومات، بل هي عملية تفكير نقدي وإعادة بناء للمعرفة التي تم التوصل إليها .تتطلب مراجعات متكررة وتدقيقًا لغويًا ومنهجيًا لضمان خلو البحث من الأخطاء وتحقيق أعلى معايير الجودة العلمية .في النهاية، يمثل البحث المكتوب بشكل جيد تتويجًا

[18] منهجية ***IMRaD*** هي اختصار لأربعة مكونات أساسية في الهيكل النموذجي للكتابة العلمية، خاصة في المقالات والأبحاث الأكاديمية، وتُستخدم بشكل واسع في العلوم التجريبية والإنسانية كذلك. هذا النموذج يُسهّل تنظيم البحث وعرضه بطريقة منطقية وواضحة

[19] شهيب عبد الكريم، المنهجية في القانون: البحث والصياغة والتطبيق، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2019، ص74.

لجهود الباحث ووسيلته الأساسية لمشاركة اكتشافاته مع العالم والمساهمة في تقدم المعرفة في مجاله[20].

المطلب 08 : العلاقة بين التخصص والموضوع

إن العلاقة بين التخصص والموضوع في البحث القانوني ليست علاقة شكلية، بل جوهرية، تؤثر في كل مراحل إعداد البحث، من صياغة الإشكالية، إلى تحديد المنهج، وجمع المصادر، وتحليل النصوص القانونية. لذلك فإن التوفيق بين التخصص والموضوع يُعد أحد أهم مفاتيح النجاح في البحث القانوني الجامعي، ويجب أن يحظى بعناية فائقة من الباحث منذ اللحظة الأولى لاختيار موضوع بحثه.

[20] الجراح علي محمد، "المنهج المقارن وأهميته في الدراسات القانونية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 15، العدد 2، 2021، ص74.

المبحث 03 :إعداد خطة البحث

المطلب 01 : معنى خطة البحث

تُعرف خطة البحث بأنها **الطريق الذي يتبعه الباحث أثناء إعداد بحثه من جمع للمعلومات والحقائق حول موضوع البحث. وهي التصور الذي يضعه الباحث لبحثه**، يذكر فيه الخطوات التي سيتبعها لإنجاز البحث. هي بمثابة المرشد الذي يرشد الباحث في طريق البحث العلمي .

يمكن تعريف خطة البحث العلمي على أنها التصور الذهني الذي يرسمه الباحث العلمي لما يريد تحقيقه من البحث العلمي، حيث تتضمن الخطة جميع الأساليب التي سيتم استخدامها .

خطة البحث هي وصف تفصيلي لدراسة مقترحة بهدف استقصاء مشكلة معينة، وتشمل خطة البحث تبريراً للفروض التي سوف يتم اختبارها، ووصف تفصيلي لخطوات البحث .

المطلب 02 : عناصر الخطة المبدئية- الأولية- والتفصيلية

تختلف عناصر خطة البحث من بحثٍ لآخر وفقاً للجهة المشرفة عليه، وبالرغم من ذلك تحتوي كلُّ خطة بحثٍ على مجموعةٍ مشتركة من العناصر الأساسية مهما كان هدفها أو نوعها.

تتَّصف تلك العناصر بالمرونة؛ بمعنى أنه لا يُشترط احتواء خطة البحث على جميع العناصر؛ إذ يُمكن حذف إحدى تلك العناصر، أو تقديم عنصرٍ على آخر، أو تأخير أحد العناصر عند الحاجة، مع الاهتمام بضرورة إدراج تلك العناصر وفق تسلسلٍ متَّفق عليه خلال سياق الخطة.

الفرع 01 : صياغة عنوان البحث و مقدمته

يُعد عنوان البحث العنصر الرئيسي الأول الذي يجذب القُرّاء للاطلاع على البحث، لذا فهو يتميّز بأهميّته في خطة البحث . وهو أولُ عنصرٍ يتم تحديده قبل البدء بعملية كتابة البحث، ويتم كتابته في وسط أعلى الصفحة الأولى من البحث. لكتابة عنوانٍ جيد يجب أن تتوفر فيه

العديد من الشروط، مثل أن يكون **شاملاً** لموضوع البحث، **واضحاً ومفهوماً**، لا يحتوي على أيّة **أحكامٍ** أو **نتائج**، **موجزاً**، ويتَّسم **بالتجديد والأصالة** .

وتُعدُّ مقدمة البحث من أهم عناصر خطة البحث؛ حيث تبدأ أيّ خطة بحثٍ بمقدمةٍ مختصرة، تهدف إلى تهيئة ذهن القارئ إلى المواضيع التي سيتم مناقشتها والتطرق لها على طول البحث؛ فهي تقدّم فكرةً للقارئ حول موضوع البحث، وأهميّة ذلك الموضوع، إضافةً إلى توضيح كيفيّة شعور الباحث بمشكلة بحثه وإجراء بحثه على أساسها .[21]

يجب على الباحث أن لا يتوسّع في العموميات ضمن المقدِّمة حتى تكون جيدة ولائقة، وينبغي أن تبدأ المقدمة بالأفكار العامة لموضوع البحث، وبعدها يبدأ بالتخصيص شيئاً فشيئاً في الأفكار؛ فبعد عرض أهم الافكار العامة ينتقل الباحث إلى عرض الأفكار الأقل عمومية كأن يعرض بعض المشكلات المرتبطة بالبحث، وبعدها ينتقل إلى الأفكار الأكثر تخصُّصية والمرتبطة بصُلب موضوعه وذلك بطريقةٍ تسمح للقارئ بالشعور بوجود مشكلةٍ واقعية تحتاج إلى بحثٍ ودراسة، كما يجب على الباحث الالتزام بالأسلوب العلمي الدقيق في الكتابة والابتعاد عن استخدام اللغة الفضفاضة التي تُبعده عن تحقيق هدف المقدمة .[22]

الفرع 02 : مشكلة البحث وأهدافه

تُعرف مشكلة البحث على أنّها سؤالٌ شامل يهدف الباحث من خلال الإجابة عنه إلى فهم وتصوُّر موضوع البحث كاملاً، ويُمكن أن يتفرّع من ذلك السؤال الرئيسي عددٌ من الأسئلة التفصيلية التي تتم الإجابة عنها في جزءٍ أو أكثر من أجزاء البحث . تكمن أهمية مشكلة البحث في دورها الرئيسي في إلهام الباحث من أجل البدء في عمل دراسةٍ بحثية في موضوعٍ معيَّن .

يبدأ الباحث بتحديد المجال العام لموضوع بحثه، وفي هذه المرحلة يجب عليه أن يتأكّد من امتلاكه للمعرفة الكافية والخبرة المناسبة في ذلك المجال؛ والتي تمكّنه من توجيه أسئلة بحثية

[21] Jestaz Philippe , Introduction méthodique au droit , 4ème édition , Dalloz , Paris, France , 2016 ,P65

[22] Martin Sophie , "Les défis de la rédaction juridique universitaire" , Cahiers de Droit , Université de Montréal, Canada , No. 4 , 2019 ,P41

تتم الإجابة عنها لاحقاً من خلال البحث. عند تحديد المشكلة يصيغها الباحث بحيث تكون عبارة المشكلة واسعةً بما يكفي لتغطية أسئلة البحث الأكثر تخصصيّة، وذلك عن طريق استخدام الباحث لمصطلحاتٍ واسعةٍ تُشير إلى عدّة متغيّرات؛ إذ إن مشكلة البحث تحتوي على مجموعةٍ من المتغيّرات منها المتغيرات المستقلّة وأخرى تابعة؛ حيث تسعى تلك المشكلة إلى دراسة أثر المتغيّر أو المتغيّرات المستقلّة على المتغيّر أو المتغيّرات التابعة ضمن مجتمعٍ يُحدّده الباحث .

يجب أن تتوفّر ثلاثة عناصر رئيسية عند صياغة المشكلة تُبرَز من خلال عبارةٍ أو تساؤل، وهي على النحو الآتي: **المتغيّرات التي تعالجها المشكلة، العلاقة التي تربط متغيّرات المشكلة ببعضها، والمجتمع الذي يسعى الباحث لدراسته.**

كما يجب أن تشتمل خطة البحث على ملخصٍ دقيقٍ ومحدَّد تتمثل مهمَّته في توضيح **الهدف العام من البحث** ؛ الأمر الذي يساعد القارئ على تقييم أهمية البحث وفقاً للقيم الفردية . يوجد عددٌ من الأمور التي ينبغي مراعاتها عند كتابة أهداف خطة البحث، وهي على النحو الآتي:

- يجب أن ترتبط جميع الأهداف بموضوع البحث.
- يجب مراعاة الدّقة عند صياغة الأهداف بسبب التركيز عليها عند إقرار البحث من قِبل اللّجان المتخصصة.
- يجب أن تكون أهداف البحث قابلةً للتحقيق.
- يجب أن يكون للأهداف دورٌ واضح في بيان ما يسعى الباحث لتحقيقه.
- يجب أن يتم الربط بين أهداف البحث وأسئلته.
- يجب صياغة الأهداف بصورةٍ تدلُّ على احتمالية الاستفادة من البحث، وذلك باختيار صيغٍ تُشير إلى التواضع عند توضيح أهمية البحث، مثل "قد يُفيد البحث في كذا وكذا"، مع مراعاة عدم الإكثار من تلك الصيغ .

الفرع 03 : فرضيات البحث و الدراسات السابقة

تُعرف فرضيات البحث على أنّها مجموعةٌ من التوقّعات والاقتراحات المؤقتة التي يضعها الباحث حسب اعتقاده بأنّها تمثّل حلًّا لمشكلة بحثه، ويتم وضعها بعد تحديد مشكلة البحث .

تُصاغ فرضيات البحث بعد اطّلاع الباحث على مقدارٍ كافٍ من الدراسات والأبحاث التي كُتبت ضمن نفس الموضوع أو في مواضيع مشابهة وبعد تكوين خبرةٍ كافية حول ذلك الموضوع وكل ما يتعلَّق به؛ وذلك لكي يستطيع الباحث صياغتها بشكلٍ دقيقٍ وواضح.

وتُعدُّ الدراسات السابقة من أهم العناصر التي يجب أن تشتمل عليها خطة البحث؛ حيث إنّها تُشير إلى مدى إلمام الباحث بالموضوع الذي يدرسه، وتُساعده على تحديد الفجوات البحثية التي لم يتم تناولها بعد، مما يُمكّنه من تقديم إضافةٍ جديدةٍ للمعرفة .

يجب على الباحث أن يختار الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع بحثه، وأن يقوم بتحليلها ونقدها بشكلٍ منهجي، مع التركيز على المنهجيات المستخدمة، والنتائج التي تم التوصل إليها، وأوجه القصور في تلك الدراسات .

الفرع 04 : تعريف المصطلحات ومنهج البحث العلمي

يُعدُّ تعريف المصطلحات من العناصر الأساسية في خطة البحث، حيث يهدف إلى توضيح المعاني الدقيقة للمصطلحات والمفاهيم الأساسية التي سيتم استخدامها في البحث، وذلك لضمان فهمٍ مشتركٍ بين الباحث والقارئ .

يجب على الباحث أن يختار المصطلحات التي قد تكون غامضة أو تحتمل أكثر من معنى، وأن يقدم تعريفاتٍ واضحةً وموجزةً لها، مع الإشارة إلى المصادر التي استند إليها في تلك التعريفات .

ويُشير **منهج البحث** إلى الطريقة أو الأسلوب الذي سيتبعه الباحث في جمع البيانات وتحليلها، وذلك لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته .

يجب على الباحث أن يختار المنهج المناسب لطبيعة مشكلة البحث وأهدافه، وأن يوضح مبررات اختياره لهذا المنهج، مع الإشارة إلى الأدوات والإجراءات التي سيتم استخدامها في تطبيق هذا المنهج.

الفرع 05 : مجتمع البحث وعينته وكذا أدوات جمع البيانات

يُشير مجتمع البحث إلى جميع الأفراد أو الظواهر التي يهدف البحث إلى دراستها، بينما تُشير عينة البحث إلى جزءٍ من هذا المجتمع يتم اختياره لتمثيل المجتمع ككل.

يجب على الباحث أن يحدد مجتمع البحث بدقة، وأن يوضح خصائصه، وأن يختار عينةً ممثلةً لهذا المجتمع، مع الإشارة إلى طريقة اختيار العينة وحجمها .

تُشير أدوات جمع البيانات إلى الوسائل التي سيستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز البحث، مثل **الاستبيانات، والمقابلات، والملاحظات، والاختبارات** .[23]

يجب على الباحث أن يختار الأدوات المناسبة لطبيعة البيانات التي يرغب في جمعها، وأن يوضح كيفية تصميم هذه الأدوات وتطبيقها، مع الإشارة إلى مدى صلاحيتها وموثوقيتها .

الفرع 06 : الإجراءات المنهجية و خطة تحليل البيانات

تُشير الإجراءات المنهجية إلى الخطوات التفصيلية التي سيتبعها الباحث في تنفيذ البحث، بدءاً من تحديد مشكلة البحث وصولاً إلى تحليل البيانات واستخلاص النتائج.[24]

يجب على الباحث أن يوضح هذه الإجراءات بشكلٍ دقيقٍ ومنظم، مع الإشارة إلى التسلسل الزمني لتنفيذها، والموارد التي سيتم استخدامها، والصعوبات المتوقعة وكيفية التغلب عليها .

تُشير **خطة تحليل البيانات** إلى الأساليب الإحصائية أو النوعية التي سيستخدمها الباحث في تحليل البيانات التي تم جمعها، وذلك للإجابة عن أسئلة البحث واختبار فرضياته .

يجب على الباحث أن يوضح الأساليب التي سيتم استخدامها، وأن يبرر اختيارها، مع الإشارة إلى البرامج الإحصائية التي سيتم استخدامها إن وجدت .

---

[23] زهران محمود سلامة، المرجع السابق، ص 86

[24] Bergel Jean-Louis , Méthodologie de la recherche en droit , 3ème édition , LGDJ LexisNexis , Paris, France , 2018 ,P98

الفرع 07 : قائمة المراجع والجدول الزمني

تُشير قائمة المراجع إلى جميع المصادر التي استند إليها الباحث في إعداد خطة البحث، مثل الكتب، والمقالات العلمية، والرسائل الجامعية، والمواقع الإلكترونية ...

يجب على الباحث أن يلتزم بالأسلوب العلمي المعتمد في توثيق المراجع، وأن يضمن دقة المعلومات الواردة في القائمة .

يُشير **الجدول الزمني** إلى الفترة الزمنية المتوقعة لإنجاز كل مرحلة من مراحل البحث، وذلك لضمان إنجاز البحث في الوقت المحدد .

يجب على الباحث أن يحدد المدة الزمنية لكل مرحلة، وأن يوضح التواريخ المتوقعة للبدء والانتهاء من كل مرحلة .

المطلب 03 : التوازن بين فصول ومباحث المذكرة

يجب على الباحث أن يراعي التوازن قدر الإمكان في تقسيم الرسالة، وذلك على النحو التالي:

1. التوازن بين أبواب الرسالة من حيث عدد الفصول والصفحات: يجب أن يكون هناك توازن نسبي في عدد الفصول والصفحات بين الأبواب المختلفة للرسالة. فمن غير المنطقي أن يتألف باب من فصلين، وآخر من خمسة فصول .

2. التوازن في التقسيم الداخلي من حيث عدد المباحث في كل فصل: لا ينبغي أن يحتوي فصل ما على مبحثين ويحتوي فصل آخر على ستة مباحث. يجب أن يكون هناك توازن في عدد المباحث داخل كل فصل .

3. التوازن في عدد صفحات كل فصل: لا يجوز أن يحتوي فصل ما على عشر صفحات ويحتوي فصل آخر على خمسين صفحة. إنما يُفضل أن يكون عدد الصفحات متقارباً، وليس من الضروري أن يكون نفس العدد بالضبط، ولكن يجب أن يكون هناك تناسب .

4. التوازن في حال كان محتوى الفصل يفرض حجماً قصيراً: في هذه الحالة، يمكن إدماج الفصل القصير مع فصل آخر قريب منه بحيث يتكاملان معاً في فصل واحد، مع اختيار عنوان يعكس محتوى الفصلين .

يجب أن يكون تقسيم الفصول والمباحث على أسس منطقية ومبررة وليس بشكل عشوائي، مع اعتماد التسلسل التاريخي أو المنطقي عند وضع الخطة .[25]

المطلب 04 : مراجعة الأدبيات السابقة

تُعد مراجعة الأدبيات السابقة جزءًا أساسيًا من أي بحث علمي، وتهدف إلى توفير فهم شامل للمعرفة الموجودة حول موضوع معين. تساعد هذه المراجعة الباحث على تحديد الفجوات البحثية، وتجنب تكرار الدراسات السابقة، وبناء أساس قوي لبحثه الخاص [26]

الفرع 01 : مفهوم مراجعة الأدبيات السابقة

تشمل مراجعة الأدبيات السابقة استعراضًا نقديًا للكتب، والبحوث، والمقالات، والدراسات السابقة، وغيرها من المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع البحث. الهدف منها هو تأمين فكرة عامة عن الأدبيات التي يراجعها الباحث، مما يجعل الدراسة الحالية أكثر فهمًا ووضوحًا، وتصل إلى نتائج دقيقة ومثبتة بالبراهين.

الفرع 02 : أسباب كتابة مراجعة الأدبيات

- إثراء البحث: تُغني مراجعة الأدبيات البحث العلمي وتُثريه، وتُظهر مجهودات الباحث ومدى إمكانياته ومعارفه ومهارته في موضوع دراسته.
- تحديد الفجوات البحثية: تساعد في تحديد الفجوات البحثية أو عدم وجودها، وتوضيح الحاجة أو السبب الذي دفع الباحث للدراسة الحالية .

[25] شهيب عبد الكريم، المرجع السابق، ص74

[26] Grua, François , La dissertation juridique , 5ème édition , Dalloz , Paris, France , 2019 ,P87

- المقارنة والتحليل: تُمكن الباحث من إجراء المقارنة وتوضيح المتشابهات والمختلفات بين الدراسة السابقة والبحث الحالي .
- فهم المنهجيات: تُساعد في تحديد الطريقة التي قام بها الباحث السابق بتناول موضوع دراسته، وتقديم نظرة عامة وشاملة نحو المفاهيم الأساسية للدراسة السابقة
- تحديد نقاط القوة والضعف: تُمكن الباحث من الاطلاع على نقاط الضعف والقوة في الأدبيات السابقة، مع توضيح مدى العلاقات الرئيسية لتلك الأدبيات
- التحقق من الأدلة: في حال وجود أدلة مخالفة في الدراسة السابقة، يقوم الباحث العلمي بالتحقق من تلك الأدلة، والقيام بنقدها وتصويبها بالأدلة والبراهين، وتوضيح التناقض والالتباس في الدراسة السابقة .
- تحديد موقع الدراسة: تساهم في تحديد الباحث العلمي لموقع دراسته من الناحية العلمية، كنتيجة لمقارنتها مع الدراسات السابقة التي قام الآخرون بدراستها
- توفير الجهد والوقت: تُوفر مراجعة الأدبيات الكثير من الجهد والوقت للباحث العلمي، الذي يوجه إمكانياته لاكتشافات ودراسات جديدة، دون إضاعة الوقت بأمور مثبتة بدراسات سابقة

الفرع 03 : طريقة كتابة مراجعة الأدبيات

1. تحديد الأهداف: تبدأ بتحديد أهداف المراجعة، ومعرفة ما يحتاجه الباحث من الدراسات السابقة، والفائدة التي يمكن أن يحققها من الاعتماد عليها .

2. البحث الشامل في الأدبيات المحددة: بعد تحديد الأدبيات، يقوم الباحث بالتعمق فيها، ويحدد ما هو المناسب منها، مع التركيز على المصادر الموثوقة وذات الصلة بالموضوع البحثي [27].

3. التوثيق: تدوين جميع التفاصيل التي توثق تفاصيل الدراسات السابقة، من عنوان المصدر، واسم المؤلف، ورقم الصفحة، وتاريخ النشر، والناشر .

[27] Aubert, Jean-Luc , Les méthodes de travail en droit , 6ème édition , Dalloz , Paris, France , 2017,P55

4. القراءة النقدية: قراءة نقدية لكافة الدراسات السابقة، والبحث عن المواطن الجدلية، وتدوين الملاحظات، وتنظيم الأفكار والمواضيع .

5. تحليل الأدبيات: تحليل الأدبيات من خلال تلخيص وتوليف الحجج والأفكار الخاصة بالمعرفة الموجودة في مجال معين، وتحديد الفجوات البحثية، وتوضيح كيفية مساهمة البحث الحالي في سد هذه الفجوات.[28]

[28] Aubert, Jean-Luc. Op. cit., 2017 ,P55

المبحث 04 :المنهجيات العلمية وتقنيات البحث

المطلب الأول : المناهج العلمية: الوصفي، التاريخي، التجريبي...

الفرع 01 : المنهج الوصفي

المنهج الوصفي هو أسلوب لوصف الموضوع المراد دراسته عن طريق منهجية علمية صحيحة، للتوصل إلى نتائج عملية فُسِّرت بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الصحيحة للظاهرة. من خصائصه الواقعية؛ حيث إنه يدرس الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ويعتبر من أنسب المناهج استخداماً في وصف الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

الفرع 02 : المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو منهج يعتمد على الأحداث التي وقعت في الماضي، ويحللها، ويفهمها، ويفسرها على أسس منطقية.

الفرع 03 : المنهج التجريبي

المنهج التجريبي هو أسلوب يثبت كافة المتغيرات المؤثرة في مشكلة البحث باستثناء متغير واحد محدد تجري عليه التجربة والدراسة، ويسمح هذا المنهج بالمشاهدة العلمية للظواهر التي تمكن الباحث من جمع المعلومات لفهمها والتنبؤ بها.[29]

الفرع 04 : المنهج الاستقرائي

المنهج الاستقرائي هو عملية ملاحظة للظواهر لتجميع البيانات عنها بهدف التوصل إلى علاقات كلية، ومبادئ عامة، ويمتاز هذا المنهج بانتقال الباحث من الخاص إلى العام، أو من الجزء إلى الكل، وينقسم إلى قسمين: الاستقراء الكامل، والاستقراء الناقص.

---

[29] الجراح علي محمد، "المنهج المقارن وأهميته في الدراسات القانونية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 15، العدد 2، 2021، ص74.

الفرع 05 : المنهج الاستنباطي

المنهج الاستنباطي هو استدلال من العام إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء، ويبدأ من النظريات أو المسلمات، ويستنبط منه ما يصدق على الكل، وما ينطبق على الجزء المبحوث، ويصدق على الجزء، ويمر بثلاث خطوات: المقدمة المنطقية الكبرى، والمقدمة المنطقية الصغرى، والنتيجة.

المطلب 02 : الفرق بين المنهج والطريقة والأداة

في البحث العلمي، تُستخدم مصطلحات **المنهج** و **الطريقة** و **الأداة** أحيانًا بالتبادل، ولكن لكل منها معنى محدد ودور مختلف في عملية البحث:

الفرع 01 : المنهج **Methodology**

المنهج هو الإطار العام أو الخطة الشاملة التي يتبعها الباحث للإجابة على أسئلة البحث أو حل المشكلة. إنه يمثل المسار الواضح والمنظم الذي يوجه عملية البحث بأكملها، بدءًا من تحديد المشكلة وصولاً إلى تحليل البيانات وتفسير النتائج. المنهج يحدد كيفية التعامل مع الظواهر المدروسة، ويشمل مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تحقيق أهداف البحث.

الفرع 02 : الطريقة **Method**

الطريقة هي الإجراءات والخطوات المحددة التي يتخذها الباحث ضمن المنهج المختار لجمع البيانات وتحليلها. إنها الجانب العملي والتطبيقي للمنهج، وتضم مجموعة من التقنيات والاستراتيجيات التي تُستخدم لتنفيذ البحث. يمكن أن تشمل الطريقة كيفية تصميم الدراسة، واختيار العينة، وجمع البيانات، وتحليلها. الطريقة تحتل مكانة وسطى بين المنهج والأداة، حيث تنسق بين عمل الأدوات وتوصل بياناتها إلى المنهج.

الفرع 03 : الأداة **Tool**

الأداة هي الوسيلة المادية أو التقنية التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات. إنها الأدوات الملموسة التي تُستخدم لتطبيق الطريقة. على سبيل المثال، الاستبيان هو أداة لجمع البيانات، والمقابلة هي أداة، والملاحظة هي أداة. الأداة هي الجزء الأكثر تفصيلاً وتحديدًا في عملية جمع البيانات.[30]

المطلب 03 : أدوات جمع البيانات: الاستبيان، المقابلة، الملاحظة...

الفرع 01 : الاستبيان

- تعريف الاستبيان هو أداة بحث تتكون من سلسلة من الأسئلة لغرض جمع المعلومات من المستجيبين. يمكن اعتبار الاستبيانات كنوع من المقابلات المكتوبة. يمكن إجراؤها وجهاً لوجه أو عبر الهاتف أو الكمبيوتر أو البريد. توفر الاستبيانات طريقة رخيصة وسريعة وفعالة نسبيًا للحصول على كميات كبيرة من المعلومات من عينة كبيرة من الأشخاص.
- أنواع الاستبيانات:

- **الاستبيانات المغلقة**: تقوم الأسئلة المغلقة ببناء الإجابة من خلال السماح فقط بالردود التي تتناسب مع الفئات المحددة مسبقًا.
- **الاستبيانات المفتوحة**: تسمح الأسئلة المفتوحة للناس بالتعبير عن آرائهم بكلماتهم الخاصة.
- **الاستبيانات المختلطة**: يجمع الباحث في هذا النوع بين أسئلة الاستبيان المفتوح مع أسئلة استبيان مغلقة.
- **الاستبيان بالصور**: أسئلة مصورة هذا النوع من الأسئلة سهل الاستخدام ويشجع المستجيبين على الإجابة.

الفرع 02 : المقابلة

[30] Moreau Pierre , "La méthodologie du commentaire d'arrêt en droit français" , Dalloz Revue , Paris, France , No. 15 , 2018 ,P52

المقابلة هي أداة علمية من أدوات جمع البيانات والمعلومات، من خلال حوار شفهي أو مكتوب، يجري بين الباحث والمبحوث، باستخدام مجموعة من الأسئلة المحددة. تُعد المقابلة من أهم أدوات جمع البيانات في البحث العلمي، حيث تعتمد على التفاعل المباشر بين الباحث وأفراد عينة الدراسة.

الفرع 03 : الملاحظة

تعتبر أداة الملاحظة أداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات، التي تتيح الفرصة للحصول على الكثير من البيانات، ويُقصد بها وضع تصرف أو سلوك معيّن تحت الملاحظة المباشرة من قبل الباحث.

الفرع 04 : الاختبارات

الاختبارات هي أدوات تستخدم لقياس قدرات أو مهارات أو معارف معينة لدى الأفراد. يمكن أن تكون الاختبارات كتابية أو عملية، وتستخدم لجمع بيانات كمية حول أداء الأفراد.[31]

المطلب 04 : أخلاقيات البحث العلمي

أخلاقيات البحث العلمي هي مجموعة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث، وأن يتقيد بها، فيعترف بمجهود الباحثين السابقين، ولا يقوم بسرقة أبحاثهم. تهدف أخلاقيات البحث العلمي إلى ترسيخ أسس ومبادئ العمل البحثي وإرساء معاييره الأخلاقية وتعزيز الالتزام بها من خلال التوعية والتوجيه نحو الأخلاقيات السليمة.[32]

أبرز أخلاقيات البحث العلمي:

---

[31] Lebrun François , "L'analyse juridique et ses méthodes: approche critique" , Revue de la Recherche Juridique , Presses Universitaires d'Aix-Marseille , No. 1 , 2021 ,P85

[32] Dubois Éric , "La recherche juridique à l'ère du numérique" , Lex Electronica , Université de Montréal , Vol. 24, No. 2 , 2022,P96

- **الأمانة والصدق والنزاهة:** يجب على الباحث أن يكون أمينًا وصادقًا ونزيهًا في جميع مراحل البحث، وأن يشير إلى مصادر المعلومات التي استخدمها، وأن ينشر النتائج الواقعية التي توصل إليها دون تزييف أو تضليل.
- **العمل البحثي الدقيق والمنظم:** يجب على الباحث أن يقوم بعمله بكل عناية وهدوء وتنظيم، وأن يتأكد من معلومات ونتائج بحثه.
- **الحياد والموضوعية:** يجب على الباحث أن يلتزم بالحياد والموضوعية، وأن يبتعد عن ميوله وآرائه الشخصية، خاصة عند مناقشة الدراسة وعرض نتائجها.
- **احترام مجهودات الآخرين وملكياتهم الفكرية:** يجب على الباحث أن يوثق جميع المعلومات والاقتباسات والاستشهادات التي ينقلها في دراسته العلمية، وأن لا ينتحل صفة أي شخص أو يقتبس معلوماته ويقدمها كعمل شخصي له.
- **التعامل الأخلاقي مع عينة الدراسة:** يجب على الباحث أن يتعامل باحترام وصدق مع أفراد عينة الدراسة، وأن يحافظ على سرية معلوماتهم، وأن يحترم رغباتهم في المشاركة أو الانسحاب من الدراسة.
- **النشر العلمي المسؤول:** يجب على الباحث أن يعمل على النهوض بعملية البحث العلمي من خلال نشر الدراسات العلمية المفيدة والأصيلة التي تثري المجتمع والتخصص العلمي.
- **الشرعية والالتزام بالقوانين والأعراف:** يجب على الباحث أن يختار المواضيع والمشكلات البحثية التي تكون شرعية، ولا تخالف الأعراف أو القوانين المجتمعية، وأن لا تكون متعارضة مع الشرائع والأديان.

المبحث 05 :تحليل البيانات وتفسير النتائج

يُعد تحليل البيانات وتفسير النتائج من الخطوات الجوهرية في أي بحث علمي، لا سيما في مجال البحث العلمي القانوني الذي يتطلب دقة وموضوعية عالية للوصول إلى استنتاجات موثوقة وقرارات مستنيرة. فالبحث القانوني لا يقتصر على استعراض النصوص التشريعية والسوابق القضائية فحسب، بل يمتد ليشمل تحليل الظواهر القانونية والاجتماعية ذات الصلة، وفهم أبعادها المختلفة من خلال البيانات المتاحة. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية تحليل البيانات في البحث العلمي القانوني، مع التركيز على أنواع البيانات المختلفة (الكمية والنوعية)، وطرق تحليل النتائج المتنوعة (الإحصائية، تحليل المضمون، التحليل المقارن)، وكيفية استخدام الجداول البيانية والرسوم التوضيحية لعرض النتائج بفعالية، وأخيرًا، كيفية ربط هذه النتائج بالفرضيات البحثية لتعزيز مصداقية البحث وعمقه.

المطلب 01 : أنواع البيانات: كمية ونوعية

في سياق البحث العلمي القانوني، تُصنف البيانات بشكل أساسي إلى نوعين رئيسيين: البيانات الكمية والبيانات النوعية. يُعد فهم الفروقات بين هذين النوعين أمرًا بالغ الأهمية لتحديد المنهجيات المناسبة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

الفرع 01 : البيانات الكمية

تُعرف البيانات الكمية بأنها تلك البيانات التي يمكن قياسها والتعبير عنها بالأرقام والإحصاءات. في البحث القانوني، قد تشمل هذه البيانات عدد القضايا المرفوعة في فترة زمنية معينة، أو نسبة الأحكام الصادرة في نوع معين من النزاعات، أو متوسط مدة التقاضي، أو حجم الغرامات المفروضة. يتميز البحث القانوني الكمي، والذي يُعرف أيضًا بالبحث القانوني الإحصائي، بتركيزه على الظواهر التي تتكرر ويمكن قياسها كميًا. يعتمد هذا النوع من البحث على استخدام علم الإحصاء لتحديد عينة ممثلة من المجتمع القانوني (مثل مجموعة من القضايا أو الأحكام)، وإجراء دراسات إحصائية عليها. تُجمع البيانات الكمية غالبًا من خلال استبيانات مغلقة، أو قواعد بيانات إحصائية، أو سجلات رسمية. بعد جمعها، تُنسق هذه البيانات في نماذج إحصائية وجداول

بيانية لتحليلها، ومن ثم تُطلق الأحكام والقرارات التي يمكن تعميمها على المجتمع الكلي . الهدف من تحليل البيانات الكمية هو الكشف عن الأنماط، الاتجاهات، والعلاقات الإحصائية بين المتغيرات، مما يساعد في فهم الظواهر القانونية من منظور رقمي وموضوعي[33].

الفرع 02: البيانات النوعية

على النقيض من البيانات الكمية، تتعلق البيانات النوعية بالمعلومات غير العددية التي لا يمكن تحويلها إلى أرقام بسهولة. في البحث القانوني، قد تشمل هذه البيانات آراء الخبراء القانونيين، أو تحليل مضمون النصوص القانونية، أو دراسة الحالات الفردية بعمق، أو المقابلات مع أصحاب المصلحة، أو الملاحظات السلوكية. يهتم البحث القانوني النوعي بدراسة ومعرفة الدوافع والأسباب الكامنة وراء المشاكل القانونية. يعتمد هذا النوع من البحث بشكل كبير على المنهج التحليلي في تفسير الأمور وتقييمها بشكل ذاتي، وغالبًا ما يجسد الأفكار الخاصة بالباحث. تُجمع البيانات النوعية من خلال المقابلات المتعمقة، أو مجموعات التركيز، أو تحليل الوثائق، أو الملاحظة المباشرة. تهدف هذه البيانات إلى توفير فهم عميق للسياقات، الدوافع، والمعاني الكامنة وراء الظواهر القانونية، مما يساعد على تفسير المشاكل القانونية بشكل شامل . والمواضيع التي تخضع لهذا النوع من البحث غالبًا ما تكون متعلقة بالقوانين والأنظمة وكيفية تطبيقها على مجتمع معين، مما يتطلب تحليلًا دقيقًا للمفاهيم والتفسيرات القانونية[34].

يُمكن للباحث القانوني أن يستخدم كلا النوعين من البيانات في دراسته (منهج مختلط) للحصول على فهم أكثر شمولية للظاهرة المدروسة، حيث تكمل البيانات الكمية البيانات النوعية وتثريها، والعكس صحيح.

المطلب 02: طرق تحليل النتائج: إحصائية، تحليل المضمون، التحليل المقارن...

[33] الزعبي أحمد، "المنهجية في كتابة البحث القانوني: دراسة تحليلية نقدية"، مجلة كلية القانون - جامعة الكويت، المجلد 40، العدد 1، 2020، ص65

[34] المغربي سميرة، المرجع السابق، ص 65

بعد جمع البيانات وتصنيفها، تأتي مرحلة تحليل النتائج، وهي عملية حاسمة لاستخلاص الرؤى والمعاني من البيانات الخام. في البحث العلمي القانوني، تتنوع طرق التحليل لتناسب طبيعة البيانات وأهداف البحث. من أبرز هذه الطرق:

الفرع 01 : التحليل الإحصائي

يُعد التحليل الإحصائي أداة أساسية في البحث العلمي، وخاصة عند التعامل مع البيانات الكمية. يهدف التحليل الإحصائي إلى تنظيم وتبويب وتحليل البيانات الرقمية بهدف التقرير عنها، التحقق منها، أو التنبؤ بها، مما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في البحث القانوني، يمكن استخدام التحليل الإحصائي لدراسة أنماط الجريمة، فعالية القوانين، تأثير السياسات القضائية، أو تحليل بيانات الاستبيانات المتعلقة بالوعي القانوني. تتضمن خطوات التحليل الإحصائي جمع البيانات، عرضها وتبويبها (غالبًا في جداول)، ترميز البيانات، ثم التحليل والتفسير. يعتمد هذا النوع من التحليل على مجموعة من المعادلات والمقاييس الإحصائية التي يتم اختيارها بناءً على طبيعة البيانات ونوع الدراسة. على سبيل المثال، يمكن استخدام الإحصاء الوصفي لتلخيص ووصف خصائص مجموعة البيانات (مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية)، بينما يستخدم الإحصاء الاستدلالي لاستخلاص استنتاجات حول مجتمع أكبر بناءً على عينة.

الفرع 02: تحليل المضمون (التحليل النوعي)

يُستخدم تحليل المضمون بشكل أساسي مع البيانات النوعية، ويهدف إلى فهم المعاني والدوافع الكامنة وراء الظواهر. في البحث القانوني، يمكن تطبيق تحليل المضمون على النصوص القانونية (مثل الدساتير، القوانين، اللوائح)، أو السوابق القضائية، أو المقابلات مع الخبراء القانونيين، أو الخطابات السياسية المتعلقة بالقانون. يركز هذا النوع من التحليل على تفسير وتقييم الأمور بشكل ذاتي، ويعتمد على المنهج التحليلي لفك رموز الرسائل والمفاهيم. على سبيل المثال، يمكن للباحث تحليل مضمون الأحكام القضائية لفهم كيفية تفسير المحاكم لمادة قانونية معينة، أو تحليل الخطابات البرلمانية لتحديد الاتجاهات التشريعية. يساعد تحليل المضمون في

الكشف عن الأفكار، القيم، والمعتقدات التي تعكسها النصوص أو الأقوال، مما يوفر فهمًا عميقًا للسياق القانوني والاجتماعي .

الفرع 03 : التحليل المقارن

يتضمن التحليل المقارن دراسة ظاهرتين أو أكثر (مثل أنظمة قانونية مختلفة، أو تشريعات في دول متعددة، أو حالات قضائية متشابهة) لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها. يهدف هذا النوع من التحليل إلى فهم العوامل التي تؤثر على الظواهر القانونية، واستخلاص الدروس المستفادة، وتحديد أفضل الممارسات. يمكن أن يكون التحليل المقارن كميًا (بمقارنة إحصائيات من أنظمة قانونية مختلفة) أو نوعيًا (بمقارنة مبادئ قانونية أو تفسيرات قضائية). على سبيل المثال، يمكن للباحث القانوني مقارنة قوانين حماية البيانات في دول مختلفة لتحديد مدى فعاليتها، أو مقارنة الأنظمة القضائية لفهم الفروقات في إجراءات التقاضي. يساعد التحليل المقارن في إثراء الفهم القانوني، وتحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة القانونية المختلفة، وتقديم توصيات لتحسين التشريعات أو الممارسات القضائية.

المطلب 03 : الجداول البيانية والرسوم التوضيحية

يُعد عرض النتائج بوضوح وفعالية جزءًا لا يتجزأ من عملية تحليل البيانات [35]وتفسيرها في البحث العلمي القانوني. تلعب الجداول البيانية والرسوم التوضيحية دورًا حيويًا في تبسيط

---

[35] أهمية الجداول والرسوم التوضيحية في البحث العلمي

تبسيط وعرض المعلومات المعقدة : عند وجود كمٍّ كبير من البيانات أو الإحصاءات، تسهل الجداول والرسوم عملية عرضها وفهمها بسرعة، دون الحاجة لقراءة نصوص طويلة.

توضيح العلاقات والاتجاهات : تسمح الرسوم البيانية بإظهار العلاقات بين المتغيرات (مثل الزيادة أو التراجع، المقارنة بين فئات مختلفة...)، ما يساعد في دعم الفرضيات أو تفسير النتائج.

تعزيز الجانب البصري للبحث : تساهم في جعل البحث أكثر جاذبية وسهولة في التصفح، خصوصًا لدى القراء البصريين أو في العروض التقديمية.

تدعيم الحجج والاستنتاجات : تمثل الجداول والرسوم وسائل إقناع قوية، حيث تقدم أدلة بصرية ملموسة تدعم ما توصل إليه الباحث.

الاختصار والاقتصاد في الكتابة :بدلاً من شرح مطول، يمكن للباحث أن يدرج جدولاً أو رسمًا واحدًا يلخص صفحات من البيانات أو الملاحظات.

المعلومات المعقدة، وتسهيل فهم الأنماط والعلاقات، وجذب انتباه القارئ. إن توضيح نتائج البحث لا يعتمد على الشرح التفصيلي فحسب، بل يتطلب عرضًا للبيانات الإحصائية بطريقة منظمة ومفهومة .

الفرع 01: الجداول التكرارية

تُستخدم الجداول التكرارية لتنظيم البيانات الرقمية وعرضها بشكل منهجي. تُظهر هذه الجداول تكرارات الاستجابات أو تكرارات نفس الدرجة التي يحصل عليها أفراد العينة على أداة استطلاعية. في بعض الدراسات، قد يكون عرض النتائج في جدول تكراري كافيًا لتوضيح البيانات. تتميز الجداول بقدرتها على تنظيم البيانات بشكل منهجي وسهل الفهم، وتسليط الضوء على المعلومات الرئيسية بطريقة شاملة، وإظهار العلاقات بين المتغيرات .

الفرع 02: الرسوم البيانية

تُعد الرسوم البيانية طريقة بصرية قوية لتوضيح نتائج الدراسة الإحصائية. هناك العديد من أنواع الرسوم البيانية الشائعة التي يمكن استخدامها في البحث العلمي القانوني، اعتمادًا على نوع البيانات والعلاقات التي يرغب الباحث في إبرازها .

- **الرسم البياني العمودي :(Bar Chart)** يُستخدم هذا النوع من الرسوم البيانية لعرض مستويات التكرارات والفروق بينها. يمكن استخدامه لمقارنة عدد القضايا في فئات مختلفة، أو توزيع الأحكام القضائية حسب نوع الجريمة.
- **الرسم البياني الشريطي :(Horizontal Bar Chart)** يشبه الرسم البياني العمودي، ولكنه يعرض الشرائط أفقيًا. غالبًا ما تُعرض على المحور الأفقي أشياء أخرى غير الأعداد، وتكون شرائطه أعرض من أعمدة الرسم البياني العمودي. يمكن استخدامه لعرض مقارنات بين فئات مختلفة بشكل أكثر وضوحًا عندما تكون أسماء الفئات طويلة.
- **الرسم البياني الخطي :(Line Graph)** يُستخدم هذا النوع من الرسوم البيانية بشكل شائع لعرض التغيرات مع مرور الوقت. في البحث القانوني، يمكن استخدامه لتتبع التغيرات في معدلات الجريمة على مدى سنوات، أو تطور عدد الدعاوى المرفوعة في فترة زمنية محددة.

• **الرسم البياني الدائري :(Pie Chart)** يُعد الرسم البياني الدائري ذا أهمية خاصة عندما يرغب الباحث في إظهار أجزاء أو أقسام من الحجم الكلي. يمكن استخدامه لبيان نسبة أنواع معينة من الجرائم من إجمالي الجرائم، أو توزيع القضايا حسب المحاكم المختلفة.

عند استخدام الجداول والرسوم التوضيحية، يجب على الباحث التأكد من أنها واضحة، دقيقة، وسهلة الفهم. يجب أن تحتوي على عناوين واضحة، ومحاور مُسماة بشكل صحيح، ومفاتيح تفسيرية إذا لزم الأمر. كما يجب أن تكون متكاملة مع النص، حيث يتم الإشارة إليها وشرحها في سياق التحليل.

المطلب 04 : ربط النتائج بالفرضيات

تُعد مرحلة ربط النتائج بالفرضيات من أهم المراحل في البحث العلمي، حيث تُظهر مدى تحقق الأهداف البحثية وتُقدم إجابات واضحة للتساؤلات المطروحة. الفرضيات هي رؤية الباحث العلمي وتصوره المبدئي لما ستصل إليه دراسته العلمية من نتائج، والتي تأتي النتائج لاحقًا لتأكيدها أو نفيها بالأدلة والبراهين [36]

الفرع 01 : أهمية ربط النتائج بالفرضيات

- **نفي أو إثبات الفرضيات**: الهدف الأساسي من تحليل النتائج هو نفي أو إثبات الفرضيات التي قام الباحث بصياغتها في خطة البحث والإطار النظري. فالنتائج هي التي تحدد ما إذا كانت الفرضيات صحيحة أم تحتاج إلى تعديل أو رفض.

- **الكشف عن العلاقات بين المتغيرات**: تساعد النتائج في الكشف عن طبيعة العلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة، سواء كانت علاقات طردية أو عكسية، مع ذكر النسبة والصفة. هذا يساهم في فهم أعمق للظاهرة القانونية محل الدراسة.[37]

---

[36] محبوبي محمد، منهجية البحث القانوني وإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2014، ص 52

[37] شهيب عبد الكريم، المنهجية في القانون: البحث والصياغة والتطبيق، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2019، ص74

- **تقديم رأي الباحث**: تتيح هذه المرحلة للباحث فرصة لتقديم رأيه الشخصي وما توصل إليه من حقائق حول موضوع البحث، بناءً على التحليل الدقيق للبيانات.

- **توضيح الجوانب المختلفة للموضوع**: تُوضح النتائج الجوانب المختلفة لموضوع البحث، مثل الأسباب الكامنة وراء ظاهرة معينة، أو الآثار المترتبة عليها، أو الحلول المقترحة للمشكلات القانونية

- **تحديد مواطن القوة والضعف**: تُسهم النتائج في الكشف عن مواطن القوة والضعف في الحلول المقترحة لمشكلة البحث، مما يساعد في تطوير حلول أكثر فعالية.

- **تقديم تعليق مختصر**: يمكن للباحث تقديم تعليق مختصر عن مضمون البحث بشكل عام على شكل نقاط، يلخص فيه أبرز ما توصل إليه .

الفرع 02 : عملية مناقشة النتائج

بعد عرض النتائج، تأتي مرحلة مناقشتها، وهي عملية حوارية تهدف إلى ربط النتائج بباقي مضمون البحث، وتقييم مدى صحة الفرضيات، وتحليل المتغيرات، ومقارنة النتائج مع دراسات سابقة. تتضمن هذه المرحلة .

1. **ربط النتائج بمضمون البحث**: يجب على الباحث ربط النتائج التي توصل إليها بالإطار النظري والدراسات السابقة، لإظهار مدى اتساق البحث وتكامله.

2. **التعليق على صحة الفرضيات**: يتم التعليق على مدى صحة الفرضيات بناءً على الأدلة المستخلصة من تحليل البيانات، مع تقديم التبريرات اللازمة.

3. **تحليل المتغيرات**: يتم تحليل المتغيرات والحكم على مدى منطقية العلاقات التي توصل إليها الباحث، مع الأخذ في الاعتبار أي عوامل قد تكون أثرت على هذه العلاقات.

4. **مقارنة النتائج بالدراسات السابقة:** تُقارن النتائج التي تم التوصل إليها بنتائج دراسات أخرى في نفس مجال البحث، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، وتفسير أسبابها.

5. **تحديد مواطن القوة والقصور:** تُحدد مواطن القوة والقصور في النتائج، مما يساعد في تقديم توصيات لتحسين البحث المستقبلي.

6. **وضع التوصيات:** بناءً على النتائج والمناقشة، يتم وضع توصيات تهدف إلى تقوية مضمون البحث وإصلاح أي نقاط قصور فيه، أو تقديم مقترحات لدراسات مستقبلية.

ويُعد تحليل البيانات وتفسير النتائج ركيزة أساسية في البحث العلمي القانوني، حيث يُمكّن الباحثين من تحويل البيانات الخام إلى رؤى قابلة للتنفيذ واستنتاجات موثوقة. من خلال فهم أنواع البيانات المختلفة، سواء كانت كمية أو نوعية، وتطبيق طرق التحليل المناسبة

كما يمكن للباحث القانوني الكشف عن الأنماط، العلاقات، والدوافع الكامنة وراء الظواهر القانونية. كما أن الاستخدام الفعال للجداول البيانية والرسوم التوضيحية يُسهم في عرض النتائج بوضوح وفعالية، مما يسهل على القارئ استيعاب المعلومات المعقدة. وأخيرًا، فإن الربط المنهجي للنتائج بالفرضيات البحثية يُعزز من مصداقية البحث وعمقه، ويُقدم إجابات واضحة للتساؤلات المطروحة، مما يُسهم في تطوير المعرفة القانونية وتقديم حلول عملية للمشكلات المجتمعية. إن التزام الباحث بالدقة والموضوعية في كل مرحلة من مراحل تحليل البيانات وتفسير النتائج هو مفتاح الوصول إلى بحث علمي قانوني ذي جودة عالية وتأثير ملموس.

المبحث 06 : كتابة المذكرة العلمية

تُعد كتابة المذكرة العلمية (سواء كانت مذكرة ماستر أو رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه) تتويجاً لمرحلة دراسية وبحثية مهمة، وتتطلب جهداً فكرياً وتنظيمياً دقيقاً. لا يقتصر الأمر على جودة المحتوى العلمي وعمقه فحسب، بل يمتد ليشمل الالتزام بمعايير أكاديمية صارمة في الشكل والتنسيق والتوثيق. يهدف هذا الدليل إلى تقديم إرشادات شاملة ومفصلة حول الجوانب الأساسية لكتابة مذكرة علمية متميزة، مستنداً إلى الممارسات الأكاديمية الشائعة والأدلة المنهجية المعتمدة في الجامعات، مع التركيز على المحاور التي تم تحديدها في طلبك الأولي: الشكل الخارجي، تقنيات الكتابة الأكاديمية، تقنيات الاقتباس والتوثيق، والتنسيق العام.[38]

المطلب 01 : الشكل الخارجي للمذكرة العلمية

يُعد الشكل الخارجي للمذكرة العلمية واجهتها الأولى التي تعكس مدى اهتمام الباحث بالتفاصيل والمعايير الأكاديمية. بناءً على دليل إعداد المذكرات والأطروحات من جامعة الوطن (كمثال للأدلة الجامعية)، تتحدد المعايير الشكلية الشائعة لكتابة المذكرة العلمية (ماستر أو دكتوراه) كما يلي:

الفرع 01 : الورق والصفحات:

تُكتب المذكرة عادةً على أوراق بيضاء ذات جودة مناسبة، وبقياس **A4** (أو ما يعادله أحياناً مثل 210 × 270 ملم).[39]

يختلف عدد الصفحات المطلوب حسب الدرجة العلمية وتوجيهات الجامعة، ولكن كمثال، قد يتراوح عدد صفحات مذكرة الماستر بين **60** و **80** صفحة، بينما تتراوح أطروحة الدكتوراه بين **250** و **400** صفحة كحد أقصى، وذلك دون احتساب المخططات والملاحق.

---

[38] Dubois Éric , "La recherche juridique à l'ère du numérique" , Lex Electronica , Université de Montréal , Vol. 24, No. 2 , 2022,P96.

[39] د. خالد حسين، "دليل الطالب في المنهجية القانونية" ، طبعة 2022 – دار الثقافة للنشر الأردن.، ص 154

الفرع 02 : الخطوط والأحجام:

يُنصح باستخدام خطوط أكاديمية واضحة ومقروءة. للغة العربية، يُعد خط **Simplified Arabic** شائعاً، بينما يُستخدم **Times New Roman** غالباً للغات اللاتينية.

يُحدد حجم الخط للمتن الرئيسي (النص الأساسي) عادةً بحجم **16** نقطة للغة العربية و **14** نقطة للغات اللاتينية.

تُستخدم أحجام أكبر للعناوين الرئيسية (مثل **20** أو **18** نقطة للفصول والأبواب) وأصغر للعناوين الفرعية (**16** أو **14** نقطة) وللتهميش في الحواشي السفلية (**12** نقطة للعربية و **11** أو **10** للغات اللاتينية). يجب استخدام النمط الغامق (**Bold**) لتمييز العناوين.

الفرع 03 : الهوامش والمسافات:

تُضبط هوامش الصفحة لترك مساحة كافية للقراءة والتجليد. القيم الشائعة هي **3.0** سم أو **3.5** سم من جهة اليمين (للعربية) أو اليسار (للأجنبية)، و **2.5** سم أو **2.0** سم من الجهات الأخرى (اليسار/اليمين، الأعلى، الأسفل).

تُستخدم مسافة مزدوجة أو مسافة ونصف بين الأسطر في المتن لتسهيل القراءة وإضافة الملاحظات، بينما تُستخدم المسافة المفردة غالباً في الاقتباسات الطويلة والحواشي وقائمة المراجع.

تُترك مسافة بادئة في بداية كل فقرة جديدة، وتُضاف مسافات مناسبة قبل وبعد العناوين.

الفرع 04 : الغلاف الخارجي:

يجب أن يكون تصميم الغلاف رسمياً وبسيطاً، ويتضمن المعلومات الأساسية مثل: **اسم الجامعة والكلية والقسم، شعار الجامعة، عنوان المذكرة كاملاً، اسم الطالب، اسم المشرف** (والمشرفين المساعدين إن وجدوا)، الدرجة العلمية المقدمة لها المذكرة (ماستر/دكتوراه)، والسنة الجامعية.

غالباً ما يُستخدم ورق مقوى للغلاف، وقد تحدد الجامعة لوناً معيناً له. يُفضل تجنب استخدام الألوان الزاهية أو الصور غير الضرورية.

الفرع 05 : الترقيم والتهميش:

تُرقّم الصفحات التمهيدية (الأية القرآنية، الإهداء، الشكر) بالحروف الأبجدية أو الأرقام الرومانية.

يبدأ الترقيم الرقمي المتسلسل (**1**، **2**، **3**...) من صفحة المقدمة ويستمر حتى نهاية الملاحق.

يوضع رقم الصفحة عادةً في منتصف أسفل الصفحة أو في الركن العلوي (الأيسر للعربية، الأيمن للأجنبية).

يتم ترقيم الهوامش (الحواشي السفلية) بشكل مستقل لكل صفحة (يبدأ من **1** في كل صفحة) أو بشكل متسلسل عبر الفصل أو البحث بأكمله، حسب دليل الجامعة.

ملاحظة هامة: هذه المعايير هي إرشادات عامة وقد تختلف تفاصيلها الدقيقة (مثل قياسات الهوامش أو أحجام الخطوط بالضبط) من جامعة لأخرى أو حتى من كلية لأخرى داخل نفس الجامعة. لذا، يجب على الباحث دائماً الرجوع إلى الدليل المنهجي الرسمي المعتمد في جامعته أو كليته والالتزام به بدقة.

المطلب 02 : تقنيات التعبير في الكتابات الأكاديمية

تُعد الكتابة الأكاديمية أسلوباً لغوياً مميزاً يُستخدم في صياغة البحوث والدراسات والرسائل العلمية والتقارير والمقالات المعدة للنشر العلمي. وهي تتطلب الالتزام بمجموعة من الخصائص والتقنيات الأساسية لضمان جودة النص وموثوقيته. بناءً على المصادر الأكاديمية، يمكن تلخيص أهم هذه التقنيات والخصائص فيما يلي:[40]

[40] Xavier Labbée , "Fiches de méthodologie juridique" , Éditions Dalloz 2023. , P132

1. **الموضوعية (Objectivity):** تتسم الكتابة الأكاديمية بالبعد عن الذاتية والعواطف الشخصية. يجب أن يستند النص إلى الأدلة والبراهين والحقائق، وأن تكون الأحكام والآراء والتعميمات مدعومة بشكل منطقي وموثق. يتجنب الكاتب الأكاديمي استخدام لغة عاطفية أو التعبير عن آراء شخصية غير مدعومة بأدلة.

2. **المسؤولية (Responsibility):** يتحمل الكاتب المسؤولية الكاملة عن محتوى النص الذي يقدمه. يجب أن يكون دقيقاً في نقل المعلومات، أميناً في نسبة الأفكار إلى أصحابها، وموضوعياً في تحليلاته واستنتاجاته.

3. **الوضوح (Clarity):** يجب أن تكون الأفكار المطروحة واضحة ومتسلسلة منطقياً. تُستخدم لغة مباشرة وصريحة، وتُبنى الجمل والفقرات بطريقة تسهل على القارئ فهم المحتوى دون لبس أو غموض. العلاقات بين الأفكار يجب أن تكون جلية ومنطقية.

4. **الدقة (Precision):** تتطلب الكتابة الأكاديمية دقة متناهية في استخدام المصطلحات العلمية، وعرض النظريات، والحقائق، والأرقام، والتواريخ، والإحصائيات، والاقتباسات. يجب التأكد من صحة المعلومات وكمالها وصدقها، والاعتماد على أدبيات الموضوع والتراث العلمي المتراكم في الحقل المعرفي.

5. **العقلانية (Rationality):** تعتمد لغة البحث العلمي على المنطق العقلاني، وتقديم الحجج والبراهين لدعم الأفكار. يجب تجنب المبالغات، والضعف المنطقي، والغموض، والخروج عن سياق البحث ومنهجيته، لأن ذلك يقلل من قيمة البحث والباحث.

6. **الرسمية (Formality):** تستخدم الكتابة الأكاديمية أسلوباً لغوياً رسمياً يتجنب استخدام اللهجات العامية، والكلمات غير الرسمية، والتعبيرات الشخصية المباشرة مثل استخدام ضمير المتكلم "أنا" بشكل صريح ومفرط. يُفضل استخدام المبني للمجهول أو صيغ أخرى تحافظ على الطابع الرسمي.

7. **القوة (Strength):** تنعكس قوة النص الأكاديمي في عمق التفكير، وقوة الصياغة اللغوية، ورجاحة الحجج والأدلة المقدمة. الفصاحة وقوة اللغة تدلان على ثقافة الباحث الواسعة وقدرته على التعبير عن أفكاره بأسلوب مقنع.

8. **السلامة اللغوية (Linguistic Accuracy)**: يجب أن يخلو النص الأكاديمي من الأخطاء النحوية والإملائية وأخطاء الترقيم. يحرص الباحث على بناء الجمل والفقرات بشكل سليم، واستخدام علامات الترقيم بدقة لضمان وضوح المعنى وسهولة القراءة.[41]

9. **الحذر (Caution/Hedging)**: تتجنب اللغة الأكاديمية استخدام العبارات القاطعة أو التأكيدية أو الادعائية بشكل مطلق، خاصة فيما لا يمكن توثيقه أو القطع بصحته بشكل نهائي. يُفضل استخدام عبارات تدل على التحفظ أو الاحتمالية (مثل: يبدو أن، قد يشير إلى، من المحتمل) عند عرض الاستنتاجات أو التفسيرات التي تحتمل وجهات نظر أخرى.[42]

10. **عدم الانحياز (Impartiality)**: يجب على الباحث تجنب الانحياز لأسباب شخصية أو ذاتية أو ثقافية دون وجود أساس علمي ومنطقي يدعم موقفه. الانحياز المقبول هو فقط ذلك المبني على الأدلة والبراهين والتحليل الموضوعي.

إن الالتزام بهذه التقنيات والخصائص يضمن إنتاج نص أكاديمي رصين وموثوق يساهم بفعالية في الحوار العلمي وتقدم المعرفة.

المطلب 03 : تقنيات الاقتباس والتوثيق (APA, MLA, Chicago)

يُعد الاقتباس والتوثيق جزءاً لا يتجزأ من الكتابة الأكاديمية والأمانة العلمية، حيث يضمن نسبة الأفكار والمعلومات إلى مصادرها الأصلية، ويتيح للقارئ التحقق من المصادر والرجوع إليها. تختلف أنماط التوثيق المعتمدة حسب التخصص الأكاديمي والمؤسسة العلمية، ومن أشهر هذه

[41] Frédéric-Jérôme Pansier , "Mémento de méthodologie du droit" , Éditions LexisNexis 2022. , P52

[42] Sophie Druffin-Bricca , "Guide pratique de la recherche en droit" , Disponible sur Cairn.info. , P143

الأنماط نظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA**)، ونظام جمعية اللغة الحديثة (**MLA**)، ونظام شيكاغو (**Chicago**).

الفرع 01 : مفهوم الاقتباس وأنواعه:

الاقتباس هو نقل أفكار أو نصوص أو بيانات من مصادر أخرى ودمجها في البحث العلمي. وينقسم إلى نوعين رئيسيين:

01 . الاقتباس المباشر (الحرفي): نقل النص كما هو تماماً من المصدر الأصلي. يوضع النص المقتبس بين علامتي تنصيص مزدوجتين "..... " إذا كان قصيراً (أقل من **40** كلمة في **APA**، أو أقل من 4 أسطر في **MLA**). أما إذا كان الاقتباس طويلاً، فيُعرض في فقرة منفصلة ومُزاحة عن الهامش[43] (**Block Quote**) دون استخدام علامات تنصيص.

02 . الاقتباس غير المباشر (إعادة الصياغة): نقل معنى الفكرة أو المعلومة بأسلوب الباحث الخاص. لا يتطلب هذا النوع استخدام علامات تنصيص، ولكنه يتطلب توثيقاً دقيقاً للمصدر.

الفرع 02 : أهمية التوثيق:

التوثيق هو عملية الإشارة إلى المصادر التي تم الاقتباس منها. وهو ضروري لــ :

- الأمانة العلمية: الاعتراف بجهود الآخرين وحقوق الملكية الفكرية.
- المصداقية: دعم حجج الباحث وإضفاء المصداقية على عمله.
- إمكانية التحقق: تمكين القراء من الرجوع إلى المصادر الأصلية للتوسع أو التحقق.
- تجنب الانتحال (***Plagiarism***): وهو سرقة أفكار أو كلمات الآخرين وتقديمها على أنها خاصة بالباحث.

---

[43] تقنية التهميش Block Quote (أو "الاقتباس الكتلي") هي أسلوب يستخدم في البحث العلمي لعرض الاقتباسات النصية الطويلة — عادةً ما تكون أطول من ثلاث أو أربع سطور — من مصدر خارجي داخل المتن، ولكن بطريقة مُتميّزة بصريًا عن باقي النص، وذلك لتوضيح أنها اقتباس مباشر وكامل من مرجع آخر

الفرع 03 : أشهر أنماط التوثيق:

1. نظام- APA- American Psychological Association:

يُستخدم بشكل واسع في العلوم الاجتماعية والسلوكية (مثل علم النفس، التعليم، الاجتماع) والعلوم الطبيعية. و الإصدار الحالي هو الإصدار السابع (**APA 7th Edition**).

ويكون التوثيق في المتن (**In-text Citation**) حيث يعتمد على ذكر اسم المؤلف الأخير وسنة النشر بين قوسين، مع إضافة رقم الصفحة في حالة الاقتباس المباشر. مثال: (السنيوري، **1970**، ص **555**) أو (**Grady et al., 2019, p. 208**).

وقائمة المراجع (**References**): تُرتّب المراجع أبجدياً في نهاية البحث حسب اسم المؤلف الأخير. تختلف تفاصيل التنسيق حسب نوع المصدر (**كتاب، مقال، موقع إلكتروني**، إلخ). يتضمن التوثيق عادةً اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان العمل، وبيانات النشر (مثل الناشر أو اسم المجلة ورقم المجلد والصفحات، أو رابط **DOI**[44] للمصادر الإلكترونية).

2. نظام - MLA- Modern Language Association :

يُستخدم بشكل أساسي في العلوم الإنسانية، خاصةً دراسات اللغة والأدب. و الإصدار الحالي: الإصدار التاسع (**MLA 9th Edition**).

والتوثيق في المتن (**In-text Citation**) حيث يعتمد على ذكر اسم المؤلف الأخير ورقم الصفحة التي ورد فيها الاقتباس بين قوسين. مثال: (**Magny 67-69**).

أما قائمة الأعمال المُستشهَد بها (**Works Cited**) تُرتّب المصادر أبجدياً في نهاية البحث حسب اسم المؤلف الأخير. يركز نظام MLA على مفهوم "الحاويات" (**Containers**)، حيث يُنظر

[44] رقم التعريف الرقمي أو DOI (Digital Object Identifier) هو معرف دائم وفريد يُستخدم لتحديد المحتوى الرقمي مثل المقالات العلمية، الرسائل الجامعية، الكتب، أو الفصول، وتمكين الوصول إليها بسهولة عبر الإنترنت، هو سلسلة من الأرقام والحروف تُمنح من قبل وكالة DOI، وتُستخدم لتعريف الوثيقة بدقة، حتى لو تغيّر رابطها أو موقعها الإلكتروني.

إلى المصدر الأكبر الذي يضم العمل المقتبس منه (مثل كتاب يضم فصلاً، أو موقع إلكتروني يضم مقالاً) كحاوية لها بياناتها الخاصة التي تُضمّن في التوثيق. يتضمن التوثيق عادةً اسم المؤلف، عنوان العمل، عنوان الحاوية (إن وجدت)، وبيانات النشر الأخرى (مثل الناشر، تاريخ النشر، رقم المجلد والعدد، الصفحات، الرابط الإلكتروني أو DOI).

3. نظام شيكاغو Chicago Manual of Style – CMOS :

يُستخدم في مجالات متنوعة، خاصة التاريخ والفنون والأعمال. والإصدار الحالي: الإصدار الثامن عشر (**Chicago 18th Edition**). يوجد أيضاً دليل **Turabian** المبني على شيكاغو والموجه للطلاب والباحثين.[45]

وأما أنظمة التوثيق فيقدم نظام شيكاغو نظامين رئيسيين:

أ-نظام الحواشي والمراجع (Notes and Bibliography - NB): هو الأكثر شيوعاً في العلوم الإنسانية. يتم توثيق المصادر في حواشي سفلية (**Footnotes**) أو تعليقات ختامية (**Endnotes**) لكل اقتباس، بالإضافة إلى قائمة مراجع (**Bibliography**) شاملة في نهاية البحث. تتضمن الحاشية معلومات تفصيلية عند ذكر المصدر لأول مرة، وتُختصر في المرات اللاحقة.

ب-نظام المؤلف والتاريخ (Author-Date): يُستخدم غالباً في العلوم الطبيعية والاجتماعية. يشبه نظام **APA** في التوثيق داخل المتن، حيث يُذكر اسم المؤلف الأخير وسنة النشر بين قوسين، مع رقم الصفحة إن لزم الأمر. مثال: (**Pollan 2006, 99–100**). وتُرفق قائمة مراجع (**References**) في نهاية البحث مرتبة أبجدياً.

في الأخير نقول أن، يعتمد اختيار نمط التوثيق المناسب على متطلبات التخصص الأكاديمي، أو المجلة العلمية المراد النشر فيها، أو توجيهات الأستاذ المشرف أو القسم العلمي. من الضروري الالتزام بتعليمات النمط المختار بدقة وتطبيقه بشكل متسق في جميع أجزاء البحث.

---

[45] بوجلال أحمد، المنهجية القانونية: منهجية البحث والإعداد لمذكرة التخرج، الطبعة الثانية، : ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 123

أدوات مساعدة: تتوفر العديد من الأدوات والبرامج لإدارة المراجع وتنسيق الاقتباسات تلقائياً (مثل[46] **EndNote, Mendeley, Zotero**)، والتي يمكن أن تساعد الباحث في تنظيم مصادره وتطبيق أنماط التوثيق المختلفة بكفاءة، ولكن يجب دائماً مراجعة المخرجات للتأكد من دقتها ومطابقتها لآخر إصدارات دليل النمط المعتمد.

04- الطريقة المعتمدة للتهميش في كلية الحقوق و العلوم السياسية في جامعة تلمسان – أبو بكر بلقايد .

أ- بالنسبة للكتب :

الاسم الكامل للمؤلف، **عنوان الكتاب** ، الجزء ، رقم الطبعة، دار النشر ، مكان النشر ، ، سنة النشر، رقم الصفحة.

ب- بالنسبة للمقالات العلمية المنشورة :

الاسم الكامل للمؤلف، عنوان المقال ، اسم المجلة ، رقم المجلد، عدد المجلة، جهة الإصدار ، سنة النشر ، رقم الصفحة.

---

[46] البرامج *EndNote* و*Mendeley* و*Zotero* هي أدوات لإدارة المراجع bibliographic management software تُستخدم بشكل رئيسي في البحث الأكاديمي والعلمي لتجميع وتنظيم والاستشهاد بالمصادر بطريقة آلية.

برنامج *EndNote* : هو برنامج تجاري مدفوع لتنسيق وإدارة المراجع، تطوره شركة .Clarivate يُستخدم على نطاق واسع في المؤسسات الأكاديمية الكبرى. **من الخصائص**: يتكامل مع Microsoft Word لإدراج الاقتباسات تلقائيًا * يحتوي على أكثر من 7,000 نمط تنسيقي للمراجع.(...APA, MLA, Chicago) * يُتيح الوصول إلى قواعد بيانات علمية مباشرة من البرنامج * يدعم مشاركة المراجع مع فرق البحث.

برنامج *Mendeley* : هو برنامج مجاني لتنسيق وإدارة المراجع، تملكه شركة .Elsevier يجمع بين إدارة المراجع وشبكة اجتماعية للباحثين. ومن الخصائص: مجاني للاستخدام (مع بعض الخصائص المدفوعة * يدعم تنظيم ملفات PDF والتعليق عليها داخل البرنامج. * يوفر مساحة تخزين سحابية للمراجع والملاحظات. * يحتوي على مجتمع بحثي للتواصل مع باحثين آخرين.

برنامج *Zotero* : هو برنامج مجاني ومفتوح المصدر لإدارة المراجع، يطوره مركز الأبحاث في جامعة جورج ماسون (الولايات المتحدة) ومن الخصائص: *مجاني 100% ومفتوح المصدر. * واجهته بسيطة وسهلة الاستخدام. * يدعم سحب المراجع تلقائيًا من صفحات الإنترنت بضغطة واحدة. * يتكامل مع Word و.LibreOffice * يتيح مشاركة المراجع عبر مجموعات.

ت- بالنسبة للأطروحات و الرسائل والمذكرات

الاسم الكامل للباحث، عنوان للأطروحات أو الرسائل أوالمذكرات ، نوع العمل(أطروحة دكتوراه، رسالة ماجستير، مذكرات الماستر) ، اسم الكلية ، إسم المؤسسة الجامعية، سنة الجامعية للتخرج، رقم الصفحة.

ث- بالنسبة للنصوص القانونية

طبيعة النص القانوني (دستور، معاهدة دولية، قانون عضوي ، قانون، أمر، مرسوم رئاسي . . . إلخ) ، اسم النص القانوني، رقم النص ، تاريخه (الهجري فالميلادي) ، الجريدة الرسمية، رقم الجريدة، تاريخ النشر، الصفحة .

ج- بالنسبة للأحكام و القرارات القضائية

اسم الجهة القضائية (محكمة إدارية ، محكمة إدارية للإستئناف، مجلس الدولة)، رقم القرار، تاريخ صدوره، اسم الأطراف إن وُجد، مصدر النشر (مجلة قضائية أو موقع رسمي...)، الصفحة.

ح- بالنسبة للمحاضرات و الأمالي العلمية

الاسم الكامل للمؤلف، عنوان المطبوعة الجامعي أو الأمالي، محاضرة أُلقيت في جامعة كذا، كلية كذا، اسم المقياس، السنة الجامعية ، رقم الصفحة.

خ- بالنسبة للمواقع و الروابط الإلكترونية

الاسم الكامل للمؤلف (إن وُجد)، عنوان الصفحة أو المقال ، اسم الموقع أو المؤسسة، تاريخ النشر أو آخر تعديل، تاريخ الاطلاع، الرابط الكامل (URL).

إذا كان للمؤلف أو الكاتب عدة مراجع يجب ذكر كل معطيات المؤلف لأول مرة ، وإذا تم الإستعانة به مرة أخر ، يجب على الباحث كتابة إسمه الكامل مع العنوان المرجع وعدم الإكتفاء بذكر مرجع سابق أو المرجع السابق ، فهذه الطريقة نستعملها عندما يكون للكاتب مؤلف واحد فقط لا غير.

الفرق بين مرجع سابق (بدون التعريف) و المرجع السابق فالأولى تستعمل حين يتم الإستعانة بنفس الكتاب و يأتيان في التهميش متسلسلين و في نفس الورقة العلمية، أما إذا فصلهما مرجع أخر ففي هذه الحالة نكتب التهميش الذي أستعنا به سابق معرفا .

أما إذا كان الكتاب قد تم تأليفه من كاتبين أو ثلاث فلا إشكال في كتابة الأسماء الكاملة للكتاب في التهميش ، ولكن إذا كانوا أكثر من ثلاث يجوز لك بذكر واحد منهم وإضفة عبارة " وأخرون " حتى يعرف القارء أن هذا الكتاب من مجموعة كتاب وليس كاتب واحد .

نتبع نفس المنهج و الطريقة في التهميش بالنسبة للغات الأجنبية (الإنجليزية أو . . .)

المبحث 07 : مراحل مراجعة وصقل المذكرة

تُعد عملية مراجعة وصقل المذكرة الأكاديمية خطوة محورية لا تقل أهمية عن مراحل الإعداد والكتابة الأولية. فمن خلال المراجعة الدقيقة والصقل المنهجي، يرتقي البحث من مجرد تجميع للمعلومات إلى عمل علمي رصين، يتميز بالدقة والوضوح والأصالة. تتضمن هذه العملية الحاسمة عدة مراحل متكاملة، تهدف كل منها إلى تحسين جانب معين من جوانب المذكرة، بدءًا من سلامة اللغة ووضوح الأسلوب، مرورًا بعمق المحتوى العلمي وتماسكه، وصولًا إلى التأكد من الأمانة العلمية والاستفادة القصوى من توجيهات الخبراء والمشرفين. يهدف هذا البحث إلى استعراض هذه المراحل بالتفصيل، مستندًا إلى الأدبيات الأكاديمية والتوجيهات المنهجية، لتقديم دليل شامل للباحثين في رحلتهم نحو إخراج مذكرة علمية متميزة.

المطلب 01 : مراجعة اللغة والأسلوب

تُعتبر مراجعة اللغة والأسلوب بمثابة الواجهة الأولى التي يتفاعل معها القارئ، وهي تعكس مدى دقة الباحث واهتمامه بالتفاصيل. إن سلامة اللغة ووضوح الأسلوب لا يساهمان فقط في تسهيل فهم المحتوى، بل يعززان أيضًا من مصداقية البحث وقيمته العلمية. يؤكد الأستاذ يحيى حاجي (2023) على ضرورة "**الالتزام بقواعد اللغة العربية، من حيث دقة الصياغة وجودة التعبير، وجمال الإنشاء، حتى ينجذب القارئ ويستمتع بقراءة ما كُتب في المذكرة**" . تتضمن هذه المرحلة فحصًا دقيقًا لعدة جوانب أساسية.

أولاً، يأتي التدقيق اللغوي والإملائي في مقدمة الأولويات، حيث يجب التأكد من خلو النص تمامًا من الأخطاء النحوية والصرفية التي قد تشوه المعنى أو تعطي انطباعًا بعدم الاحترافية. يشمل ذلك التأكد من صحة إعراب الكلمات، وتوافق الأفعال والأسماء، والاستخدام السليم لحروف الجر وأدوات الربط. كما يجب الانتباه إلى الأخطاء الإملائية الشائعة، مثل التفريق بين التاء المربوطة والهاء، والهمزات، والألف اللينة.

ثانيًا، لا يقل الاهتمام بعلامات الترقيم أهمية عن التدقيق اللغوي. فالاستخدام الصحيح للفواصل والنقاط وعلامات الاستفهام والتعجب والأقواس وغيرها، يساعد على تنظيم النص

وتوضيح العلاقات بين الجمل والأفكار، مما يسهل على القارئ متابعة تسلسل الحجج وفهم المقصود بدقة. ويشير حاجي (2023) إلى أهمية "**التنبه على الالتزام بالقواعد الإملائية؛ حتى لا تنقص من عمل الطالب، كعلامات الوقف، وقواعد كتابة همزة الوصل وهمزة القطع، ونظام الترقيم**"

ثالثًا، يجب أن يلتزم الباحث بالأسلوب الأكاديمي الرصين. يتسم هذا الأسلوب بالموضوعية والدقة والوضوح، والابتعاد عن التعبيرات العامية أو الأسلوب الأدبي الإنشائي الذي قد لا يتناسب مع طبيعة البحث العلمي. كما ينبغي تجنب الحشو والإطناب والتكرار غير المبرر للأفكار أو الكلمات، فالاختصار غير المخل والإيجاز الدال من سمات الكتابة العلمية الجيدة. ويشدد الدليل المنهجي لجامعات الوطن على ضرورة "**تجنب الحشو والإطناب والتكرار، والنقل الحرفي للمعلومات**".

أخيرًا، يشمل التدقيق اللغوي والأسلوبي التأكد من الاتساق (**Consistency**) في استخدام المصطلحات والاختصارات وتنسيق العناوين والجداول والأشكال في جميع أجزاء البحث. هذا الاتساق يضفي على المذكرة طابعًا احترافيًا منظمًا ويسهل على القارئ تتبع المعلومات والمفاهيم.[47]

المطلب 02 : مراجعة المحتوى العلمي

تتجاوز هذه المرحلة الجوانب الشكلية واللغوية لتدخل في صميم البحث العلمي، حيث يتم تقييم جودة المحتوى ودقته وتماسكه المنطقي. إنها عملية فحص نقدي تهدف إلى التأكد من أن المذكرة تقدم مساهمة علمية حقيقية ومبنية على أسس متينة. تشمل مراجعة المحتوى العلمي عدة جوانب مترابطة، **أولها** التحقق من دقة المعلومات والبيانات الواردة. يجب على الباحث التأكد من صحة كل معلومة وكل رقم وكل استشهاد، ومطابقته للمصادر الأصلية التي تم الاعتماد عليها. هذا يتطلب مراجعة دقيقة للمصادر والمراجع والتأكد من فهمها بشكل صحيح ونقلها بأمانة.

[47] بوجلال أحمد، المنهجية القانونية: منهجية البحث والإعداد لمذكرة التخرج، الطبعة الثانية، : ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 123

ثانياً، يأتي تقييم التسلسل المنطقي للأفكار والحجج. يجب أن ينساب البحث بسلاسة من المقدمة إلى الخاتمة، مع ترابط واضح بين الفصول والمباحث المختلفة. ينبغي أن تكون الحجج مدعومة بأدلة قوية، وأن تكون الاستنتاجات مبنية بشكل منطقي على التحليلات والنتائج المعروضة. يشير الدليل المنهجي لجامعات الوطن إلى أهمية "**الموازنة بين الفصول من ناحية الكم، واحترام منهجية التهميش وكيفية نقل المعلومات**" ، مما يعكس ضرورة التماسك والبناء المنطقي[48].

ثالثاً، تُعد مراجعة عمق التحليل وقوة المناقشة عنصراً جوهرياً. لا يكفي مجرد عرض المعلومات أو النتائج، بل يجب تحليلها بعمق وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة. يتطلب ذلك من الباحث إظهار قدرته على التفكير النقدي، وربط النتائج التي توصل إليها بالمعرفة القائمة في مجال تخصصه، ومناقشة الآثار المترتبة على هذه النتائج. يؤكد الدليل المنهجي على ضرورة "**مناقشة كل فرضية على حدى بمناقشة النتائج وتفسيرها، حيث يتساءل لماذا كانت النتائج على هذا المنوال، أي يقوم بترجمة اللغة الإحصائية إلى لغة علمية تفسيرية**"

رابعاً، يجب التأكد من سلامة تطبيق المنهجية العلمية. هل المنهج المختار هو الأنسب للإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهدافه؟ هل تم تطبيق أدوات جمع البيانات وتحليلها بشكل صحيح؟ يؤكد حاجي (2023) على أن "**استخدام المنهج العلمي لا يعني الحديث عنه باحتشام في عناصر المقدمة، وإنما يجب الإلمام بكيفية استخدامه وما يقتضيه أثناء الدراسة**" . كما يشدد الدليل المنهجي على ضرورة تبيان "ما هو المنهج العلمي المتبع، ولماذا وقع اختياره على هذا المنهج؟ ومدى ملاءمته لهذا البحث ومتغيراته الأساسية" .

خامساً، يتم تقييم أصالة البحث والمساهمة العلمية التي يقدمها. هل يضيف البحث شيئاً جديداً للمعرفة في مجال التخصص؟ هل يعالج فجوة بحثية قائمة؟ هل يقدم حلولاً لمشكلات عملية؟ يشير حاجي (2023) إلى أن "**القيمة العلمية للموضوع تتحدد بمدى الفائدة الواقعية**

[48] الكبيسي سعد شريف، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، الأردن، 2009، ص 421

التي يقدمها هذا البحث" . يجب أن يتجاوز البحث مجرد التجميع أو التلخيص ليقدم رؤية جديدة أو تحليلاً مبتكراً.

أخيراً، تتضمن مراجعة المحتوى التأكد من شمولية وحداثة مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة). يجب أن تعكس المراجعة إلمام الباحث بأحدث التطورات في مجال بحثه، وأن تغطي الدراسات الأساسية وذات الصلة بشكل كافٍ، مع تحليلها ونقدها وربطها بالدراسة الحالية، كما يوضح الدليل المنهجي بضرورة "مراعاة التسلسل الزمني والتطور التاريخي والفكري للدراسات السابقة" و"التطرق إلى أهم نتائج الدراسة وكيفية الاستفادة منها في توجيه الدراسة الحالية"

المطلب 03 : استخدام أدوات كشف السرقات العلمية والتحقق من الأمانة العلمية .

تُعد الأمانة العلمية حجر الزاوية في أي عمل بحثي جاد، وهي تعكس التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي واحترامه لجهود الآخرين. إن ضمان خلو المذكرة من أي شكل من أشكال الانتحال أو السرقة العلمية ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو ضرورة للحفاظ على مصداقية البحث وقيمته. يؤكد حاجي (2023) على أهمية "**الإنصاف والموضوعية والأمانة العلمية**"، مشددًا على أن يكون الباحث "**أميناً في نقل آراء غيره بكل تواضع، فلا ينسب عمل غيره له، ولا يبخس أشياء الآخرين**". كما يشدد الدليل المنهجي على "**مراعاة الأمانة العلمية في التعامل مع المراجع وكذلك الدقة والموضوعية وتجنب النقل الحرفي للمعلومات**".[49]

تتطلب هذه المرحلة اهتمامًا خاصًا بالتوثيق الدقيق لجميع المصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها، سواء كانت كتبًا، مقالات، رسائل علمية، مواقع إلكترونية، أو حتى مقابلات شخصية. يجب أن يتم التوثيق وفقًا لأسلوب منهجي معتمد (مثل **APA**، **MLA**، **شيكاغو**، وغيرها) وبشكل متسق في جميع أجزاء البحث، سواء في المتن أو في قائمة المراجع النهائية. مؤكدًا على ضرورة "**الاعتماد في البحث على طريقة واحدة في التوثيق والاقتباس**. "

[49] Guinchard Serge, Debard Thierry , Méthodologie du droit, 7e édition, Dalloz, France, 2020, P 102

إلى جانب التوثيق الصحيح، يجب على الباحث تجنب النقل الحرفي للنصوص من المصادر دون وضعها بين علامتي تنصيص والإشارة الواضحة للمصدر. الأفضل دائمًا هو إعادة صياغة الأفكار المقتبسة بأسلوب الباحث الخاص، مع الحفاظ على المعنى الأصلي والإشارة الدقيقة للمصدر. هذا لا يظهر فقط فهم الباحث للمادة العلمية، بل يجنبه أيضًا الوقوع في الانتحال غير المقصود. ويتم التأكيد على ضرورة "تجنب النقل الحرفي للمعلومات ومراعاة الأمانة العلمية والموضوعية" [50]

في العصر الرقمي، أصبحت أدوات كشف الانتحال[51] (***Plagiarism Detection Software***) وسيلة مساعدة شائعة للتحقق من أصالة النصوص. يمكن لهذه الأدوات مقارنة نص المذكرة بقاعدة بيانات ضخمة من المصادر المنشورة على الإنترنت وفي الدوريات العلمية، وتحديد مواضع التشابه المحتملة. ورغم أن المصادر التي تم الاعتماد عليها لم تشر صراحة لهذه الأدوات، إلا أن استخدامها أصبح ممارسة معتادة في العديد من المؤسسات الأكاديمية كخطوة إضافية لضمان الأمانة العلمية. يجب النظر إلى نتائج هذه الأدوات كمؤشر أولي يتطلب فحصًا وتدقيقًا من الباحث والمشرف، وليس كحكم نهائي.

في النهاية، تظل الأمانة العلمية مسؤولية شخصية تقع على عاتق الباحث، وتتطلب منه وعيًا والتزامًا بأعلى معايير النزاهة في جميع مراحل عمله البحثي.

المطلب 04 : الاستفادة من ملاحظات المشرف والخبراء

لا تكتمل عملية مراجعة وصقل المذكرة الأكاديمية دون الاستفادة من الخبرات الخارجية، ويأتي في مقدمتها دور **الأستاذ المشرف** الذي يرافق الباحث في رحلته العلمية. يُعتبر المشرف بمثابة المرشد والخبير الذي يقدم التوجيه والدعم اللازمين لضمان جودة البحث ووصوله إلى المستوى

---

[50] Aubert Jean-Luc, Introduction au droit, 13e édition, LGDJ (Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence) , France, 2018, P 121

[51] Plagiarism Detection Software أو: برامج كشف الانتحال العلمي أو الأدبي هي أدوات إلكترونية تُستخدم لاكتشاف ما إذا كانت أجزاء من النصوص أو الأبحاث أو المقالات منسوخة من مصادر أخرى دون توثيق أو نسب صحيح، أي للتحقق من وجود سرقة فكرية أو أدبية.

المطلوب. يؤكد حاجي (2023) على أن "**الأستاذ المشرف في هذه الخطوة يعتبر حجر الزاوية؛ لأنه يستطيع أن يحدد مدى قدرة الطالب واستعداده للبحث في الموضوع، وكذا القيمة العلمية للموضوع، وأيضًا مدى وفرة المادة العلمية المتعلقة بجزئيات البحث**" .

تتطلب الاستفادة المثلى من المشرف تواصلًا فعالًا ومستمرًا من جانب الباحث. ينبغي على الباحث عرض مسودات فصول المذكرة على المشرف بشكل دوري ومنتظم، وعدم الانتظار حتى اكتمال المسودة النهائية. هذا يتيح للمشرف متابعة تقدم العمل أولاً بأول، وتقديم ملاحظاته وتوجيهاته في الوقت المناسب، مما يوفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت في مراحل لاحقة. يجب أن يكون الباحث مستعدًا لاستقبال النقد البناء برحابة صدر، وأن يناقش ملاحظات المشرف بجدية وموضوعية بهدف فهمها وتطبيقها بالشكل الأمثل.

تشمل ملاحظات المشرف عادةً جوانب متعددة، بدءًا من تقييم مدى وضوح الإشكالية وأصالتها، مرورًا بتقييم سلامة المنهجية ودقة التحليل، وصولًا إلى مراجعة اللغة والأسلوب والتوثيق. إن خبرة المشرف الواسعة في مجال التخصص تمكنه من رؤية نقاط القوة والضعف في البحث التي قد لا ينتبه إليها الباحث، واقتراح تحسينات جوهرية ترفع من مستوى المذكرة. يشير حاجي (2023) إلى أهمية أن يكون الطالب "**على صلة وثيقة بالأستاذ المتخصص في مجال البحث... ومحاورته ومناقشته، للتوصل في النهاية إلى معرفة الموضوع الجدير بالدراسة والبحث**"

إضافة إلى دور المشرف الأساسي، قد يكون من المفيد في بعض الأحيان، وبالتشاور مع المشرف، طلب آراء خبراء آخرين أو زملاء متخصصين في مجال البحث. يمكن لهؤلاء الخبراء تقديم وجهات نظر إضافية وإثراء النقاش حول جوانب معينة من المذكرة. يذكر حاجي (2023) أنه "**يمكن للطالب أن يأخذ رأي بعض أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة المتخصصين – غير الأستاذ المشرف،- لأن هذا يعطي للطالب تصورات عدة بخصوص بحثه، ويتمكن بعد ذلك من ضبط جزئيات موضوعه، ويزداد يقينًا وثقة فيما وضعه من إشكاليات حول موضوعه**".[52]

[52] زكي محمد جمال الدين، أصول البحث العلمي في القانون، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص 126

في المحصلة، تُعد مرحلة الاستفادة من ملاحظات المشرف والخبراء عملية تفاعلية تتطلب جهدًا مشتركًا من الباحث والمشرف، وهي ضرورية لصقل المذكرة والارتقاء بها إلى مستوى علمي رفيع يلبي المعايير الأكاديمية المطلوبة[53].

إن عملية مراجعة وصقل المذكرة الأكاديمية ليست مجرد خطوة شكلية أو تكميلية، بل هي جزء لا يتجزأ من البحث العلمي نفسه، تضمن وصوله إلى أعلى درجات الدقة والموثوقية والوضوح. من خلال المرور بالمراحل المتكاملة التي تم استعراضها – بدءًا بمراجعة اللغة والأسلوب لضمان سلاسة القراءة وجمال التعبير، ومرورًا بالتدقيق العميق للمحتوى العلمي للتأكد من تماسكه وأصالته، ثم التحقق من الأمانة العلمية لتجنب أي شكل من أشكال الانتحال، وصولًا إلى الاستفادة القصوى من خبرة المشرف والخبراء – يمكن للباحث أن يرتقي بعمله إلى مستوى يليق بالجهد المبذول ويقدم إضافة حقيقية للمعرفة في مجال تخصصه. تتطلب هذه المراحل صبرًا ودقةً والتزامًا، ولكن نتائجها تنعكس إيجابًا على جودة المذكرة النهائية وقيمتها العلمية.

[53] بوبريطة أحمد، المنهجية القانونية: مقاربة عملية، الطبعة الثانية، مكتبة المعرفة، المغرب، 2016، ص 135

المبحث 08 : حول عناصر مذكرة التخرج

تعتبر مذكرة التخرج تتويجًا لمرحلة دراسية مهمة، وهي وثيقة علمية تعكس مدى استيعاب الطالب للمادة العلمية وقدرته على البحث والتحليل. تتكون مذكرة التخرج من مجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن تكاملها وشموليتها، وتسهل على القارئ فهم المحتوى واستيعابه. يهدف هذا البحث إلى تقديم شرح مفصل لكل عنصر من عناصر مذكرة التخرج، بدءًا من الواجهة وحتى الملخص باللغات الأجنبية، مع التركيز على أهمية كل جزء وكيفية إعداده بشكل منهجي.

المطلب 01 : الواجهة (صفحة الغلاف)

تعتبر الواجهة هي أول ما يراه القارئ، وهي بمثابة بطاقة تعريف للمذكرة. يجب أن تكون الواجهة مصممة بشكل احترافي وواضح، وتحتوي على معلومات أساسية مثل:

- اسم الجامعة والكلية والقسم.
- شعار الجامعة.
- عنوان المذكرة كاملاً وواضحاً.
- اسم الطالب (أو الطلاب) كاملاً.
- اسم المشرف و المشرفين المساعدين كاملاً.
- السنة الجامعية.

يجب أن تكون الخطوط المستخدمة واضحة ومقروءة، والتصميم بسيطًا وغير مبالغ فيه ليعكس الجدية الأكاديمية للمذكرة.

المطلب 02 : قائمة المختصرات والرموز

تأتي قائمة المختصرات والرموز بعد صفحة الغلاف وقبل المقدمة، وهي ضرورية في المذكرات التي تستخدم عددًا كبيرًا من الاختصارات أو الرموز غير الشائعة. تهدف هذه القائمة إلى توضيح معنى كل مختصر أو رمز لضمان فهم القارئ للمحتوى دون الحاجة إلى البحث عن معانيها. يجب أن ترتب المختصرات أبجديًا، مع ذكر الاختصار أولاً ثم معناه كاملاً.

المطلب 03 : المقدمة وعناصرها

المقدمة هي البوابة الرئيسية للبحث، حيث تقدم للقارئ لمحة عامة عن الموضوع وأهميته وأهداف البحث. يجب أن تكون المقدمة موجزة وشاملة في آن واحد، وتتراوح عادة بين عشر 10/1 المذكرة أو أقل بقليل من إجمالي عدد صفحات المذكرة. تتضمن المقدمة عادة العناصر التالية:

الفرع 01: التمهيد أو الإحاطة بالموضوع

يبدأ هذا الجزء بتقديم عام للموضوع، حيث يتم تعريف القارئ بالمجال الذي يندرج تحته البحث. يجب أن يكون التمهيد شاملاً بما يكفي لإعطاء فكرة واضحة عن الموضوع، ولكنه لا يدخل في تفاصيل دقيقة. يمكن البدء بالحديث عن الموضوع من منظور عام ثم التدرج إلى الجانب الخاص الذي تتناوله المذكرة.

الفرع 02 : أسباب اختيار الموضوع

في هذا الجزء، يوضح الطالب الدوافع التي دفعته لاختيار هذا الموضوع بالذات. يمكن أن تكون هذه الأسباب ذاتية (مثل الاهتمام الشخصي بالموضوع أو الرغبة في التخصص فيه) أو موضوعية (مثل حداثة الموضوع، أهميته العملية، أو وجود مشكلة قائمة تتطلب حلاً). يجب أن تكون الأسباب مقنعة وتبرز أهمية البحث[54].

الفرع 03 : طرح الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية

[54] حشلاف، سعيد. منهجية البحث العلمي القانوني. الطبعة الأولى. الجزائر: دار خليف، 2020. ص 134

تعتبر الإشكالية هي جوهر البحث، وهي المشكلة التي يسعى البحث إلى حلها أو الإجابة عنها. يجب أن تصاغ الإشكالية في شكل سؤال رئيسي واضح ومحدد، يتبعه مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتفرع من الإشكالية الرئيسية وتساعد على تفكيكها إلى أجزاء أصغر يمكن معالجتها في متن البحث. يجب أن تكون الإشكالية والتساؤلات قابلة للبحث والقياس.

الفرع 04 : أهداف البحث

توضح أهداف البحث ما يسعى الطالب إلى تحقيقه من خلال دراسته. يجب أن تكون الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس والتحقيق. يمكن تقسيم الأهداف إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وتصاغ عادة في شكل نقاط أو عبارات واضحة تبدأ بأفعال إجرائية (مثل: تحليل، تقييم، تحديد، دراسة .

الفرع 05 : حدود البحث

تحدد حدود البحث النطاق الذي ستغطيه الدراسة، وتشمل عادة الحدود المكانية (الموقع الجغرافي أو المؤسسة التي ستجرى فيها الدراسة) والحدود الزمانية (الفترة الزمنية التي يغطيها البحث). يساعد تحديد الحدود على تركيز البحث وتجنب التشتت[55].

الفرع 06 : منهجية البحث

يشرح هذا الجزء المنهجية التي اتبعها الطالب في إعداد المذكرة. يمكن أن تكون المنهجية وصفية، تحليلية، تاريخية، تجريبية، أو مزيجًا من عدة منهجيات. يجب أن يوضح الطالب سبب اختياره لهذه المنهجية وكيف ستساعده على تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية[56].

---

[55] الغنيمي، محمد مصطفى. البحث العلمي: قواعده ومناهجه. الطبعة الثانية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002. ص 98

[56] الفتلاوي، جليل إبراهيم. منهجية البحث العلمي وكتابته. الطبعة الأولى. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016.ص 108

الفرع 07 : الدراسات السابقة

يتم في هذا الجزء استعراض الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت نفس الموضوع أو جوانب منه. يهدف هذا الاستعراض إلى إظهار مدى الإلمام بالموضوع، وتحديد الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلى سدها. يجب أن يتم ذكر اسم الباحث وعنوان الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها، مع الإشارة إلى أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين البحث الحالي.

الفرع 08 : صعوبات الدراسة

يمكن أن يتضمن هذا الجزء ذكر الصعوبات التي واجهت الطالب أثناء إعداد المذكرة، مثل نقص المصادر، ضيق الوقت، أو صعوبة الوصول إلى البيانات. يجب أن يتم ذكر هذه الصعوبات بشكل موجز ومبرر، مع الإشارة إلى كيفية التعامل معها أو تجاوزها إن أمكن.

المطلب 04 : المتن (صلب الموضوع) - الباب الأول والثاني

يعتبر المتن هو الجزء الأكبر والأكثر تفصيلاً في مذكرة التخرج، حيث يتم فيه عرض وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث. يقسم المتن عادة إلى أبواب وفصول ومباحث، حسب طبيعة الموضوع وحجمه. في مذكرة التخرج، غالبًا ما يقسم المتن إلى بابين رئيسيين:

الفرع 01 : الباب الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

يركز هذا الباب على الجانب النظري للموضوع، حيث يتم فيه عرض المفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بالبحث، والنظريات التي تدعم الدراسة. كما يتضمن هذا الباب استعراضًا معمقًا للدراسات السابقة، مع تحليلها ونقدها وتحديد ما تضيفه الدراسة الحالية. يمكن تقسيم هذا الباب إلى فصول ومباحث حسب الحاجة.

الفرع 02 : الباب الثاني: الإطار التطبيقي أو الميداني

يتناول هذا الباب الجانب العملي أو التطبيقي للبحث. يتم فيه عرض المنهجية المتبعة في جمع البيانات (مثل الاستبيانات، المقابلات، الملاحظة)، وتحليل هذه البيانات باستخدام الأدوات

الإحصائية أو التحليلية المناسبة. كما يتضمن هذا الباب عرض النتائج التي تم التوصل إليها ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة. يمكن تقسيم هذا الباب إلى فصول ومباحث حسب الحاجة.

المطلب 05 : الخاتمة وعناصرها

تأتي الخاتمة بعد المتن، وهي الجزء الذي يلخص أهم ما توصل إليه البحث ويقدم توصيات ومقترحات. يجب أن تكون الخاتمة موجزة ومباشرة، وتتضمن عادة العناصر التالية[57]:

الفرع 01 : النتائج المتوصل إليها

يتم في هذا الجزء عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث بشكل موجز وواضح، مع التركيز على الإجابات التي تم التوصل إليها للتساؤلات المطروحة في المقدمة. يجب أن تكون النتائج مستخلصة مباشرة من التحليل الذي تم في المتن.

الفرع 02 : التوصيات - أوالمقترحات إذ كانت الدراسة موجهة إلى هيئة معينة-

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يتم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تفيد في حل المشكلة البحثية أو تطوير الموضوع. يمكن أن تكون التوصيات موجهة للجهات المعنية، أو للباحثين المستقبليين لإجراء دراسات إضافية[58].

الفرع 03 : آفاق البحث المستقبلية

يمكن أن تتضمن الخاتمة أيضًا الإشارة إلى آفاق البحث المستقبلية، أي الجوانب التي لم يتناولها البحث الحالي ويمكن أن تكون موضوعًا لدراسات أخرى.

---

[57] القاسمي، عبد العزيز. دليل الباحث في العلوم القانونية. الطبعة الأولى. الدار البيضاء: دار الأمان، 2019. ص 109

[58] Carbonnier, Jean. Sociologie juridique. 19e éd. Paris: PUF, 2004. Cornu, Gérard. Introduction au vocabulaire juridique. 10e éd. Paris: PUF, 2020. P 94

المطلب 06 : قائمة الملاحق

تأتي قائمة الملاحق بعد الخاتمة وقبل قائمة المراجع. تتضمن الملاحق أي مواد إضافية ذات صلة بالبحث ولكن لا يمكن إدراجها في المتن الرئيسي دون مقاطعة تسلسل الأفكار. يمكن أن تشمل الملاحق:

- الاستبيانات أو أدوات جمع البيانات.
- الصور أو الرسوم البيانية الكبيرة.
- الوثائق الرسمية أو النصوص القانونية.
- الجداول التفصيلية للبيانات.

يجب أن ترقم الملاحق أبجديًا (ملحق أ، ملحق ب، إلخ) أو رقميًا (ملحق 1، ملحق 2، إلخ)، ويجب الإشارة إليها في المتن الرئيسي عند الحاجة.

المطلب 07 : قائمة المراجع والمصادر وكيفية ترتيبها

تعتبر قائمة المراجع والمصادر من أهم عناصر المذكرة، حيث توثق جميع المصادر التي تم الاستعانة بها في إعداد البحث. يجب أن تكون القائمة شاملة ودقيقة، وتتبع نظام توثيق موحد (مثل ***APA***، ***MLA***، ***Chicago***، أو نظام الجامعة). يتم ترتيب المراجع عادة أبجديًا حسب اسم المؤلف الأول، وتتضمن معلومات مثل:

- اسم المؤلف (أو المؤلفين).
- سنة النشر.
- عنوان المصدر (كتاب، مقال، رسالة علمية، موقع إلكتروني)
- اسم الناشر أو المجلة أو الجامعة.
- مكان النشر.
- أرقام الصفحات (للمقالات أو الفصول)
- تاريخ الدخول ورابط الموقع (للمصادر الإلكترونية)

المطلب 08 : فهرس المحتويات

يأتي فهرس المحتويات في بداية المذكرة بعد صفحة الشكر والتقدير وقبل المقدمة. أو بعد قائمة المراجع و المصادر وقبل الملخص باللغات لأجنبية ، وهذا ما هو معتمد في دراسات العلم القانونية والإدارية – كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تلمسان - يوضح الفهرس الهيكل التنظيمي للمذكرة، حيث يسرد جميع العناوين الرئيسية والفرعية مع أرقام الصفحات المقابلة لها. يجب أن يكون الفهرس دقيقًا وواضحًا، ويعكس الترقيم والتسلسل الموجود في المتن. يساعد الفهرس القارئ على التنقل بسهولة داخل المذكرة والعثور على الأجزاء التي تهمه[59].

المطلب 09 : الملخص باللغات الأجنبية

يأتي الملخص باللغات الأجنبية (عادة الإنجليزية أو الفرنسية) في نهاية المذكرة بعد فهرس المحتويات. يهدف الملخص إلى تقديم فكرة موجزة عن البحث للقراء الذين لا يتحدثون اللغة الأصلية للمذكرة. يجب أن يكون الملخص شاملاً ويغطي جميع جوانب البحث الرئيسية، بما في ذلك:

- موضوع البحث.
- أهداف البحث.
- المنهجية المتبعة.
- أهم النتائج المتوصل إليها.
- أهم التوصيات.

يجب أن يكون الملخص مكتوبًا بلغة واضحة وموجزة، ولا يتجاوز عادة صفحة واحدة. يجب أن يكون الملخص ترجمة دقيقة للملخص العربي، مع الحرص على استخدام المصطلحات العلمية الصحيحة في اللغة الأجنبية[60].

---

[59] Morin, Jean-Hugues, et Antoine Jeammaud. La dissertation juridique. 5e éd. Paris: Montchrestien, 2013. P 65

[60] Frydman, Benoît. Méthodologie du droit et des sciences du droit. 2e éd. Bruxelles: Larcier, 2011. P75

من هنا نقول أن مذكرة التخرج تتطلب جهدًا كبيرًا في البحث والتحليل والكتابة، كما تتطلب اهتمامًا خاصًا بالتنظيم والشكل. إن الالتزام بالعناصر المذكورة أعلاه وإعداد كل جزء بعناية يضمن تقديم مذكرة تخرج ذات جودة عالية تعكس الكفاءة العلمية للطالب وقدرته على إنجاز عمل بحثي متكامل. إن فهم هذه العناصر وكيفية ترابطها يساعد الطالب على بناء مذكرة قوية ومنظمة، تساهم في إثراء المعرفة في مجال تخصصه.

المبحث 09 : التحضير للمناقشة العلمية وتجاوزها بنجاح

تُعد مناقشة الرسالة العلمية (ماستر أو دكتوراه) محطة فارقة في مسيرة الباحث الأكاديمية، فهي تتويج لسنوات من الجهد البحثي الدؤوب، وبوابة نحو الحصول على الدرجة العلمية المنشودة. يمثل هذا اليوم تحديًا وفرصة في آن واحد؛ تحديًا يتطلب استعدادًا شاملاً على المستويات العلمية والنفسية والتواصلية، وفرصة لإبراز قيمة البحث وأهميته والدفاع عن نتائجه أمام لجنة من الخبراء المتخصصين.

يهدف هذا الدليل إلى تقديم خارطة طريق متكاملة وشاملة لمساعدة الباحثين في الاستعداد الأمثل لهذه المرحلة الحاسمة، بدءًا من التحضيرات الأولية، مرورًا بإعداد العرض التقديمي الفعال، وفنون التعامل مع لجنة المناقشة، وكيفية الرد على الملاحظات والاستفادة منها، وصولًا إلى إجراء التعديلات النهائية بعد المناقشة. نأمل أن يساهم هذا الدليل في تعزيز ثقة الباحث وتزويده بالاستراتيجيات والأدوات اللازمة لتجاوز هذه التجربة بنجاح وتميز.

المطلب 01 : التحضير العام لمناقشة الرسالة العلمية

يُعد التحضير الجيد لمناقشة الرسالة العلمية، سواء كانت ماستر أو الماجستير أو الدكتوراه، خطوة حاسمة نحو تتويج سنوات من البحث والدراسة. تختلف إجراءات المناقشة من جامعة لأخرى وحتى بين الكليات داخل الجامعة الواحدة، فبعضها يسمح للمشرف بالحضور والمشاركة، والبعض الآخر لا يسمح بذلك. ومع ذلك، يظل الهدف الأساسي للمناقشة هو تقييم مدى فهم الطالب لمجال بحثه وعمق معرفته به، بالإضافة إلى قدرته على إبراز أهمية دراسته ومساهمتها في إثراء المعرفة العلمية القائمة في التخصص.

لضمان استعداد مثالي، يُنصح بالبدء في التحضير قبل موعد المناقشة بوقت كافٍ. يمكن للمشرف الأكاديمي، بخبرته السابقة في مناقشات طلاب آخرين، أن يقدم توجيهات واقتراحات قيمة للغاية. من الضروري أيضًا مراجعة متطلبات الكلية أو القسم بخصوص إجراءات المناقشة، فقد يُطلب منك إعداد عرض تقديمي موجز (لا يتجاوز 10 دقائق عادةً) لتذكير اللجنة بموضوع الدراسة

ومنهجيتها ونتائجها الرئيسية، حتى لو لم يكن هذا العرض جزءًا من التقييم الرسمي. الأهم من ذلك هو الحفاظ على هدوء الأعصاب والثقة بالنفس، مع التوكل على الله.

تتضمن المراجعة الفعالة قراءة الرسالة بتمعن، ليس بهدف الحفظ، بل لاستذكار كافة الأجزاء والتفاصيل، وفهم الطرق والمنهجيات التي اتبعتها لتحقيق أهداف البحث. من الضروري إحضار نسخة مطبوعة من الرسالة يوم المناقشة، فقد تحتاج للرجوع إليها لتوضيح نقاط معينة أو الإجابة على أسئلة محددة توجهها اللجنة.

أما عن طبيعة الأسئلة المتوقعة، فلا يمكن التنبؤ بها بشكل دقيق، إذ تختلف باختلاف الموضوع والتخصص ووجهات نظر أعضاء اللجنة. ومع ذلك، هناك محاور رئيسية غالبًا ما تكون محل تساؤل، ويجب الاستعداد للإجابة عليها بثقة ووضوح. تشمل هذه المحاور استراتيجية البحث المتبعة وأسباب اختيارها، طرق جمع البيانات ومبررات استخدامها، تفاصيل عينة البحث وكيفية اختيارها، كيفية صياغة أسئلة الاستبيانات أو المقابلات (إن وجدت)، القيود والمشاكل التي واجهت الدراسة وكيف يمكن تجنبها مستقبلاً، أسباب التركيز على عناصر معينة دون غيرها في البحث، تفاصيل تحليل البيانات وكيفية الوصول إلى الاستنتاجات، الإجراءات المتخذة للحد من أي تحيز محتمل في جمع البيانات أو اختيار العينة، والبدائل المنهجية التي كان يمكن اتباعها. قد تُسأل أيضًا عن الأثر العلمي لنتائج دراستك، الاكتشافات الجديدة أو الاستنتاجات المخالفة للمتعارف عليه، أهم ما تعلمته خلال رحلة البحث، الجوانب التي كنت تود استكشافها لو توفر المزيد من الوقت أو الموارد، وأي تحسينات قد تجريها لو أُتيحت لك فرصة إعادة الدراسة.[61]

في يوم المناقشة نفسه، يُفضل الاستعداد مبكرًا حاول الوصول إلى مكان المناقشة قبل الموعد بوقت كافٍ لترتيب أمورك وتهيئة نفسك نفسيًا. لا تنسَ اصطحاب نسختك من الرسالة، بالإضافة إلى أوراق وأقلام لتدوين الملاحظات. قبل الدخول إلى قاعة المناقشة، استعن بذكر الله لتهدئة النفس وزيادة التركيز.

[61] Miaille Michel, Introduction critique au droit, 10e édition, PUF – Presses Universitaires de France, France, 2004, P 95

المطلب 02 : إعداد العرض الشفهي الفعال

يُعد العرض الشفهي المصاحب لمناقشة الرسالة العلمية جزءًا لا يتجزأ من عملية التقييم، فهو الوسيلة المرئية التي تُمكن الباحث من عرض خلاصة جهده البحثي بطريقة منظمة وجذابة أمام لجنة المناقشة. يتطلب إعداد عرض تقديمي احترافي تخطيطًا دقيقًا وتصميمًا مدروسًا ومهارات إلقاء فعالة لضمان إيصال الأفكار بوضوح وإقناع.

تبدأ عملية الإعداد بتحديد الهدف الأساسي من العرض، وهو في سياق المناقشة، استعراض أهم محاور الرسالة ومنهجيتها ونتائجها وتوصياتها بشكل موجز ومقنع. كذلك، يجب فهم طبيعة الجمهور المستهدف، وهم أعضاء لجنة المناقشة، مع الأخذ في الاعتبار خلفياتهم العلمية وتخصصاتهم الدقيقة، مما يساعد في تحديد مستوى التفاصيل واللغة المناسبة. يلي ذلك بناء هيكل منطقي للعرض، يبدأ **بمقدمة تجذب الانتباه وتوضح مشكلة** البحث **وأهميته وأهدافه**، ثم ينتقل إلى **المحتوى الأساسي** الذي يستعرض بإيجاز الإطار النظري والدراسات السابقة، والمنهجية المتبعة (بما في ذلك العينة والأدوات)، وأبرز **النتائج ومناقشتها**، وأخيرًا خاتمة تلخص أهم **الاستنتاجات والتوصيات والمساهمات العلمية** للبحث.

عند تصميم الشرائح، يُفضل اختيار قالب بسيط واحترافي لا يطغى على المحتوى. يجب استخدام الألوان والخطوط بذكاء؛ ألوان هادئة ومتناسقة (مثل درجات الأزرق أو الرمادي) وخطوط واضحة وسهلة القراءة (مثل Arial أو Calibri) بحجم مناسب تضمن الوضوح.

والقاعدة الذهبية هي تقليل النصوص قدر الإمكان، والاعتماد على النقاط الرئيسية والكلمات المفتاحية بدلًا من الجمل الطويلة والفقرات المكتظة. يجب أن تكون الشرائح بمثابة دعم بصري للمقدم وليس نصًا يُقرأ حرفيًا. يُنصح بشدة باستخدام العناصر البصرية مثل الصور عالية الجودة، والرسوم البيانية الواضحة (كالرسوم البيانية الخطية أو الدائرية أو الأعمدة) والجداول المختصرة لتوضيح البيانات والنتائج المعقدة بطريقة سهلة الفهم. يمكن أيضًا تضمين

عناصر تفاعلية بسيطة إذا سمح الوقت والسياق، ولكن يجب تجنب المبالغة التي قد تشتت الانتباه.[62]

أما الإلقاء، فيتطلب تدربيًا جيدًا ومسبقًا. يُنصح بالتمرن على العرض عدة مرات، ربما أمام زملاء أو مشرفين للحصول على ملاحظات بناءة، أو حتى تسجيل الأداء بالفيديو لمراجعة لغة الجسد ونبرة الصوت والإيقاع. أثناء العرض الفعلي، يُعد التواصل البصري المباشر مع أعضاء اللجنة أمرًا بالغ الأهمية لبناء الثقة والحفاظ على انتباههم، بدلًا من التركيز المستمر على الشاشة أو الأوراق. يجب استخدام لغة الجسد بفعالية، كالوقوف بثقة واستخدام إيماءات اليد لدعم النقاط المهمة، مع تجنب الحركات المشتتة. التحكم في نبرة الصوت والإيقاع ضروري أيضًا؛ يجب التحدث بوضوح وصوت مسموع، مع تغيير النبرة والإيقاع لتجنب الرتابة والتأكيد على النقاط الرئيسية. الالتزام بالوقت المخصص للعرض (غالبًا ما يكون بين 15-25 دقيقة) أمر حاسم، ويجب التدرب على ذلك مسبقًا. أخيرًا، يجب الاستعداد للأسئلة بثقة، والاستماع جيدًا للسؤال قبل الإجابة بوضوح وإيجاز، وعدم التردد في طلب إعادة السؤال أو الاعتراف بعدم معرفة الإجابة في حال كان السؤال خارج نطاق البحث تمامًا.

من الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها: الشرائح المكتظة بالنصوص، التصميم الفوضوي وغير المتناسق، القراءة المباشرة من الشرائح، التحدث بسرعة زائدة أو ببطء شديد، تجاوز الوقت المحدد، وعدم التدرب الكافي.[63]

المطلب 03 : فن التعامل مع لجنة المناقشة

تُعد جلسة المناقشة تتويجًا لجهود الباحث، ولكنها أيضًا موقف يتطلب مهارات تواصل عالية وقدرة على التعامل مع الضغط والتفاعل الإيجابي مع أعضاء لجنة المناقشة. إن الهدف ليس

[62] Aubert Jean-Luc, Introduction au droit, 13e édition, LGDJ (Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence) , France, 2018, P 121

[63] Denquin Jean-Marie , Méthodologie juridique, 3e édition, Dalloz, France, 2015, P 108

مجرد الدفاع عن البحث، بل هو حوار علمي بنّاء يهدف إلى تقييم العمل وإثرائه. يتطلب النجاح في هذا الحوار استعدادًا نفسيًا وعمليًا، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات تواصل فعالة.

يبدأ الاستعداد بفهم طبيعة الموقف وأهدافه. المناقشة ليست اختبارًا تعجيزيًا، بل فرصة لإظهار **مدى تمكن الباحث من موضوعه وقدرته على التفكير النقدي**. من المهم الاستعانة بخبرات الأساتذة والمشرفين والباحثين السابقين الذين مروا بنفس التجربة، فلديهم نصائح قيمة حول طبيعة الأسئلة المتوقعة وكيفية التعامل مع مختلف أنواع المناقشين. يمكن أيضًا البحث عن توجهات أعضاء اللجنة الفكرية واهتماماتهم البحثية، إن أمكن، لفهم وجهات نظرهم المحتملة. حضور مناقشات أخرى أو مشاهدة تسجيلات لها (خاصة من نفس الجامعة أو القسم) يساعد في التعرف على الأجواء العامة وطبيعة الأسئلة والإجراءات المتبعة.

أثناء المناقشة نفسها، تعتبر الثقة بالنفس والهدوء والثبات الانفعالي عوامل حاسمة. يُنصح بالوصول مبكرًا إلى قاعة المناقشة لكسر حاجز الرهبة والتعود على المكان. يجب أن يكون الباحث مستعدًا نفسيًا لتقبل النقد والملاحظات بروح علمية، وأن يتجنب اتخاذ موقف دفاعي أو شخصي. التواضع في الرد والابتعاد عن "الأنا الذاتية" يترك انطباعًا إيجابيًا لدى اللجنة. الاستماع الجيد والفعال لكل سؤال أو ملاحظة هو المفتاح؛ يجب فهم المقصد تمامًا قبل الشروع في الإجابة. لا تتردد في طلب إعادة السؤال أو توضيحه إذا لم يكن مفهومًا. يمكن الاستعانة بورقة وقلم لتدوين النقاط الرئيسية للسؤال قبل صياغة الإجابة.

تتطلب الإجابة على الأسئلة وضوحًا وإيجازًا ودقة علمية، مع دعم الإجابات بالأدلة من البحث أو المراجع الموثوقة. في حال توجيه سؤال لا يعرف الباحث إجابته، من الأفضل الاعتراف بذلك بصدق وأدب، بدلًا من محاولة التخمين أو تقديم إجابة غير دقيقة. يمكن القول ببساطة: "**هذه نقطة مهمة لم أتطرق إليها بهذا التفصيل في بحثي، وسأبحث عنها لاحقًا**".

قد يلجأ بعض المناقشين أحيانًا إلى طرح أسئلة تبدو استفزازية أو نقدية بشكل حاد، وقد يكون ذلك بقصد اختبار ثبات الباحث وقدرته على التعامل مع الضغط. في مثل هذه المواقف، من الضروري الحفاظ على الهدوء والاتزان، وتجنب الانفعال أو الدخول في جدال. يمكن التعامل مع هذه المواقف بذكاء، مثل **شكر المناقش على الملاحظة، وإعادة صياغة السؤال للتأكد من الفهم،**

ثم تقديم إجابة علمية وموضوعية، أو تغيير مجرى الحديث بلباقة إذا كان السؤال يهدف للاستفزاز فقط. الابتسامة الهادئة والتعامل باحترام دائمًا ما يكون له **أثر إيجابي**.[64]

تذكر دائمًا أن الهدف هو الحوار العلمي البنّاء وإثبات جدارة البحث، وليس الدخول في صراعات شخصية. إن إظهار الاحترام والتقدير لخبرة أعضاء اللجنة، مع الحفاظ على الثقة بالعمل المنجز، هو أفضل استراتيجية للتعامل معهم بفعالية.

المطلب 04 : الرد على الملاحظات والاستفادة منها

تُعد الملاحظات والأسئلة التي تطرحها لجنة المناقشة جزءًا لا يتجزأ من العملية العلمية، وهي ليست مجرد تقييم، بل فرصة ثمينة للباحث لتطوير فهمه لعمله وتجويده. إن التعامل الفعال مع هذه الملاحظات يعكس نضج الباحث العلمي وقدرته على الحوار البنّاء والاستفادة من الخبرات المختلفة. يتطلب ذلك مهارات في الاستماع النشط، والرد المدروس، والنظرة الإيجابية للنقد.

أولى خطوات التعامل الفعال تبدأ أثناء تلقي الملاحظات نفسها. يجب على الباحث الإنصات بعناية فائقة لكل كلمة يقولها أعضاء اللجنة، مع التركيز على فهم جوهر الملاحظة أو السؤال. من الضروري تدوين الملاحظات بشكل منظم ومفصل أثناء حديث المناقشين، فهذا لا يساعد فقط على تذكر النقاط لاحقًا، بل يظهر أيضًا اهتمام الباحث وجديته في التعامل مع التقييم. يُنصح بالحفاظ على الهدوء والاتزان، حتى لو كانت الملاحظات قاسية أو بدت غير منصفة في الوهلة الأولى. يجب تجنب مقاطعة المناقش أو إظهار علامات الانزعاج أو الدفاعية. التواصل البصري الهادئ وإيماءات الرأس التي تدل على المتابعة تترك انطباعًا إيجابيًا.[65]

عندما يحين وقت الرد، **يُفضل البدء بشكر المناقش** على ملاحظاته القيمة، فهذا يظهر التقدير والاحترام لجهده ووقته. قبل الشروع في الإجابة، لا تتردد في طلب التوضيح إذا كان السؤال

---

[64] الغنيمي محمد مصطفى. البحث العلمي: قواعده ومناهجه. الطبعة الثانية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002. ص105

[65] الفتلاوي جليل إبراهيم. منهجية البحث العلمي وكتابته. الطبعة الأولى. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016.ص19

أو الملاحظة غير واضح تمامًا، **فالفهم الدقيق هو أساس الرد السليم**. يمكن القول مثلاً: "شكرًا جزيلاً على هذه الملاحظة الهامة، هل تقصدون تحديدًا الجانب المتعلق بـ.....؟" أو "حتى أتأكد من فهمي الصحيح، هل يمكن إعادة صياغة السؤال؟". أخذ لحظة للتفكير قبل الإجابة يساعد على تنظيم الأفكار وتقديم رد متوازن ومدروس.

يجب أن يكون الرد **علميًا وموضوعيًا، مدعومًا بالأدلة من البحث أو المراجع الموثوقة**. ينبغي تجنب الجدل العقيم أو محاولة فرض الرأي بالقوة. إذا كنت تتفق مع الملاحظة، أقر بذلك بوضوح واشرح كيف يمكن أن تُثري هذه الملاحظة البحث أو كيف سيتم أخذها في الاعتبار في التعديلات المستقبلية. إذا كنت تتفق جزئيًا، وضح الجوانب التي تتفق معها والأسباب، ثم اشرح وجهة نظرك المختلفة في الجوانب الأخرى مع تقديم المبررات العلمية. أما إذا كنت تختلف كليًا مع الملاحظة، فيجب تقديم الاختلاف بأدب واحترام، مع عرض الأدلة والحجج العلمية القوية التي تدعم موقفك، دون عناد أو مماحكة. الهدف هو إقناع اللجنة بوجهة نظرك بناءً على أسس علمية، وليس الانتصار في نقاش. في جميع الأحوال، يجب أن تكون الردود متوازنة وموجزة قدر الإمكان، مع التركيز على النقاط الجوهرية.

إن الاستفادة الحقيقية من الملاحظات تمتد إلى ما بعد جلسة المناقشة. يجب مراجعة جميع الملاحظات المدونة بعناية، ومناقشتها مع المشرف، وتقييم مدى وجاهتها وكيفية تأثيرها على البحث. تُعتبر هذه الملاحظات خارطة طريق قيمة لإجراء التعديلات اللازمة وتجويد الرسالة قبل إيداعها النهائي. إن النظر إلى ملاحظات اللجنة كفرصة للتعلم والتطوير هو السمة الأساسية للباحث الناجح.

المطلب 05 : التعديلات بعد المناقشة

تُعد مرحلة ما بعد المناقشة النهائية خطوة حاسمة لاستكمال متطلبات الحصول على الدرجة العلمية، وتتمثل بشكل أساسي في إجراء التعديلات التي أوصت بها لجنة المناقشة. غالبًا ما تمنح القوانين الداخلية الجامعية الطالب فترة زمنية محددة (تختلف من جامعة لأخرى، وقد

تكون شهرًا أو أكثر) لإنجاز هذه التعديلات، تبدأ من تاريخ المناقشة. إن التعامل الجاد والدقيق مع هذه المرحلة يعكس التزام الباحث وحرصه على تقديم عمل علمي متكامل ورصين.

تبدأ العملية بمراجعة دقيقة لجميع الملاحظات التي تم تدوينها أثناء المناقشة، بالإضافة إلى أي تقارير رسمية قد تقدمها اللجنة. من الضروري فهم كل ملاحظة بشكل واضح وتصنيفها حسب نوعها (تعديلات جوهرية، تعديلات شكلية، إضافات، حذف، إعادة صياغة، تصويبات لغوية، إلخ). الخطوة التالية هي مناقشة هذه الملاحظات مع المشرف الأكاديمي، فهو الشخص الأقدر على توجيه الطالب ومساعدته في فهم متطلبات اللجنة ووضع خطة عمل لتنفيذ التعديلات المطلوبة بفعالية.[66]

عند تنفيذ التعديلات، يجب على الباحث التعامل مع كل ملاحظة بعناية فائقة. يُفضل إنشاء جدول أو قائمة بالملاحظات وتتبع كيفية معالجة كل منها في متن الرسالة. يجب أن تكون التعديلات واضحة ومحددة، مع الإشارة إلى الصفحات أو الفقرات التي تم تعديلها. في بعض الأحيان، قد تطلب بعض اللجان أو المشرفين تقريرًا موجزًا يوضح التعديلات التي تم إجراؤها وكيف استجاب الباحث لملاحظات اللجنة. الشفافية والوضوح في توثيق التعديلات أمر ضروري.[67]

بعد الانتهاء من إجراء كافة التعديلات المطلوبة، يجب مراجعة النسخة المعدلة بدقة من قبل الباحث والمشرف للتأكد من خلوها من الأخطاء وتلبية جميع متطلبات اللجنة. الخطوة الإجرائية التالية غالبًا ما تتضمن الحصول على موافقة المشرف وأعضاء لجنة المناقشة على النسخة المعدلة. قد يتطلب ذلك تسليم نسخ معدلة للمشرف ولأعضاء اللجنة، والحصول على توقيعاتهم على نماذج رسمية تفيد بإتمام التعديلات المطلوبة وفقًا لتوصياتهم. يجب الالتزام بالإجراءات الإدارية المحددة من قبل القسم أو الكلية أو عمادة الدراسات العليا بخصوص هذه الموافقات.[68]

---

[66] Guinchard Serge, Debard Thierry , Méthodologie du droit, 7e édition, Dalloz, France, 2020, P 102

[67] Aubert Jean-Luc, Introduction au droit, 13e édition, LGDJ (Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence) , France, 2018, P 121

[68] Denquin Jean-Marie , Méthodologie juridique, 3e édition, Dalloz, France, 2015, P 108

أخيرًا، بعد الحصول على جميع الموافقات اللازمة، يتم تسليم النسخة النهائية المعدلة والمنقحة (بالعدد المطلوب وبالشكل المحدد في قوانين الجامعة، سواء كانت ورقية أو إلكترونية أو كليهما) إلى الجهات المعنية (مثل مكتبة الكلية، مكتبة الجامعة، عمادة الدراسات العليا) لاستكمال إجراءات منح الدرجة العلمية. من المهم الالتزام بالمهلة الزمنية المحددة لإجراء التعديلات وتسليم النسخة النهائية لتجنب أي تأخير في استكمال متطلبات التخرج.

نأمل أن يكون هذا الدليل قد قدم رؤية شاملة ومفيدة حول كيفية الاستعداد لمناقشة رسالة العلمية وتجاوزها بنجاح. تذكر أن المناقشة ليست مجرد اختبار، بل هي فرصة لعرض ثمرة جهدك العلمي والتفاعل مع خبراء في مجالك. بالتحضير الجيد، والثقة بالنفس، والتعامل الإيجابي مع الملاحظات، يمكنك تحويل هذه التجربة إلى محطة نجاح مميزة في مسيرتك الأكاديمية. نتمنى كل التوفيق في مناقشات وفي المسيرة العلمية المستقبلية لكل باحث.

المبحث 10 : منهجية البحوث المصغرة المتخصصة

المطلب 01 : منهجية التعليق على النصوص القانونية

لا يخفى على أحد منكم أن القدرة على تحليل النصوص القانونية وفهمها وتفسيرها وتقييمها هي جوهر العمل القانوني، سواء كنتم قضاة المستقبل، أو محامين، أو باحثين، أو مستشارين قانونيين.

التعليق على النص القانوني **ليس مجرد إعادة صياغة أو تلخيص لمحتواه**، بل هو عملية فكرية وعلمية معمقة تتطلب منكم توظيف معارفكم النظرية ومهاراتكم التحليلية والنقدية. إنه بمثابة تشريح دقيق للنص لاستكشاف طبقاته المتعددة، وفهم سياقاته المختلفة، وتقدير قيمته وأثره في المنظومة القانونية والمجتمع[69].

في هذه المحاضرة، سنسعى معاً إلى استكشاف الخطوات المنهجية المتبعة في التعليق على النصوص القانونية بشكل عام، ثم سنتعمق في خصوصيات هذه المنهجية في سياق النظام القانوني الجزائري، وأخيراً، سنقوم بتطبيق هذه المنهجية بشكل عملي من خلال مثال تطبيقي على نص من القانون المدني الجزائري. الهدف هو تزويدكم بالأدوات اللازمة للتعامل مع النصوص القانونية بكفاءة واقتدار[70].

الفرع 01 : الأول: المنهجية العامة للتعليق على النصوص القانونية

تعتمد منهجية التعليق على مجموعة من الخطوات المنظمة التي تضمن الوصول إلى تحليل شامل وموضوعي للنص القانوني. تختلف هذه الخطوات قليلاً بين المدارس القانونية المختلفة، لكنها تتفق في جوهرها على ضرورة المرور بمراحل أساسية تشمل التحضير والتحليل والتحرير[71].

---

[69] بوجلال أحمد، المرجع السابق، ص 123

[70] الكبيسي سعد شريف، المرجع السابق، ص 421

[71] زكي محمد جمال الدين، المرجع السابق، ص 126

بناءً على المصادر الأكاديمية العامة، يمكن تلخيص الخطوات المنهجية للتعليق على النصوص القانونية فيما يلي:

أولاً: المرحلة التحضيرية (القراءة والفهم الأولي)

1. **القراءة المتأنية للنص**: قراءة النص عدة مرات لفهم معناه الظاهري والمباشر. يجب أن تكون القراءة فاحصة ودقيقة للوقوف على كل كلمة وكل عبارة.

2. **تحديد طبيعة النص**: هل هو نص تشريعي (مادة قانونية من قانون، أمر، مرسوم)، أم نص فقهي (رأي فقيه، دراسة قانونية)، أم حكم قضائي (حكم محكمة، قرار مجلس)؟ تحديد الطبيعة يوجه عملية التحليل لاحقاً.

3. **تحديد موقع النص**: معرفة مصدر النص الرسمي (الجريدة الرسمية، المجلة القضائية، الكتاب الفقهي المعتمد)، وتاريخ صدوره أو نشره، وموقعه ضمن الهيكل العام للمصدر (الكتاب، الباب، الفصل، القسم). هذا يساعد في فهم سياق النص وأهميته.

4. **فهم المصطلحات والمفاهيم**: شرح المصطلحات القانونية الواردة في النص وتحديد دلالاتها الدقيقة في السياق القانوني. قد يتطلب الأمر الرجوع إلى قواميس قانونية متخصصة أو إلى نصوص قانونية أخرى توضح هذه المصطلحات.

ثانياً: مرحلة التحليل الشكلي (البناء الخارجي للنص)

يهدف التحليل الشكلي إلى دراسة الهيكل الخارجي للنص وكيفية صياغته، ويمكن أن يكشف عن دلالات هامة:

1. **البناء المطبعي**: ملاحظة طول النص (هل هو مادة موجزة أم مفصلة؟)، تقسيمه إلى فقرات أو بنود، استخدام علامات الترقيم، وجود عناوين فرعية. هذه العناصر الشكلية قد تعكس أهمية النص أو تنظيمه الداخلي.

2. **البناء اللغوي والنحوي**: تحليل الأسلوب اللغوي المستخدم (هل هو أسلوب مباشر وموجز أم أدبي ومفصل؟)، تقييم دقة الصياغة اللغوية والنحوية وخلوها من الغموض أو الركاكة، تحديد نوع الجمل المستخدمة (خبرية، إنشائية، شرطية) وتأثير ذلك على المعنى.

3. **البناء المنطقي**: تحديد منطق النص وتسلسل الأفكار فيه، وكيفية الربط بين أجزائه المختلفة (استخدام أدوات الربط، التدرج في عرض الأحكام). هل يتبع النص تسلسلاً زمنياً، سببياً، أم موضوعياً؟

ثالثاً: مرحلة التحليل الموضوعي (المضمون والمحتوى)

هذه هي المرحلة الجوهرية في التعليق، حيث يتم الغوص في عمق النص لفهم محتواه وأبعاده:

1. **تحديد الفكرة الرئيسية**: استخلاص الفكرة المحورية أو القاعدة الأساسية التي يدور حولها النص أو يقررها.

2. **تحديد الأفكار الفرعية**: تقسيم النص إلى أفكار أساسية أو محاور جزئية يتناولها، وشرح كل فكرة على حدة[72].

3. **شرح وتحليل المضمون**: تفسير المعاني الدقيقة والعميقة للنص، وتوضيح المفاهيم التي يطرحها. إذا كان نصاً تشريعياً، يتم شرح القاعدة القانونية التي يقررها وشروط تطبيقها وآثارها. إذا كان نصاً فقهياً أو قضائياً، يتم تحليل الحجج والأسانيد التي يعتمد عليها ومناقشتها.

4. **تحديد الإشكالية القانونية**: صياغة السؤال أو الإشكال الجوهري الذي يعالجه النص أو يثيره. ما هي المشكلة القانونية التي جاء النص ليحلها؟ أو ما هي التساؤلات التي يطرحها تطبيقه؟

5. **ربط النص بسياقه**: فهم النص لا يكتمل إلا بوضعه في سياقاته المختلفة:

[72] Martin Sophie , Op.Cit ,P41

أ. السياق القانوني: ربط النص بنصوص قانونية أخرى ذات صلة (في نفس القانون أو في قوانين أخرى، نصوص سابقة أو لاحقة)، وتحديد موقعه ضمن المنظومة القانونية ككل. هل هو نص عام أم خاص؟ هل يعد استثناءً أم يؤكد قاعدة عامة؟[73]

ب. السياق التاريخي: فهم الظروف التاريخية التي أدت إلى صدور النص أو تعديله. ما هي الأسباب التي دفعت المشرع إلى إصداره؟ هل جاء لمعالجة وضع قائم أم لاستشراف المستقبل؟

ج. السياق الاجتماعي والاقتصادي: تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للنص وتأثيراته المحتملة على الواقع. هل يعكس النص قيماً اجتماعية معينة؟ هل يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة؟

6. **المقارنة (إن أمكن)**: مقارنة النص بنصوص مشابهة في قوانين أخرى (القانون المقارن) أو في مراحل تاريخية مختلفة من تطور القانون الوطني. هذا يساعد على إبراز خصوصية النص وتقييمه بشكل أفضل.

7. **تقييم النص ونقده:** إبداء الرأي العلمي والموضوعي في النص من حيث صياغته (الوضوح، الدقة، الإيجاز) ومن حيث مضمونه (مدى تحقيقه للعدالة، الفاعلية، الملاءمة للواقع، الانسجام مع المبادئ القانونية العليا). يجب تدعيم الرأي بالحجج القانونية والواقعية، وتجنب الأحكام الانطباعية.

رابعاً: مرحلة التحرير (كتابة التعليق)

بعد الانتهاء من مراحل التحليل، تأتي مرحلة صياغة التعليق وكتابته وفق خطة منهجية واضحة. غالباً ما تُعتمد الخطة الكلاسيكية المعروفة في البحوث القانونية (مقدمة، مبحثين/مطلبين، خاتمة:

أ. **المقدمة: وتشمل العناصر التالية:**

[73] Lebrun François , Op.Cit ,P85

- تمهيد عام وموجز للموضوع الذي يندرج ضمنه النص.
- تقديم النص المراد التعليق عليه: ذكر طبيعته، مصدره الكامل، موقعه، وتاريخه.
- تحديد الفكرة العامة للنص بشكل مختصر.
- طرح الإشكالية القانونية الرئيسية التي يثيرها النص والتي سيسعى التعليق للإجابة عليها.
- الإعلان عن الخطة المتبعة في التعليق (عادة مبحثين أو مطلبين.(

ب. <u>المتن (صلب التعليق):</u>

يتم تقسيم التعليق إلى جزئين رئيسيين متوازنين (مبحثين أو مطلبين)، يتناول كل جزء جانباً محدداً من جوانب التحليل. التقسيم الشائع هو تخصيص الجزء الأول للتحليل الشكلي والمضمون العام، والجزء الثاني للتحليل المعمق والتقييم والنقد. أو يمكن تقسيم التحليل الموضوعي نفسه إلى محورين رئيسيين.

- يجب أن يكون الانتقال بين الأجزاء والفقرات سلساً ومنطقياً.
- يجب الحرص على تدعيم التحليل بالأسانيد القانونية والفقهية والقضائية كلما أمكن ذلك.
- يجب الالتزام بالموضوعية والدقة العلمية وتجنب الحشو والتكرار.

ج. <u>الخاتمة: وتشمل العناصر التالية:</u>

- تلخيص موجز لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل.
- إجابة واضحة ومباشرة ومختصرة على الإشكالية المطروحة في المقدمة.
- يمكن، إن لزم الأمر، فتح آفاق لمواضيع أخرى ذات صلة أو تقديم اقتراحات لتعديل النص أو تطوير الاجتهاد بشأنه.

الفرع 02 : خصوصية منهجية التعليق على النصوص القانونية في الجزائر

بينما تتشابه الخطوات العامة لمنهجية التعليق في مختلف النظم القانونية، فإن للمنهجية المطبقة في الجزائر خصوصياتها التي تعكس طبيعة النظام القانوني الجزائري وتوجهات التكوين الأكاديمي والمهني في كليات الحقوق الجزائرية.

استناداً إلى المصادر الأكاديمية الجزائرية، يمكن تحديد الخصوصيات التالية للمنهجية الجزائرية:

1. التركيز على الطابع المهني والتطبيقي

تتميز المنهجية الجزائرية بتركيزها الواضح على الجانب التطبيقي والمهني، بهدف إعداد الطالب لممارسة المهن القانونية المختلفة. ويظهر ذلك من خلال:

- ربط النظرية بالتطبيق: التأكيد المستمر على ضرورة ربط المعارف النظرية المكتسبة خلال المسار الدراسي بالتطبيق العملي المباشر على نصوص قانونية جزائرية واقعية.
- التركيز على فروع محددة: إيلاء اهتمام خاص لمواد القانون العام (مثل القانون الدستوري، القانون الإداري، المنازعات الإدارية، الوظيفة العامة، الصفقات العمومية)، نظراً لأهميتها في الحياة العملية لخريجي الحقوق.
- تجاوز النماذج الجاهزة: التشجيع على التفكير النقدي وتجنب الاكتفاء بالأجوبة النموذجية الجاهزة، والتركيز بدلاً من ذلك على التدريبات العملية التي تنمي مهارات التحليل والاستنتاج لدى الطالب[74].

2. تنوع أنواع النصوص القانونية محل التعليق

لا تقتصر المنهجية الجزائرية على التعليق على المواد التشريعية فقط، بل تولي اهتماماً خاصاً لتنوع النصوص القانونية التي يمكن أن تكون محلاً للتعليق، مما يعكس ثراء مصادر القانون الجزائري. وتشمل هذه النصوص:

[74] Dupuis Jean , "La méthodologie de la recherche en droit: entre rigueur et créativité" , Revue Internationale de Droit Comparé , Vol. 72, No. 3 , Paris, France , 2020 , P74

- النصوص التشريعية: بمختلف درجاتها (القانون العضوي، القانون العادي، الأمر، المرسوم التشريعي.(
- النصوص التنظيمية: الصادرة عن السلطة التنفيذية (المرسوم الرئاسي، المرسوم التنفيذي، المرسوم، القرار الوزاري أو الولائي.
- الأحكام والقرارات القضائية: الصادرة عن مختلف الجهات القضائية (أحكام المحاكم الإدارية، قرارات مجلس الدولة، قرارات محكمة التنازع، وحتى قرارات المحكمة العليا والمجالس القضائية في بعض الأحيان.

3. المنهجية المتكاملة للتعليق

تعتمد المنهجية الجزائرية على مقاربة متكاملة تجمع بين الجوانب المختلفة للمهارات القانونية:

- التكامل بين النظري والتطبيقي: تقديم الجانب النظري المتعلق بمفهوم التعليق وطرقه، يليه مباشرة الجانب التطبيقي العملي الذي يركز على التدريبات والأمثلة الواقعية.
- ملاحق تكميلية: غالباً ما تُرفق دراسة منهجية التعليق بملاحق تكميلية تتناول منهجيات أخرى وثيقة الصلة، مثل منهجية إعداد مذكرة استخلاصية(fiche d'arrêt) ، ومنهجية كتابة مقال قانوني، ومنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية التي لها خصوصيتها.

4. خطوات التعليق المعتمدة في الجزائر

تتبع المنهجية الجزائرية، بشكل عام، الخطوات الأساسية المذكورة سابقاً، ولكن مع تركيز خاص على بعض الجوانب في التطبيق العملي، مثل:

- توضيح المفهوم العام للنص وتحديد الأفكار الرئيسية بدقة.
- إيلاء أهمية لانتقاد النص وتقييمه بشكل علمي وموضوعي.
- التأكيد على ضرورة تحديد إشكالية النص وربطها بالمستندات القانونية الأخرى ذات الصلة.

- الاهتمام بتحديد المفاهيم والتعريفات المختلفة الواردة في النص.
- تشجيع الطالب على القيام بعملية المقارنة وتحديد الأسس والعناصر التي يقوم عليها النص.

5. الاهتمام بالسياق القانوني الجزائري

تولي المنهجية الجزائرية أهمية قصوى للسياق القانوني المحلي، ويتجلى ذلك في:

- ربط النص بالمنظومة القانونية الجزائرية: تحليل النص في ضوء القوانين والتشريعات الجزائرية الأخرى السارية المفعول.
- الإشارة إلى التطور التاريخي: تتبع التطور التاريخي للتشريع الجزائري في المجال الذي يعالجه النص.
- مراعاة خصوصية المصطلحات: الانتباه إلى خصوصية المصطلحات القانونية المستخدمة في التشريع الجزائري ودلالاتها الخاصة.
- الاستشهاد بالاجتهاد القضائي الجزائري: تدعيم التحليل بالاجتهادات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع في الجزائر، كلما كان ذلك ممكناً وذا صلة.

6. التركيز على الجانب العملي في التدريس

تتميز طريقة تدريس منهجية التعليق في الجامعات الجزائرية بالتركيز على الجانب العملي، من خلال:

- تقديم نماذج تطبيقية: عرض نماذج عملية للتعليق على نصوص قانونية جزائرية مختارة.
- طرح أسئلة نموذجية: تدريب الطلاب من خلال طرح أسئلة نموذجية وتقديم إجابات منهجية عليها.
- الاعتماد على مراجع جزائرية: توجيه الطلاب للاعتماد على مراجع متخصصة جزائرية، مثل المؤلفات الفقهية الجزائرية وحوليات القانون والدراسات الأكاديمية المحلية (مثل

أعمال الأستاذ حسين بن الشيخ آث ملوية وغيره من الفقهاء الجزائريين في مجال المنازعة الإدارية

الفرع 03 : مثال تطبيقي - التعليق على المادة الأولى من القانون المدني الجزائري

لتوضيح كيفية تطبيق المنهجية المشروحة، سنقوم الآن بالتعليق على نص قانوني هام من القانون المدني الجزائري، وهو المادة الأولى منه.

نص المادة: المادة الأولى: "**يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها. وإذا لم يوجد نص تشريعي، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف. فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة**[75]".

المصدر: الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 1975، ص 990.

..... التعليق على النص (وفق المنهجية الجزائرية) .....

أولاً: المقدمة

تعتبر المادة الأولى من القانون المدني الجزائري حجر الزاوية في تحديد مصادر القاعدة القانونية وكيفية تطبيقها، وهي تمثل مدخلاً أساسياً لفهم المنظومة القانونية الجزائرية بأكملها. يهدف هذا التعليق إلى تحليل هذه المادة تحليلاً شكلياً وموضوعياً، وبيان أهميتها العملية في توجيه القاضي عند نظره في النزاعات المعروضة عليه، وذلك وفقاً للمنهجية المعتمدة في الدراسات القانونية الجزائرية.

[75] الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 1975

- **طبيعة النص**: النص عبارة عن مادة قانونية (نص تشريعي) وردت ضمن القانون المدني الجزائري الصادر بموجب الأمر 75-58.
- **موقع النص**: تقع هذه المادة في بداية القانون المدني، ضمن الكتاب الأول (أحكام عامة)، الباب الأول (القانون وتطبيقه)، الفصل الأول (القانون من حيث مصدره وتطبيقه). هذا الموقع الاستراتيجي في بداية التقنين المدني يعكس أهميتها التأسيسية.
- **الفكرة العامة**: تحدد المادة الأولى المصادر الرسمية للقانون التي يلتزم بها القاضي الجزائري، وترتبها ترتيباً هرمياً ملزماً، بدءاً بالتشريع كمصدر أصلي، ثم المصادر الاحتياطية المتمثلة في مبادئ الشريعة الإسلامية، فالعرف، وأخيراً مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.
- **الإشكالية القانونية**: ما هي المصادر الرسمية للقانون التي يعتمد عليها القاضي الجزائري في حكمه، وما هو الترتيب الهرمي الملزم الذي يجب عليه اتباعه عند البحث عن القاعدة القانونية واجبة التطبيق، خاصة في حالة عدم وجود نص تشريعي صريح يحكم النزاع؟
- **خطة التعليق**: لمعالجة هذه الإشكالية، سنتبع الخطة التالية:

المبحث الأول: التحليل الشكلي للمادة الأولى.

المبحث الثاني: التحليل الموضوعي للمادة الأولى.

ثانياً: المتن (صلب التعليق)

المبحث الأول: التحليل الشكلي للمادة الأولى

1. **البناء المطبعي**: تتكون المادة من ثلاث فقرات واضحة ومتمايزة. هذا التقسيم إلى فقرات يعكس تسلسلاً منطقياً في عرض المصادر القانونية وتدرجها. الفقرة الأولى تؤسس للمصدر الأصلي (التشريع)، بينما تحدد الفقرتان الثانية والثالثة المصادر الاحتياطية بشكل متدرج.
2. **البناء اللغوي والنحوي**: استخدم المشرع الجزائري لغة قانونية تتميز بالوضوح والدقة والإيجاز. نلاحظ استخدام أسلوب خبري تقريري في الفقرة الأولى ("يسري القانون...") لتأكيد القاعدة العامة. بينما استخدم الأسلوب الشرطي في الفقرتين الثانية والثالثة ("وإذا لم

يوجد... فإذا لم يوجد...") لتوضيح الحلول المتدرجة في حالة غياب المصدر الأعلى درجة. العبارات المستخدمة دقيقة ومحملة بالمعاني القانونية مثل "لفظها أو فحواها" (تشمل التفسير الحرفي والمنطقي)، "مبادئ الشريعة الإسلامية" (تمييزاً لها عن تطبيق الأحكام التفصيلية)، "العرف"، "مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة" (وهي مصادر مرنة تتطلب اجتهاداً من القاضي.

3. **البناء المنطقي**: النص منظم منطقياً بشكل هرمي تنازلي. يبدأ بالمصدر الأساسي والأعلى مرتبة وهو النص التشريعي (الفقرة الأولى)، ثم ينتقل بشكل متدرج وملزم إلى المصادر الاحتياطية بالترتيب المحدد حصراً: مبادئ الشريعة الإسلامية، ثم العرف، وأخيراً مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة (الفقرتان الثانية والثالثة). هذا الترتيب الهرمي يعكس أولويات المشرع الجزائري وإرادته في توجيه القاضي ومنعه من اللجوء إلى مصدر أدنى إلا بعد التأكد من عدم وجود حل في المصدر الأعلى.

المبحث الثاني: التحليل الموضوعي للمادة الأولى

1. تحديد الأفكار الرئيسية:

- الفكرة الأولى (الفقرة 1): أولوية التشريع كمصدر رسمي للقانون وتطبيقه بمعناه الواسع (اللفظ والفحوى)
- الفكرة الثانية (الفقرة 2): تحديد المصادر الاحتياطية الأولى بالترتيب في حالة غياب التشريع: مبادئ الشريعة الإسلامية ثم العرف.
- الفكرة الثالثة (الفقرة 3): تحديد المصدر الاحتياطي الأخير في حالة غياب المصادر السابقة: مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

2. شرح وتحليل المضمون:

- **التشريع كمصدر أصلي:** تؤكد الفقرة الأولى بشكل قاطع على أولوية النص التشريعي كمصدر مباشر ورسمي للقاعدة القانونية في الجزائر. وتلزم القاضي بتطبيق النص متى وُجد وكان منطبقاً على النزاع. ولم يقصر المشرع التطبيق على المعنى الحرفي للنص ("لفظها")، بل وسعه ليشمل المعنى المستفاد من روحه ومقصده وغايته ("فحواها")، وهذا يفتح الباب أمام

القاضي لاستخدام طرق التفسير المختلفة (التفسير الواسع، التفسير الضيق، القياس، مفهوم المخالفة) للوصول إلى حكم القانون في المسألة المعروضة.

- **مبادئ الشريعة الإسلامية:** في المرتبة الثانية، وفي حالة عدم وجود نص تشريعي يحكم المسألة، يلجأ القاضي إلى "مبادئ الشريعة الإسلامية". هذا يعكس بوضوح تأثر المشرع الجزائري بالشريعة الإسلامية كمصدر تاريخي ومادي هام للقانون، خاصة في مسائل الأحوال الشخصية التي أفرد لها قانوناً خاصاً مستمداً في معظمه من الشريعة. والمقصود هنا، كما استقر الفقه والقضاء، هو المبادئ العامة والكليات الأساسية للشريعة المتفق عليها (مثل رفع الحرج، درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، لا ضرر ولا ضرار)، وليس تفاصيل الأحكام الفقهية المختلف فيها بين المذاهب.

- **العرف:** إذا لم يجد القاضي حلاً في مبادئ الشريعة الإسلامية، فإنه ينتقل إلى المصدر التالي وهو "العرف". والعرف هو مجموعة القواعد غير المكتوبة التي تنشأ من اطراد سلوك الناس عليها في مسألة معينة مع شعورهم بإلزاميتها. ويشترط في العرف المعتبر كمصدر للقانون أن يكون عاماً (أو محلياً في نطاق تطبيقه)، قديماً (استقر العمل به)، ثابتاً (غير مضطرب)، وأن لا يكون مخالفاً للنظام العام والآداب في الجزائر. دور العرف كمصدر مباشر للقانون المدني يتضاءل في ظل التوسع التشريعي، ولكنه لا يزال يلعب دوراً في بعض المجالات (مثل المعاملات التجارية أو بعض الأعراف المحلية)

- **مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة:** في المرتبة الأخيرة، وكملاذ أخير للقاضي لضمان عدم امتناعه عن الحكم بحجة عدم وجود نص (وهو ما تحظره المادة 4 من نفس القانون)، إذا لم تسعفه المصادر السابقة، فإنه يحكم بمقتضى "مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة". وهي مجموعة المبادئ والمُثل العليا التي يستلهمها العقل السليم والضمير الإنساني لتحقيق العدل والإنصاف في حالة معينة (مثل مبدأ عدم جواز الإثراء بلا سبب، مبدأ حسن النية في التعامل). هذا المصدر يمنح القاضي سلطة تقديرية واسعة للاجتهاد وإيجاد الحل العادل، ولكنه في نفس الوقت يثير تحديات تتعلق بضمان توحيد الاجتهاد القضائي.

3. ربط النص بسياقه:

- **السياق القانوني الجزائري:** هذه المادة هي الركيزة الأساسية لنظرية المصادر في القانون الجزائري. وهي تكملها نصوص أخرى هامة مثل المادة 2 التي تنص على أن "لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل ولا يكون له أثر رجعي" (مبدأ عدم رجعية القوانين)، والمادة 4 التي تلزم القاضي بالفصل في النزاع وإلا اعتبر مرتكباً لجريمة إنكار العدالة. كما أن قانون الأسرة الجزائري (القانون 84-11 وتعديلاته) يعتبر تطبيقاً عملياً لإعطاء الأولوية لمبادئ الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية.
- **السياق التاريخي:** صدر القانون المدني عام 1975 في فترة بناء الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال. وجاء النص ليعكس توجهات تلك المرحلة التي سعت إلى بناء نظام قانوني وطني يوفق بين استلهام التجارب القانونية الحديثة (خاصة القانون المدني الفرنسي والمصري) وبين التأكيد على المكونات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية، وفي مقدمتها الإسلام والعادات والتقاليد المحلية (العرف)
- **السياق الاجتماعي والثقافي:** يعكس ترتيب المصادر، وخاصة إدراج الشريعة الإسلامية والعرف كمصادر رسمية للقانون، الطبيعة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري وارتباطه بقيمه الدينية والتقليدية.

4. تقييم النص ونقده:

- **الإيجابيات**: تتميز المادة الأولى بوضوحها في تحديد المصادر الرسمية للقانون وترتيبها الهرمي الملزم، مما يوفر إطاراً مرجعياً هاماً للقاضي ويساهم في تحقيق الأمن القانوني ويحد من سلطته التقديرية المطلقة. كما أنها تحقق توازناً بين المصادر المكتوبة (التشريع) والمصادر غير المكتوبة (الشريعة، العرف، العدالة)، مما يضمن وجود حل قانوني لكل نزاع.
- **السلبيات/التحديات:** يكمن التحدي الرئيسي في تطبيق المصادر الاحتياطية غير المقننة. فعبارات مثل "مبادئ الشريعة الإسلامية" و"مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة" تتسم بالعمومية والمرونة، مما قد يفتح الباب أمام اختلاف الاجتهادات القضائية وتضاربها في غياب تقنين دقيق لهذه المبادئ أو آلية واضحة لتوحيد الاجتهاد بشأنها. كذلك، فإن دور العرف كمصدر مباشر للقانون المدني يتضاءل بشكل كبير في الواقع العملي أمام هيمنة التشريع وتزايد وتيرة التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً: الخاتمة

في ختام هذا التعليق، نؤكد أن المادة الأولى من القانون المدني الجزائري تمثل نصاً تأسيسياً ومحورياً في النظام القانوني الجزائري. فهي تحدد بوضوح لا لبس فيه المصادر الرسمية للقانون التي يجب على القاضي الالتزام بها، وترسم له منهجية هرمية واضحة للبحث عن القاعدة القانونية واجبة التطبيق، بدءاً بالتشريع كمصدر أصلي، ثم المصادر الاحتياطية المتمثلة في مبادئ الشريعة الإسلامية، فالعرف، وصولاً إلى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

وبذلك، تجيب المادة بشكل حاسم على الإشكالية المطروحة حول مصادر القانون وترتيبها في الجزائر، مؤكدة على أولوية إرادة المشرع المتمثلة في النص التشريعي، مع فتح الباب للمصادر الأخرى لضمان اكتمال المنظومة القانونية وتجنب حالات إنكار العدالة. ويبقى التحدي الأكبر في التطبيق العملي لهذه المصادر، خاصة المصادر الاحتياطية غير المكتوبة، وضمان تفسيرها وتطبيقها بشكل يخدم العدالة ويوحد الاجتهاد القضائي قدر الإمكان.

المطلب 02 : منهجية التعليق على القرارات القضائية

يُعد التعليق على القرارات القضائية من أهم الأدوات التي تُسهم في تطوير الفقه القانوني وتعزيز فهم المبادئ القضائية. فبينما تُمثل الأحكام القضائية خلاصة النزاعات القانونية وتطبيقاً عملياً للنصوص التشريعية، يأتي دور التعليق ليُحلل هذه الأحكام، ويُقيّم مدى مطابقتها للقانون، ويُبرز نقاط القوة والضعف فيها. هذه العملية التحليلية النقدية لا تقتصر على الجانب الأكاديمي فحسب، بل تمتد لتشمل الجانب العملي، حيث تُسهم في توجيه المحامين والقضاة والباحثين القانونيين، وتُعزز من شفافية العمل القضائي.

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة شاملة حول التعليق على القرارات القضائية، مع التركيز على النظام القضائي الجزائري وتقديم مثال تطبيقي لقرار قضائي جزائري. سيتناول البحث مفهوم

التعليق وأهميته ومنهجيته، ثم يُلقي الضوء على هيكلة النظام القضائي الجزائري، ليختتم بتحليل مفصل لقرار قضائي جزائري، مُبرزاً كيفية تطبيق المنهجية التحليلية على أرض الواقع[76].

الفرع 01 : الإطار النظري للتعليق على القرارات القضائية

أولا : مفهوم التعليق على القرارات القضائية

التعليق على القرارات القضائية هو عملية تحليلية نقدية تهدف إلى تقييم مدى مطابقة الحكم للقانون والأدلة المقدمة، وتحديد نقاط قوته وضعفه. إنه ليس مجرد تلخيص للحكم، بل هو دراسة معمقة تُسلط الضوء على الجوانب القانونية، والمنطق القضائي، والآثار المترتبة على القرار. يُعد التعليق بمثابة حوار فكري بين الفقهاء والباحثين والقضاة، يُسهم في إثراء الفقه القانوني وتطويره .

ثانيا :أهمية التعليق على الأحكام القضائية

تتجلى أهمية التعليق على الأحكام القضائية في عدة جوانب رئيسية:

- **كشف الأخطاء القضائية**: يساعد التعليق على تحديد أي أخطاء قانونية أو إجرائية قد تكون وقعت في الحكم، مما يضمن تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف.
- **تكوين سوابق قضائية متماسكة:** يُساهم في بناء سوابق قضائية قوية ومتسقة، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويُوفر إرشادات للقضايا المستقبلية.
- **تحديد الثغرات التشريعية**: يُمكن من خلال التعليق تحديد الثغرات أو النقص في التشريعات القائمة، واقتراح الحلول المناسبة لتعديلها أو تطويرها.
- **زيادة الشفافية**: يُعزز من شفافية العمل القضائي، ويُمكن المواطنين من فهم أسباب الأحكام ومتابعة سير القضايا.
- **تطوير المهارات القانونية**: يُساعد المحامين والقضاة على صقل مهاراتهم في التحليل القانوني واتخاذ القرارات السليمة.

---

[76] العتيبي عبد الله بن سعد، "إشكالية المنهج في الدراسات القانونية المعاصرة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 4، 2018، ص87

- **تثقيف الرأي العام**: يُسهم في تثقيف الجمهور حول القضايا القانونية المعقدة، مما يزيد من الوعي القانوني في المجتمع.
- **تطوير القانون**: يُقدم اقتراحات لتعديل التشريعات القائمة، مما يُسهم في التطور المستمر للقانون.

ثالثا: منهج تحليل القضايا القانونية (منهجية التعليق)

يتطلب التعليق على القرارات القضائية اتباع منهجية دقيقة ومنظمة لضمان تحليل شامل وموضوعي. تتضمن هذه المنهجية الخطوات الأساسية التالية :

01- فهم الوقائع

تُعد هذه الخطوة الأساسية لفهم القضية. يجب جمع جميع المعلومات المتعلقة بالقضية، بما في ذلك **الشكوى**، **والإجابة**، **والأدلة** المقدمة من **كلا الطرفين**، وسجل المحكمة. يجب ترتيب الوقائع **زمنياً** **ومكانياً** لتكوين صورة واضحة عن مجريات الأحداث، وتحديد الأطراف المتنازعة ودور كل طرف في القضية.

02- تحديد القضية القانونية

في هذه المرحلة، يتم تحديد السؤال القانوني الرئيسي الذي تحاول المحكمة الإجابة عليه، وتحديد المطالب القانونية التي يطلبها كل طرف من المحكمة.

03-تحليل القانون المطبق

تتضمن هذه الخطوة تحديد القوانين واللوائح التي تنطبق على القضية، وتفسيرها لتحديد معاني المصطلحات القانونية، ثم تطبيق هذه القوانين على الوقائع التي تم تحديدها في المرحلة الأولى.

04- تقييم الأدلة

يجب تقييم نوعية الأدلة المقدمة من كلا الطرفين (شهادات، مستندات، أدلة مادية)، وتقييم قوة الإثبات لكل دليل على حدة، وتحديد أي الأدلة أقوى من الأخرى[77].

05- تحليل منطق القاضي

يتم تحليل الاستدلال القانوني الذي استخدمه القاضي للوصول إلى قراره، والتحقق من مدى تطبيق القاضي للقانون على الوقائع بشكل صحيح، وتقييم المبررات التي قدمها القاضي لدعم قراره.

06- مقارنة الحكم بأحكام سابقة

يُعد البحث عن أحكام سابقة مشابهة للقضية محل التحليل ومقارنة الحكم بها خطوة مهمة لتحديد مدى اتساقه مع السوابق القضائية.

07- التعليق على القرار

في هذه الخطوة النهائية، يتم تحديد نقاط القوة في الحكم (مثل وضوح الصياغة، واستخدام الأدلة بشكل صحيح، وتطبيق القانون بشكل سليم)، ونقاط الضعف (مثل الأخطاء القانونية، أو عدم كفاية الأدلة، أو عدم وضوح المنطق)، واقتراح سبل لتحسين الحكم أو تطوير القانون في هذا المجال.

رابعا . أدوات البرهنة وتحليل القضايا

يتطلب تحليل القضايا القانونية مجموعة من الأدوات والمهارات لتقييم القضية بشكل دقيق والوصول إلى استنتاجات منطقية. تشمل هذه الأدوات

- **القانون ذاته:** يشمل القوانين واللوائح والأنظمة، والأحكام الصادرة في قضايا سابقة مشابهة (السوابق القضائية)، وآراء الفقهاء والباحثين القانونيين.

[77] الخوالدة محمد عدنان، "منهجية البحث القانوني بين الأصالة والمعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 32، العدد 2، دمشق، سوريا، 2016، ص98

- **المنطق الاستنباطي والاستقرائي:** الانتقال من القاعدة العامة إلى الحالة الخاصة (الاستنباط)، والانتقال من الحالات الخاصة إلى القاعدة العامة (الاستقراء)

- **مهارات القراءة والتحليل:** قراءة النصوص القانونية بشكل نقدي، تحليل المعلومات القانونية وتنظيمها، وتقييم الحجج والوصول إلى استنتاجات منطقية.

- **أدوات البحث القانوني:** قواعد البيانات القانونية المتخصصة والمكتبات القانونية.

الفرع 02 : مثال تطبيقي لتعليق على قرار قضائي جزائري

لإضفاء الطابع العملي على هذا البحث، سنقوم بتحليل قرار قضائي صادر عن المحكمة العليا الجزائرية، وذلك باتباع المنهجية المذكورة في الإطار النظري.

أولا - عرض القرار القضائي

القرار رقم: 008946 تاريخ القرار: 16/01/2019 الموضوع: اتعاب المحامي الأطراف: الطاعن: (م. ه) / المطعون ضده: الوكيل القضائي للخزينة الكلمات الأساسية: حبس مؤقت غير مبرر- وصل- إثبات. المرجع القانوني: المادة 137 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية. المبدأ: يحق للمحبوس حبسا مؤقتا غير مبرر، استرجاع أتعاب الدفاع، بناء على الوصل المحرر من طرف المحامي.

ثانيا - تحليل القرار القضائي

01-فهم الوقائع

يتعلق القرار بقضية رفعها طاعن (م. ه) ضد الوكيل القضائي للخزينة، موضوعها استرجاع أتعاب المحامي بعد حبس مؤقت غير مبرر. هذا يعني أن الطاعن كان محبوساً احتياطياً لفترة معينة، ثم تبين لاحقاً أن هذا الحبس لم يكن مبرراً قانوناً، مما دفعه للمطالبة باسترداد المبالغ التي دفعها كمصاريف دفاع.

02-تحديد القضية القانونية

القضية القانونية الرئيسية هنا تتمحور حول حق المحبوس احتياطياً حبساً غير مبرر في استرجاع أتعاب المحامي التي دفعها للدفاع عن نفسه. السؤال القانوني هو: هل يُعد الحبس المؤقت غير المبرر سبباً كافياً لاسترداد أتعاب المحامي، وما هو السند القانوني لذلك؟

03-تحليل القانون المطبق

المرجع القانوني الأساسي للقرار هو المادة 137 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية. هذه المادة تنص على تعويض المحبوس احتياطياً في حالة الحبس غير المبرر. يجب تحليل هذه المادة لفهم نطاق تطبيقها وشروط التعويض التي تُقررها. المبدأ الذي أقرته المحكمة العليا يُشير إلى أن الوصل المحرر من طرف المحامي يُعد إثباتاً كافياً للمطالبة باسترجاع الأتعاب.

04- تقييم الأدلة

الدليل الرئيسي الذي اعتمدت عليه المحكمة في هذا القرار هو

الوصل المحرر من طرف المحامي، والذي يُعتبر دليلاً على دفع أتعاب الدفاع. هذا الوصل هو الدليل المادي الذي يُثبت المطالبة بالتعويض.

05-تحليل منطق القاضي

يستند منطق المحكمة العليا في هذا القرار إلى مبدأ تعويض المحبوس احتياطياً عن الحبس غير المبرر، وهو مبدأ مكفول بموجب المادة 137 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية. يُظهر القرار

أن المحكمة العليا تهدف إلى حماية حقوق الأفراد وضمان عدم تضررهم من إجراءات قضائية غير مبررة. كما أن اعتماد الوصل كدليل على دفع الأتعاب يُبسط إجراءات المطالبة بالتعويض.

06-مقارنة الحكم بأحكام سابقة

لم يتم ذكر أحكام سابقة محددة في هذا القرار، ولكن من المرجح أن هذا القرار يُعزز مبدأ التعويض عن الحبس المؤقت غير المبرر، ويُقدم توضيحاً بشأن كيفية إثبات أتعاب الدفاع. يُمكن البحث عن قرارات سابقة للمحكمة العليا تناولت تعويضات الحبس المؤقت غير المبرر لتحديد مدى اتساق هذا القرار مع الاجتهاد القضائي السابق.

07-التعليق على الحكم

نقاط القوة:

- **حماية حقوق الأفراد**: يُعزز القرار مبدأ حماية حقوق الأفراد من الحبس المؤقت غير المبرر، ويُمكنهم من استرداد ما تكبدوه من مصاريف دفاع.
- **وضوح المبدأ**: يُقدم القرار مبدأ واضحاً وصريحاً بشأن حق استرجاع أتعاب الدفاع في حالة الحبس غير المبرر.
- **تبسيط الإجراءات**: يُعتبر اعتماد الوصل المحرر من طرف المحامي كدليل على دفع الأتعاب تبسيطاً للإجراءات، مما يُسهل على المتضررين المطالبة بحقوقهم.

نقاط الضعف:

لم يُفصل القرار في كيفية تحديد قيمة الأتعاب في حال عدم وجود وصل أو في حال وجود نزاع حول قيمتها. قد يتطلب ذلك معايير إضافية أو إحالة إلى خبراء لتقدير الأتعاب.

الأثر القانوني:

يُشكل هذا القرار سابقة قضائية هامة في مجال تعويض المحبوسين احتياطياً عن الحبس غير المبرر، ويُعزز من حماية حقوقهم المالية. كما يُلزم الجهات القضائية بالنظر في طلبات استرجاع أتعاب الدفاع بناءً على الوصل المحرر من طرف المحامي.

التوصيات:

- يُوصى بتوضيح المعايير التي تُعتمد في **تقدير أتعاب المحامي** في حال **عدم وجود وصل** أو في حال وجود نزاع حول قيمتها، لضمان عدالة التعويض.
- يُمكن أن يُسهم هذا القرار في تشجيع المحامين على **تحرير وصول مفصلة لأتعابهم**، مما يُسهل على موكليهم المطالبة بحقوقهم في حال الحبس غير المبرر..

الفرع 03 : التحديات التي تواجه عملية التعليق

- **صعوبة الوصول إلى القرارات القضائية**: قد يواجه الباحثون صعوبة في الوصول إلى جميع القرارات القضائية، خاصة تلك الصادرة عن المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية، حيث لا تتوفر جميعها بشكل إلكتروني أو في قواعد بيانات موحدة. هذا النقص في الشفافية يُعيق عملية البحث والتحليل الشاملة.
- **نقص التكوين المتخصص**: قد لا يتوفر التكوين المتخصص الكافي في مجال منهجية التعليق على القرارات القضائية لجميع المهتمين، مما يؤثر على جودة التحليلات وعمقها.
- **التحفظ على النقد**: قد يواجه المعلقون بعض التحفظات أو الحساسية تجاه النقد البناء للقرارات القضائية، مما قد يُعيق حرية التعبير الأكاديمي والمهني.
- **غياب التوحيد المنهجي**: قد لا توجد منهجية موحدة ومعتمدة بشكل واسع للتعليق على القرارات القضائية، مما يؤدي إلى تباين في أساليب التحليل وجودة التعليقات.

يُعد التعليق على القرارات القضائية ركيزة أساسية في تطوير الفقه القانوني وتعزيز العدالة. فمن خلال التحليل النقدي للأحكام، يُمكن تحديد مدى مطابقتها للقانون، والكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، مما يُسهم في بناء نظام قضائي أكثر شفافية وفعالية. لقد أظهر هذا البحث

أن النظام القضائي الجزائري، رغم تطوره، لا يزال بحاجة إلى تعزيز آليات التعليق على القرارات القضائية، خاصة فيما يتعلق بتوفير الوصول الشامل للقرارات وتوحيد المنهجيات[78].

إن الاهتمام بالتعليق القضائي ليس مجرد رفاهية فكرية، بل هو ضرورة ملحة لضمان تطبيق القانون بشكل سليم، وحماية حقوق الأفراد، وتطوير التشريعات بما يواكب التحديات المستجدة. ومع التطور التكنولوجي، تبرز فرص جديدة لتعزيز هذه العملية، مما يُبشر بمستقبل واعد للتعليق القضائي في الجزائر.

المطلب 03 : منهجية المذكرة الاستخلاصية

المذكرة الاستخلاصية هي أحد الأعمال التي قد يكلف بها الطالب الجامعي أو المترشح لمسابقة مهنية كالقضاء أو الموظف، وتتطلب تقنيات منهجية لإعدادها. يتعامل الطالب خلال إعدادها مع عدد من الوثائق لاستخراج أهم المسائل والإشكالات القانونية والإجابة وتقديم الحلول لها.

الفرع 01 : الجانب الشكلي

تركز المذكرة الاستخلاصية كوثيقة أو مجموعة وثائق على تحليل وتسجيل ما استخلصه الطالب من مسائل وحلول. هي مجموعة وثائق تتناول فكرة أو موضوعًا معينًا، قد تكون نصًا قانونيًا، رأيًا فقهيًا، مقتطفًا من كتاب، نصًا من جريدة، أو حكمًا قضائيًا. يجب أن تحمل هذه الوثائق ارتباطًا منطقيًا من حيث الموضوع وتتمحور حول فكرة أو مجموعة أفكار، وقد تكون متناقضة في ظاهرها، ويجب على القائم بها إزالة هذا التناقض واستخلاص المسائل والإشكالات والحلول القانونية.

الفرع 02 :الجانب المنهجي

[78] . Martin Sophie , "Les défis de la rédaction juridique universitaire" , Cahiers de Droit , Université de Montréal, Canada , No. 4 , 2019 ,P41

يشير مصطلح المذكرة إلى أن الطالب بصدد إعداد بحث بمواصفات علمية، مما يجعل المذكرة الاستخلاصية شكلاً من أشكال البحث العلمي المختصر. يتعين على الطالب التعامل مع وثائق قانونية، فقهية، أو قضائية، وتحليلها،[79] واستخراج أفكارها، واستخلاص مسائلها والحلول الممكنة، استنادًا إلى خطة منهجية محكمة. المذكرة الاستخلاصية عمل علمي دقيق يشبه معالجة النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية مع تلخيصها، ويتطلب جهدًا لاستخلاص ملخص لموضوع الوثائق المعروضة، وعرض الأفكار والمسائل بتحليل علمي وافٍ وكافٍ، بعيدًا عن الإطالة أو الاختصار المخل[80].

الفرع 03: أنواع المذكرة الاستخلاصية

تحدد أنواع المذكرة الاستخلاصية بحسب مجالها:

1. المذكرة الاستخلاصية **الأكاديمية**: ترتبط بالمسار التكويني الأكاديمي للطالب الباحث في المؤسسات الجامعية، وتمكن الطالب من آلية معالجة النصوص القانونية والفقهية والأحكام والقرارات القضائية.
2. المذكرة الاستخلاصية **الرسمية**: تعدها الهيئات الرسمية داخل الدولة، مثل المذكرة الاستخلاصية القضائية التي تندرج ضمن أسئلة الاختبار الكتابي للترشح لوظيفة القضاء.
3. المذكرة الاستخلاصية **المؤسساتية**: يتم إعدادها لدراسة وضع يهم مؤسسة ما، ومعالجتها من وجهة نظر قانونية من خلال دراسة ملفات من وثائق إدارية وقانونية ترتبط بنشاط المؤسسة.

الفرع 04 : منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية

تعد صياغة المذكرة الاستخلاصية من الأعمال التطبيقية المهمة والصعبة. يتطلب الأمر فهم الموضوع من خلال الوثائق المتوفرة، ثم **الربط بين المعلومات بطريقة منهجية**، وإيجاد **الحلول**

[79] خالد حسين، "دليل الطالب في المنهجية القانونية" ، طبعة 2022 – دار الثقافة للنشر الأردن. ص 123

[80] سامي مبروك، الملخص الشامل في منهجية البحث القانوني"، طبعة 2021 – منشورات الحلبي لبنان، ص 42

المناسبة، وتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق. لإعداد المذكرة الاستخلاصية، يجب اتباع المراحل التالية[81]:

أولا . المرحلة التحضيرية

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة[82].

تتضمن هذه المرحلة قراءة الوثائق وتحليلها بعناية، وهي مقسمة إلى:

- **القراءة السريعة والأولية**: تهدف إلى استكشاف المضامين العامة للنصوص القانونية، الاجتهادات القضائية، والآراء الفقهية. يجب على الطالب تدوين جميع الأفكار الهامة التي يعثر عليها في المسودة خلال هذه القراءة، ويمكن استخدام الأقلام الملونة لتحديد النقاط الرئيسية.
- **القراءة المتأنية والأساسية**: في هذه المرحلة، يتم التركيز على التفاصيل الدقيقة، مع الأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

أ. **النصوص القانونية**: تحديد نوع النصوص القانونية ومحتواها، ومدى تطابقها أو تناقضها. يجب تسطير الكلمات المهمة واستخدام الأقلام الملونة لتوضيح النصوص المتناقضة والمتوافقة.

ب. **الاجتهادات القضائية**: ملاحظة نوع الاجتهادات (مثل محكمة عليا أو قرار مجلس) ومدى توافقها أو تباينها، والأسس التي تم بناء عليها القضاء في تطبيق النصوص.

ج. **الآراء الفقهية**: ملاحظة التباين أو التسلسل في الآراء الفقهية وتوضيح أي تباين إن وجد.

---

[81] أحمد أبو الوفا، كيف تكتب بحثًا أو مذكرة قانونية؟"، متاح على موقع مكتبة الإسكندرية الإلكترونية. ص 25

[82] يوسف القاسم، أساسيات المنهجية القانونية – ملخصات وتطبيقات"، طبعة 2020 – دار النهضة العربية مصر، ص 132

د. **المقارنة الشاملة**: إجراء مقارنة شاملة لمدى التوافق والتباين بين الوثائق في مجملها (قرارات قضائية، نصوص قانونية، آراء فقهية)، وتحديد أي من هذه الفئات تشذ عن القواعد العامة.

ثانيا . مرحلة التحرير والتدوين

تتضمن هذه المرحلة تحويل الملاحظات الأولية إلى مذكرة استخلاصية متكاملة، وهي مقسمة إلى:

أ. **مرحلة التدوين في الأوراق المسودة**: يتم تلخيص الملاحظات على شكل نقاط، مع التركيز على:

- توافق أو تعارض النصوص القانونية مع بعضها البعض ودرجة تكرار ذلك.
- استقرار القرارات القضائية للمحكمة العليا فيما يتعلق بموضوع الملف، وتوضيح أي تباين في حالة عدم الاستقرار.
- تباين أو تسلسل الآراء الفقهية وتوضيح التباين إن وجد.
- مقارنة شاملة تشمل التوافق والتباين في الملف بأكمله وتنوعه بين القرارات والنصوص القانونية والآراء الفقهية لتحديد أي من الثلاث فئات تشذ عن القواعد العامة.

ب. **مرحلة الإجابة النهائية على الورقة الرسمية**: يجب على المترشح الالتزام بالألفاظ والعبارات والمصطلحات القانونية المناسبة. يعتمد تقييم الطالب هنا على منهجيته في الإجابة وتوافقها مع توظيف المصطلحات القانونية.

ثالثا . هيكل المذكرة الاستخلاصية

- **المقدمة**: يجب أن تكون قصيرة وتتعلق فقط بتعريف للوثائق، أي تقديم الموضوع عن طريق محتوى الوثائق المختلفة، ثم التمهيد للموضوع الرئيسي.
- **تحرير الخطة**: يجب أن تكون الخطة منطقية وتعالج الوثائق معالجة منطقية وتسلسلية.

- **الموضوع (المتن):** يجب ألا يخصص مطلب لكل وثيقة، بل يجب التركيز على الأفكار المعالجة. لا حرج في تحليل وثيقتين أو أكثر في مطلب واحد. يجب الإشارة أثناء التحليل إلى الوثيقة محل التعليق (مثلاً: وفقًا لرأي الأستاذ فلان في مقاله كذا والمرفق في الصفحة كذا.
- **الخاتمة**: لا تتكون من نتائج أو توصيات كما في البحوث الأكاديمية العادية، إنما هي عبارة عن حل قانوني للإشكالية محل الاستشارة، تكون في شكل خلاصة للمعلومات التي تحصل عليها الطالب من الوثائق، مع الاستنتاجات الأساسية للموضوع محل الدراسة. يجب أن يتم احترام عدد الأوراق وألا يتجاوز أربع صفحات.

رابعا . أهمية المذكرة الاستخلاصية

تعتبر المذكرة الاستخلاصية أداة حيوية في العديد من المجالات، سواء الأكاديمية أو المهنية. فهي لا تقتصر على كونها مجرد تلخيص لمجموعة من الوثائق، بل تتعدى ذلك لتصبح عملية تحليلية نقدية تهدف إلى استخلاص الأفكار الرئيسية وتقديم حلول للمشكلات المطروحة. تكمن أهميتها في النقاط التالية:

1. **تنمية مهارات البحث والتحليل**: يتطلب إعداد المذكرة الاستخلاصية من الباحث أو الطالب القدرة على البحث المتعمق في الوثائق المختلفة، وتحليل محتواها بدقة، واستخلاص المعلومات الجوهرية. هذه العملية تساهم في صقل مهارات البحث العلمي والتحليل النقدي.
2. **فهم أعمق للموضوع**: من خلال التعامل مع وجهات نظر متعددة ومتنوعة (نصوص قانونية، آراء فقهية، أحكام قضائية)، يكتسب الباحث فهمًا أعمق وأشمل للموضوع محل الدراسة، ويتعرف على جوانبه المختلفة وتناقضاته المحتملة[83].
3. **تطوير القدرة على التلخيص والعرض المنطقي**: تتطلب المذكرة الاستخلاصية القدرة على تلخيص كم كبير من المعلومات وتقديمها بشكل موجز وواضح ومنطقي. هذا يساعد على تطوير مهارات الكتابة والتعبير، والقدرة على عرض الأفكار بطريقة متسلسلة ومقنعة.

[83] عبد الغني محمد عبد المنعم، مناهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 96

4. **إيجاد حلول للمشكلات:** في كثير من الأحيان، يكون الهدف من المذكرة الاستخلاصية هو تقديم حلول لمشكلات قانونية أو إدارية معقدة. من خلال تحليل الوثائق واستخلاص النتائج، يمكن للباحث أن يقدم توصيات وحلولًا عملية قابلة للتطبيق.

5. **أداة تقييم فعالة:** تستخدم المذكرة الاستخلاصية كأداة لتقييم قدرات الطلاب والمترشحين للمسابقات المهنية. فهي تكشف عن مدى قدرتهم على فهم النصوص وتحليلها، وتقديم الأفكار بشكل منظم، واستخدام المصطلحات القانونية بدقة.

6. **توفير الوقت والجهد:** في البيئات المهنية، تساعد المذكرة الاستخلاصية على توفير الوقت والجهد من خلال تقديم ملخص شامل وموضوعي لمجموعة من الوثائق، مما يسهل على صناع القرار اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة[84].

خامسا . كتابة مذكرة استخلاصية – نصائح إخراجها في قالب علمي -

لضمان كتابة مذكرة استخلاصية ذات جودة عالية وتحقق الهدف المرجو منها، يمكن اتباع النصائح التالية:

- **الفهم الدقيق للمطلوب:** قبل البدء في العمل، يجب التأكد من فهم طبيعة المذكرة المطلوبة، والهدف منها، والجمهور المستهدف. هل هي مذكرة أكاديمية، أم رسمية، أم مؤسساتية؟ ما هي الإشكالية الرئيسية التي يجب معالجتها؟
- **التخطيط الجيد:** وضع خطة عمل واضحة قبل البدء في الكتابة يساعد على تنظيم الأفكار وتحديد الخطوات اللازمة لإنجاز المذكرة. يجب أن تتضمن الخطة تحديد الوثائق التي سيتم الاعتماد عليها، والمنهجية التي سيتم اتباعها في التحليل والكتابة.
- **القراءة الفاحصة للوثائق:** يجب قراءة جميع الوثائق المتعلقة بالموضوع بعناية فائقة، وتحديد الأفكار الرئيسية، والنقاط الجوهرية، وأي تناقضات أو اختلافات في وجهات النظر.

[84] السراج عبود، المنهجية القانونية ومنهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2017، ص 63

- **التنظيم والترتيب المنطقي**: يجب تنظيم الأفكار والمعلومات المستخلصة بطريقة منطقية ومتسلسلة. يمكن استخدام العناوين الرئيسية والفرعية لتقسيم المذكرة إلى أجزاء واضحة ومترابطة.
- **الوضوح والإيجاز**: يجب أن تكون لغة المذكرة واضحة وموجزة، وتجنب الإطالة غير المبررة أو استخدام المصطلحات الغامضة. يجب التركيز على الأفكار الرئيسية وتقديمها بشكل مباشر.
- **الدقة والموضوعية:** يجب التأكد من دقة المعلومات الواردة في المذكرة، والاعتماد على مصادر موثوقة. يجب أن يكون التحليل موضوعيًا وغير متحيز، ويعكس وجهات النظر المختلفة بشكل متوازن.
- **الالتزام بالمنهجية**: يجب الالتزام بالمنهجية المحددة لإعداد المذكرة الاستخلاصية، سواء فيما يتعلق بالهيكل العام (مقدمة، متن، خاتمة) أو طريقة عرض الأفكار وتحليلها.
- **الاستخدام السليم للمصطلحات**: يجب استخدام المصطلحات القانونية أو التخصصية بدقة وفي سياقها الصحيح. هذا يعكس فهم الباحث للموضوع وقدرته على التعبير عنه بلغة علمية سليمة.
- **المراجعة والتدقيق**: بعد الانتهاء من كتابة المذكرة، يجب مراجعتها بعناية للتأكد من خلوها من الأخطاء اللغوية والإملائية، وللتأكد من وضوح الأفكار وتسلسلها المنطقي. يمكن طلب المساعدة من زميل أو مشرف لمراجعة المذكرة وتقديم ملاحظات بناءة.
- **الالتزام بالوقت المحدد:** في حال كانت المذكرة مطلوبة ضمن إطار زمني محدد (مثل مسابقة أو امتحان)، يجب إدارة الوقت بشكل فعال لضمان إنجازها في الوقت المحدد دون المساس بجودتها.

باتباع هذه النصائح، يمكن للباحث أو الطالب إعداد مذكرة استخلاصية متميزة تعكس فهمه العميق للموضوع وقدرته على التحليل والكتابة بشكل احترافي.

المطلب 04 : منهجية تقديم الإستشارة القانونية

تعتبر الاستشارة القانونية خدمة أساسية في المجال القانوني، تهدف إلى تقديم **رأي قانوني متخصص حول مسألة معينة**، لمساعدة الأفراد والجهات على اتخاذ قرارات مستنيرة وتجنب المخاطر القانونية. تكتسب هذه الاستشارات أهمية خاصة في مجال القانون الإداري، نظراً لتعقيد العلاقات بين الأفراد والإدارة، وتعدد النصوص القانونية المنظمة لهذه العلاقات، مما يتطلب فهماً عميقاً للمبادئ الإدارية وتطبيقها الصحيح.

الفرع 01 : خطوات تقديم الاستشارة القانونية:

تتطلب عملية تقديم الاستشارة القانونية منهجية دقيقة ومنظمة لضمان تقديم رأي قانوني شامل وموثوق. يمكن تقسيم هذه العملية إلى عدة خطوات رئيسية:

أولا . فهم واستيعاب الوقائع:

تعد هذه الخطوة هي الأساس الذي تبنى عليه الاستشارة بأكملها. يجب على المستشار القانوني أن يستمع جيداً لطالب الاستشارة ويجمع منه كافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالمسألة المطروحة. يشمل ذلك العقود، القرارات الإدارية، المراسلات، وأي مستندات أخرى ذات صلة. بعد جمع المعلومات، يتم تحليل الوقائع بشكل دقيق لتحديد النقاط القانونية المثارة، وتحديد العناصر الأساسية للقضية، وفهم السياق الزمني والمكاني للأحداث. يجب التأكد من أن جميع التفاصيل ذات الصلة قد تم استيعابها بشكل كامل ودقيق[85].

ثانيا . تحديد الإطار القانوني:

بعد فهم الوقائع، ينتقل المستشار إلى **مرحلة البحث القانوني**. تتضمن هذه المرحلة البحث عن النصوص القانونية ذات الصلة بالمسألة المطروحة. في القانون الإداري، قد يشمل ذلك الدساتير، القوانين، اللوائح، القرارات الإدارية، والمبادئ العامة للقانون الإداري، بالإضافة إلى السوابق القضائية الصادرة عن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة. يجب **تفسير هذه النصوص**

[85] Labbée Xavier , Méthodologie juridique , 7ème édition , Presses Universitaires du Septentrion , Lille, France , 2020 ,P32

القانونية بدقة، وتحديد معاني المصطلحات القانونية المستخدمة فيها، وفهم مدى انطباقها على الوقائع المعروضة. الهدف هو بناء قاعدة قانونية صلبة تستند إليها الاستشارة.

ثالثا . تحليل المسائل القانونية:

في هذه المرحلة، يتم **تحديد المسائل القانونية** التي تحتاج إلى حل أو توضيح بناءً على الوقائع والإطار القانوني. يقوم المستشار بتطبيق النصوص القانونية التي تم تحديدها على الوقائع، ويحلل النتائج المحتملة لكل تطبيق. يتضمن ذلك دراسة الحجج المحتملة لكل طرف، وتقييم نقاط القوة والضعف في كل حجة. يجب أن يكون التحليل شاملاً ويأخذ في الاعتبار جميع الجوانب القانونية والإجرائية للمسألة.

رابعا . صياغة الاستشارة القانونية:

تعتبر صياغة الاستشارة القانونية هي المرحلة النهائية التي يتم فيها تقديم الرأي القانوني لطالب الاستشارة. يجب **أن تكون الاستشارة واضحة ودقيقة**، وتجنب الغموض أو التعقيد في الصياغة. يجب أن تتبع الاستشارة تسلسلاً منطقياً يبدأ بعرض الوقائع، ثم الإطار القانوني الذي تم الاستناد إليه، ثم التحليل القانوني للمسألة، وأخيراً الرأي القانوني الواضح والمحدد. يجب أن يذكر الرأي القانوني الأساس القانوني الذي استند إليه، وأن يقدم توصيات عملية لطالب الاستشارة حول الخطوات التي يمكن اتخاذها لحل المشكلة أو تجنب المخاطر المستقبلية. يمكن أن تتضمن التوصيات إجراءات إدارية، أو طرقاً للطعن في القرارات، أو سبل تسوية النزاعات.

الفرع 02 : أهمية الاستشارة القانونية في القانون الإداري:

تكتسب الاستشارة القانونية أهمية بالغة في مجال القانون الإداري نظراً للطبيعة الخاصة لهذا الفرع من القانون، والذي ينظم العلاقة بين الإدارة والأفراد. تتجلى هذه الأهمية في عدة جوانب[86]:

[86] Jestaz Philippe , Introduction méthodique au droit , 4ème édition , Dalloz , Paris, France , 2016 ,P65

- **توضيح الحقوق والواجبات**: تساعد الاستشارة القانونية الأفراد والإدارات على فهم حقوقهم وواجباتهم القانونية بشكل دقيق، مما يقلل من احتمالية الوقوع في المخالفات أو النزاعات.
- **تجنب النزاعات**: من خلال تقديم المشورة الوقائية، يمكن للأفراد والإدارات تجنب الوقوع في نزاعات قانونية مع الإدارة، أو مع بعضهم البعض، مما يوفر الوقت والجهد والتكاليف.
- **حل المشكلات القائمة**: تقدم الاستشارة القانونية حلولاً عملية للمشكلات القائمة بين الأفراد والإدارة، سواء كانت تتعلق بقرارات إدارية، أو عقود إدارية، أو مسؤولية الإدارة.
- **ضمان المشروعية**: تساهم الاستشارة القانونية في ضمان التزام الإدارة بالقانون في جميع قراراتها وإجراءاتها، مما يعزز مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
- **تطوير الأداء الإداري**: من خلال الالتزام بالمبادئ القانونية وتطبيقها الصحيح، يمكن للإدارات تحسين أدائها وتجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى نزاعات أو مسؤوليات قانونية.
- **حماية المصالح**: تساعد الاستشارة القانونية الأفراد على حماية مصالحهم وحقوقهم في مواجهة القرارات الإدارية التي قد تكون غير مشروعة أو ضارة[87].

تؤكد هذه المحاضرة على الدور الحيوي للاستشارة القانونية في القانون الإداري، ليس فقط كأداة لحل النزاعات، بل **كآلية وقائية لضمان حسن سير الإدارة وحماية حقوق الأفراد**. إن اتباع منهجية دقيقة في تقديم الاستشارة القانونية يضمن جودتها وفعاليتها، ويساهم في بناء نظام إداري وقانوني أكثر كفاءة وعدلاً.

[87] Bergel Jean-Louis , Méthodologie de la recherche en droit , 3ème édition , LGDJ Lexis Nexis , Paris, France , 2018 ,P98

الخاتمة

وفي ختام هذا العمل المخصص لتبيان المنهجية القانونية في تحرير مذكرة التخرج، يتضح أن إعداد عمل أكاديمي قانوني ناجح لا يقوم على تجميع المعلومات فحسب، بل يتطلب إلمامًا دقيقًا بخطوات منهجية منظمة، تنطلق من تحديد الإشكالية وصياغة التساؤلات والفرضيات، مرورًا باختيار المنهج المناسب، وصولاً إلى مرحلة التحرير التي تُعد جوهر البحث ومقياس جدّيته العلمية.

إن عملية تحرير مذكرة التخرج ليست مجرد نشاط شكلي، بل هي مرآة لمدى استيعاب الطالب للمعارف القانونية، وقدرته على توظيف أدوات البحث في معالجة موضوع معين، وفق معايير أكاديمية تراعي الوضوح والدقة والتسلسل المنطقي، مع احترام قواعد التوثيق وضبط المصطلحات القانونية.

وقد حاولنا في هذا المؤلف تقديم تصور شامل ومبسط للخطوات العملية لتحرير مذكرة التخرج، من خلال عرض الإطار النظري للمنهجية القانونية، ثم الانتقال إلى الجانب التطبيقي المتعلق بكيفية بناء المذكرة، وتقديم نصائح عملية يستفيد منها الطالب في مختلف مراحل الإنجاز.

وفي الأخير، نؤكد أن المنهجية القانونية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتنمية فكر قانوني نقدي وتحليلي لدى الطالب، يمكّنه من الاستقلال في التفكير، والتمييز بين المعطيات، وتقديم اجتهادات علمية رصينة، وهو ما يُؤهل الطالب لخوض غمار البحث العلمي أو الحياة المهنية بثقة وكفاءة.

وختامًا، فإن نجاح مذكرة التخرج القانونية لا يُقاس فقط بنتائجها أو شكلها، بل بمدى احترامها للمنهجية العلمية، وجديتها، وأصالة طرحها. وبهذا يكون الطالب قد خطا أولى خطواته نحو البحث القانوني الرصين الذي يواكب تطورات المجتمع ويخدم المنظومة القانونية بوعي علمي.

قائمة المراجع

باللغة العربية :

01 – الكتب :

1. أحمد أبو الوفا، كيف تكتب بحثًا أو مذكرة قانونية؟"، متاح على موقع مكتبة الإسكندرية الإلكترونية.
2. بوبريطة أحمد، المنهجية القانونية: مقاربة عملية، الطبعة الثانية، مكتبة المعرفة، المغرب، 2016.
3. بوجلال أحمد، المنهجية القانونية: منهجية البحث والإعداد لمذكرة التخرج، الطبعة الثانية، : ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
4. حشلاف، سعيد. منهجية البحث العلمي القانوني. الطبعة الأولى. الجزائر: دار خليف، 2020.
5. خالد حسين، "دليل الطالب في المنهجية القانونية" ، طبعة 2022 – دار الثقافة للنشر الأردن.
6. زكي محمد جمال الدين، أصول البحث العلمي في القانون، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1997.
7. زهران محمود سلامة، أصول البحث العلمي ومناهجه في القانون، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
8. سامي مبروك، الملخص الشامل في منهجية البحث القانوني"، طبعة 2021 – منشورات الحلبي لبنان.
9. السراج عبود، المنهجية القانونية ومنهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2017.
10. شهيب عبد الكريم، المنهجية في القانون: البحث والصياغة والتطبيق، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2019.
11. عبد الغني محمد عبد المنعم، مناهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

12. الغنيمي محمد مصطفى. البحث العلمي: قواعده ومناهجه. الطبعة الثانية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.
13. الفتلاوي جليل إبراهيم. منهجية البحث العلمي وكتابته. الطبعة الأولى. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016.
14. القاسمي، عبد العزيز. دليل الباحث في العلوم القانونية. الطبعة الأولى. الدار البيضاء: دار الأمان، 2019.
15. الكبيسي سعد شريف، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، الأردن، 2009.
16. محبوبي محمد، منهجية البحث القانوني وإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2014.
17. محبوبي محمد، منهجية البحث القانوني وإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2014.
18. يوسف القاسم، أساسيات المنهجية القانونية – ملخصات وتطبيقات"، طبعة 2020 – دار النهضة العربية مصر.

02 – المقالات المنشورة

1. الجراح علي محمد، "المنهج المقارن وأهميته في الدراسات القانونية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 15، العدد 2، 2021.
2. الخوالدة محمد عدنان، "منهجية البحث القانوني بين الأصالة والمعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 32، العدد 2، دمشق، سوريا، 2016.
3. الزعبي أحمد، "المنهجية في كتابة البحث القانوني: دراسة تحليلية نقدية"، مجلة كلية القانون - جامعة الكويت، المجلد 40، العدد 1، 2020.
4. الزعبي أحمد، "المنهجية في كتابة البحث القانوني: دراسة تحليلية نقدية"، مجلة كلية القانون - جامعة الكويت، المجلد 40، العدد 1، 2020.
5. العتيبي عبد الله بن سعد، "إشكالية المنهج في الدراسات القانونية المعاصرة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 4، 2018.

6. المغربي سميرة، "أثر المنهجية القانونية في تطوير الفقه والقضاء"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مصر، العدد 3، 2019.

Les Ouvrages En Français

01 - Les Livres

1. Aubert, Jean-Luc , Les méthodes de travail en droit , 6ème édition , Dalloz , Paris, France , 2017.
2. Bergel Jean-Louis , Méthodologie de la recherche en droit , 3ème édition , LGDJ LexisNexis , Paris, France , 2018 .
3. Carbonnier, Jean. Sociologie juridique. 19e éd. Paris: PUF, 2004. Cornu, Gérard. Introduction au vocabulaire juridique. 10e éd. Paris: PUF, 2020.
4. Denquin Jean-Marie , Méthodologie juridique, 3e édition, Dalloz, France, 2015.
5. Dubois Éric , "La recherche juridique à l'ère du numérique" , Lex Electronica , Université de Montréal , Vol. 24, No. 2 , 2022.
6. Frédéric-Jérôme Pansier , "Mémento de méthodologie du droit" , Éditions LexisNexis 2022.
7. Frydman, Benoît. Méthodologie du droit et des sciences du droit. 2e éd. Bruxelles: Larcier, 2011.
8. Grua, François , La dissertation juridique , 5ème édition , Dalloz , Paris, France , 2019 .
9. Guinchard Serge, Debard Thierry , Méthodologie du droit, 7e édition, Dalloz, France, 2020.
10. Jestaz Philippe , Introduction méthodique au droit , 4ème édition , Dalloz , Paris, France , 2016 .
11. Labbée Xavier , Méthodologie juridique , 7ème édition , Presses Universitaires du Septentrion , Lille, France , 2020 .

12. Martin Sophie , "Les défis de la rédaction juridique universitaire" , Cahiers de Droit , Université de Montréal, Canada , No. 4 , 2019 .
13. Miaille Michel, Introduction critique au droit, 10e édition, PUF – Presses Universitaires de France, France, 2004.
14. Morin, Jean-Hugues, et Antoine Jeammaud. La dissertation juridique. 5e éd. Paris: Montchrestien, 2013.
15. Sophie Druffin-Bricca , "Guide pratique de la recherche en droit" , Disponible sur Cairn.info.
16. Xavier Labbée , "Fiches de méthodologie juridique" , Éditions Dalloz 2023.

02 - LES ARTICLES

1. Dupuis Jean , "La méthodologie de la recherche en droit: entre rigueur et créativité" , Revue Internationale de Droit Comparé , Vol. 72, No. 3 , Paris, France , 2020 .
2. Dupuis Jean , "La méthodologie de la recherche en droit: entre rigueur et créativité" , Revue Internationale de Droit Comparé , Vol. 72, No. 3 , Paris, France , 2020 .
3. Lebrun François , "L'analyse juridique et ses méthodes: approche critique" , Revue de la Recherche Juridique , Presses Universitaires d’Aix-Marseille , No. 1 , 2021 .
4. Moreau Pierre , "La méthodologie du commentaire d’arrêt en droit français" , Dalloz Revue , Paris, France , No. 15 , 2018 .

الفهرس

مقدمة 2

المبحث 01 :مفاهيم أساسية في البحث العلمي 5

المطلب 01 : تعريف البحث العلمي و أهميته 5

المطلب 02 :أهداف البحث العلمي الأكاديمي 7

المطلب 03 :خصائص البحث العلمي الجيد 8

المطلب 04 :تصنيف البحوث: تطبيقية، نظرية، وصفية، تحليلية 11

المبحث 02 : اختيار الموضوع وإعداد الإشكالية 14

المطلب 01 : تحديد الموضوع 14

المطلب 02 : صياغة الإشكالية 15

المطلب 03 :مراجعة الأدبيات - الدراسات السابقة - 17

المطلب 04 :اختيار المنهج والأدوات 18

المطلب 05 : جمع وتحليل البيانات 20

المطلب 06 :استخلاص النتائج 22

المطلب 07 :التوثيق وكتابة البحث 23

المطلب 08 : العلاقة بين التخصص والموضوع 25

المبحث 03 :إعداد خطة البحث 26

المطلب 01 : معنى خطة البحث 26

المطلب 02 : عناصر الخطة المبدئية- الأولية- والتفصيلية 26

الفرع 01 : صياغة عنوان البحث و مقدمته 26

الفرع 02 : مشكلة البحث وأهدافه 27

الفرع 03 : فرضيات البحث و الدراسات السابقة 28

الفرع 04 : تعريف المصطلحات ومنهج البحث العلمي 29

الفرع 05 : مجتمع البحث وعينته وكذا أدوات جمع البيانات 29

الفرع 06 : الإجراءات المنهجية و خطة تحليل البيانات 30

الفرع 07 : قائمة المراجع والجدول الزمني 31

المطلب 03 : التوازن بين فصول ومباحث المذكرة 31

المطلب 04 : مراجعة الأدبيات السابقة.....32
الفرع 01 : مفهوم مراجعة الأدبيات السابقة.....32
الفرع 02 : أسباب كتابة مراجعة الأدبيات.....32
الفرع 03 : طريقة كتابة مراجعة الأدبيات.....33
المبحث 04 :المنهجيات العلمية وتقنيات البحث 35
المطلب الأول : المناهج العلمية: الوصفي، التاريخي، التجريبي... 35
الفرع 01 : المنهج الوصفي 35
الفرع 02 : المنهج التاريخي.....35
الفرع 03 : المنهج التجريبي.....35
الفرع 04 : المنهج الاستقرائي 35
الفرع 05 : المنهج الاستنباطي 36
المطلب 02 : الفرق بين المنهج والطريقة والأداة.....36
المطلب 03 : أدوات جمع البيانات: الاستبيان، المقابلة، الملاحظة.....37
الفرع 01 : الاستبيان 37
الفرع 02 : المقابلة.....37
الفرع 03 : الملاحظة.....38
الفرع 04 : الاختبارات 38
المطلب 04 : أخلاقيات البحث العلمي.....38
المبحث 05 :تحليل البيانات وتفسير النتائج 40
المطلب 01 : أنواع البيانات: كمية ونوعية 40
الفرع 01 : البيانات الكمية 40
الفرع 02: البيانات النوعية 41
المطلب 02: طرق تحليل النتائج: إحصائية، تحليل المضمون، التحليل المقارن.....41
الفرع 01 : التحليل الإحصائي 42
الفرع 02: تحليل المضمون (التحليل النوعي) 42
الفرع 03 : التحليل المقارن.....43
المطلب 03 : الجداول البيانية والرسوم التوضيحية 43

الفرع 01: الجداول التكرارية.....44
الفرع 02: الرسوم البيانية.....44
المطلب 04 : ربط النتائج بالفرضيات.....45
الفرع 01 : أهمية ربط النتائج بالفرضيات.....45
الفرع 02 : عملية مناقشة النتائج.....46
المبحث 06 : كتابة المذكرة العلمية.....48
المطلب 01 : الشكل الخارجي للمذكرة العلمية.....48
الفرع 01 : الورق والصفحات:.....48
الفرع 02 : الخطوط والأحجام:.....49
الفرع 04 : الغلاف الخارجي:.....49
الفرع 05 : الترقيم والتهميش:.....50
المطلب 02 : تقنيات التعبير في الكتابات الأكاديمية.....50
المطلب 03 : تقنيات الاقتباس والتوثيق (APA, MLA, Chicago) 52
الفرع 01 : مفهوم الاقتباس وأنواعه:.....53
الفرع 02 : أهمية التوثيق:.....53
الفرع 03 : أشهر أنماط التوثيق:.....54
المبحث 07 : مراحل مراجعة وصقل المذكرة.....59
المطلب 01 : مراجعة اللغة والأسلوب.....59
المطلب 02 : مراجعة المحتوى العلمي.....60
المطلب 03 : استخدام أدوات كشف السرقات العلمية والتحقق من الأمانة العلمية ...62
المطلب 04 : الاستفادة من ملاحظات المشرف والخبراء.....63
المبحث 08 : حول عناصر مذكرة التخرج.....66
المطلب 01 : الواجهة (صفحة الغلاف) 66
المطلب 02 : قائمة المختصرات والرموز 66
المطلب 03 : المقدمة وعناصرها.....67
الفرع 01: التمهيد أو الإحاطة بالموضوع.....67
الفرع 02 : أسباب اختيار الموضوع.....67

الفرع 03 : طرح الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية 67
الفرع 04 : أهداف البحث 68
الفرع 05 : حدود البحث 68
الفرع 06 : منهجية البحث 68
الفرع 07 : الدراسات السابقة 69
الفرع 08 : صعوبات الدراسة 69
المطلب 04 : المتن (صلب الموضوع) - الباب الأول والثاني 69
الفرع 01 : الباب الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة 69
الفرع 02 : الباب الثاني: الإطار التطبيقي أو الميداني 69
المطلب 05 : الخاتمة وعناصرها 70
الفرع 01 : النتائج المتوصل إليها 70
الفرع 02 : التوصيات - أوالمقترحات إذ كانت الدراسة موجهة إلى هيئة معينة- 70
الفرع 03 : آفاق البحث المستقبلية 70
المطلب 06 : قائمة الملاحق 71
المطلب 07 : قائمة المراجع والمصادر وكيفية ترتيبها 71
المطلب 08 : فهرس المحتويات 72
المطلب 09 : الملخص باللغات الأجنبية 72
المبحث 09 : التحضير للمناقشة العلمية وتجاوزها بنجاح 74
المطلب 01 : التحضير العام لمناقشة الرسالة العلمية 74
المطلب 02 : إعداد العرض الشفهي الفعال 76
المطلب 03 : فن التعامل مع لجنة المناقشة 77
المطلب 04 : الرد على الملاحظات والاستفادة منها 79
المطلب 05 : التعديلات بعد المناقشة 80
المبحث 10 : منهجية البحوث المصغرة المتخصصة 83
المطلب 01 : منهجية التعليق على النصوص القانونية 83
الفرع 01 : الأول: المنهجية العامة للتعليق على النصوص القانونية 83
الفرع 02 : خصوصية منهجية التعليق على النصوص القانونية في الجزائر 87

الفرع 03 : مثال تطبيقي - التعليق على المادة الأولى من القانون المدني الجزائري.....91
المطلب 02 : منهجية التعليق على القرارات القضائية 96
الفرع 01 : الإطار النظري للتعليق على القرارات القضائية 97
الفرع 02 : مثال تطبيقي لتعليق على قرار قضائي جزائري..... 100
الفرع 03 : التحديات التي تواجه عملية التعليق 103
المطلب 03 : منهجية المذكرة الاستخلاصية 104
الفرع 01 : الجانب الشكلي..... 104
الفرع 02 :الجانب المنهجي..... 104
الفرع 03: أنواع المذكرة الاستخلاصية..... 105
الفرع 04 : منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية 105
المطلب 04 : منهجية تقديم الإستشارة القانونية 110
الفرع 01 : خطوات تقديم الاستشارة القانونية:..... 111
الفرع 02 : أهمية الاستشارة القانونية في القانون الإداري:..... 112

الخاتمة.....114
قائمة المراجع.....115
الفهرس 119